

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص شؤون اقتصادية و دولية

تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف:

أ. شابي عبير

إعداد الطالبة:

عشاوي كنزة

لجنة المناقشة

د. بوضياف عبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ. شابي عبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقررا
أ. خيضر محمد كريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

الإهداء

إلى من كان دعائهما ورضاهما عني سبب نجاحي، إلى من أنزل الرحمان في برهما قرآن فقال:

"وبالوالدين إحسانا"

إلى أمي الغالية التي رببتني منذ صغري على حب العلم و المعرفة و التفوق

إلى أبي العزيز الذي لم يبخل علي بماله ووقته من أجل أن أصل إلى أرفع المراتب

إلى أغلى ما عندي في الوجود: والداي أطال الله أطلالهما وجزاهما عني كل خير..

إلى أخوأي " حسام -- أيهم " وأختاي " منال -- نور جيهان "

إلى صديقتي دربي اللاتي لطالما كن لي المعيل الذي يمدني بالقوة و الثقة

إلى عائلتي الكبيرة دون استثناء

إلى زملاء الدراسة وكل الأساتذة والأصدقاء كل بإسمه

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء

أهدي ثمرة جهدي

راجية من الله عزّ وجلّ أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والسلام.

عيشاوي كنزة

الشكر

الحمد لله و الشكر و الفضل أولا و أخيرا لله العلي العظيم

الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم الفضل و الشكر و الثناء إلى من امتدت يداها فيما أنجزته

توجيها و مراجعة منها و تمحيصا و إشرافا

الأستاذة " شايي عبيد "

كما لا أنسى أن اعترف بالجميل لكل من ساعدني في إنجاز

هذه المذكرة

و لو بكلمة تشجيع, جزاكم الله جميعا كل الخير

عشاوي كنزة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: ماهية الجات و تطورها

المبحث الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة و تطورها

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة و تقييم أدائها

الفصل الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثاره على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: مسار المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دعائم الاندماج الايجابي فيها

المبحث الأول: أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى OMC

المبحث الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للاستفادة من الانضمام إلى OMC

المبحث الثالث: دعائم الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة

الخاتمة

ملخص:

منذ نشأة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، تدافعت العديد من الدول و على رأسها الدول النامية للانزواء تحت مظلتها، و هذا رغبة منها في تحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي. و الجزائر وعلى غرار الدول النامية الأخرى، و بعد توصلها لقناعة بالدور الذي يمكن أن يلعبه الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في إنعاش اقتصادها و تطويره، أقدمت على تقديم طلب رسمي للانضمام إليها. إلا أن الجزائر مازالت إلى حد اليوم لا تتمتع إلا بصفة ملاحظ، و لم تصبح عضوا دائما في المنظمة بعد. حيث أن صعوبات كثيرة مازالت تعرقل مسار المفاوضات بينها و بين المنظمة العالمية للتجارة، و تحول دون انضمامها النهائي إليها. ليبقى الأصعب على الإطلاق هو الخطوات التي تلي الانضمام و كيفية الاستفادة منه.

و ترمي هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مع محاولة اقتراح الإستراتيجيات الواجب انتهاجها لتجاوز التداعيات المحتملة للانضمام، و بالتالي ترجيح كفة الايجابيات على السلبيات. و هنا تظهر التكتلات الاقتصادية الإقليمية كواحدة من أهم الاستراتيجيات المقترحة أمام الجزائر لمواجهة هذه التحديات.

الكلمات المفتاح: الجات، المنظمة العالمية للتجارة، الصادرات خارج المحروقات، الإصلاحات الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

Résumé :

Depuis la création de l'Organisation mondiale du commerce en 1995, brouillés de nombreux pays et en particulier les pays en développement à faible profil sous son égide, et le désir de réaliser une intégration positive dans l'économie mondiale.

Et l'Algérie, comme d'autres pays en développement, et après avoir atteint la conviction du rôle que pourraient jouer à adhérer à l'Organisation mondiale du commerce dans la relance de son économie et le développement, se mit à faire une demande officielle pour adhérer. Toutefois, l'Algérie est encore dans une certaine mesure aujourd'hui, mais ne bénéficie pas en qualité d'observateur, et ne pas devenir un membre permanent de l'organisation après. Où de nombreuses difficultés qui entravent encore le cours des négociations entre eux et l'Organisation mondiale du commerce, et empêchent l'adhésion à la finale. Pour rester le plus difficile de tous est les étapes qui suivent pour rejoindre et comment en tirer profit.

Et le but de cette étude était d'essayer de mettre en lumière les défis les plus importants auxquels l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation mondiale du commerce, avec une tentative de proposer des stratégies pour être poursuivis pour surmonter les conséquences possibles pour rejoindre, et ainsi basculer les avantages sur les aspects négatifs , Et montrer blocs économiques régionaux comme l'une des stratégies les plus importantes proposées en face de l'Algérie pour répondre à ces défis.

Mots clés: GATT, l'Organisation mondiale du commerce, les exportations hors hydrocarbures, les réformes économiques, les intégrations économiques régionales.

Abstract:

Since the creation of the World Trade Organization in 1995, a lot of countries especially the developing countries, jostled to join it, and this desire for positive integration in the world economy. Algeria, as the other developing countries, and after it got convinced of the role that can be played by accession to the World Trade Organization in the rehabilitation of its economy and its further development, proceeded to submit an official request to join. However, Algeria is till today just an observer, and did not become a permanent member in the Organization; Because, a lot of difficulties are still hampering their negotiation process. Here, the hardest all steps which come after the accession to the world trade organization and how to make it profitable.

This study, focuses on the most important challenges facing Algeria's accession to the World Trade Organization, with try to suggest the strategies that should be adopted to overcome possible consequences for the joint therefore, preferring the positives than the negatives. Here the regional economic integrations appear as one of the most important strategies proposed to Algeria to face these challenges.

Key Words: GATT, World Trade Organization, nonhydrocarbon exports, economic reforms, regional economic integrations.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	ملخص نتائج جولة الاورجواي	01
23	تطور العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	02
39	تطور الصادرات الجزائرية في الفترة بين (2000-2012)	03
40	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية	04
40	تطور الواردات الجزائرية في الفترة بين (2000-2012)	05
44	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين (2000-2012)	06
47	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	07
48	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي دعم النمو (2005-2009)	08
49	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	09
50	التوزيع القطاعي و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي	10
83	تطور الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2012)	11
92	وتيرة التفكيك الجمركي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي	12
94	المساعدات المالية في إطار برنامج " ميدا II " للجزائر	13
94	الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (2001-2013)	14
99	تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر و بلدان GAFTA (2000-2013)	15

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	01
43	تطور نمو القطاع الصناعي للفترة بين (2000-2012)	02
95	تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (2001-2012)	03

قائمة المختصرات

المختصر	التفصيل
GAFTA	Great Arab Free Trade Area
GATS	General Agreement on Trade in Services
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
OMC	Organisation Mondiale du Commerce
TRIPS	Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights Agreement

مقدمة

مقدمة

بما أن التجارة الدولية تمثل العصب المركزي المحرك لاقتصاديات العالم، فقد سعت الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إقامة منظمة لتحرير التجارة الدولية. غير أنها فشلت في تحقيق مساعيها، و هذا نظرا لاختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية التي تتبعها الدول آنذاك. فأنشأت بدلا عنها "الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة"، هذه الأخيرة التي عرفت العديد من جولات المفاوضات و التي بلغ عددها ثمانية، لتتوصل في جولتها الأخيرة إلى إنشاء "المنظمة العالمية للتجارة"، و التي اعتبرت بذلك الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، بعد كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و واحدة من أهم الوسائل التي ساهمت في فرض العولمة و هيمنة دول الشمال الغنية على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي، عبر شركاتها و فروعها المنتشرة في العالم. هذه الأخيرة التي سعت لحل مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية على حساب دول الجنوب .

و منذ نشأة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، تسارعت العديد من الدول إلى الانضمام إليها، و هذا طمعا في تحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي. لذلك فقد أصبح من الضروري بل لزاما على دول الجنوب الانخراط في هذه المنظمة، من اجل تحسين أوضاعها الاقتصادية و أيضا حتى لا تبقى على هامش الاقتصاد العالمي.

و الجزائر على غرار دول الجنوب الأخرى سارعت منذ مدة إلى تقديم طلب الانخراط في هذه المنظمة. وهذا في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي ، و تزامنا مع مرحلة تميزت بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. و إدراكا من الجزائر للأهمية التي أصبحت تحتلها منظمة التجارة العالمية بوصفها العمود الثالث المكمل لهرم النظام العالمي الجديد. وبأن بقاء أية دولة خارج إطارا لمنظمة العالمية للتجارة من الأمور الشبه مستحيلة، فقد أعربت صراحة عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ 1996. و قد دخلت الجزائر منذ ذلك الوقت في جملة من الإصلاحات لسياستها الاقتصادية الداخلية ، كما قامت بالعديد من التعديلات في قوانينها وتشريعاتها و هذا من اجل موائمتها مع تشريعات المنظمة العالمية للتجارة و تسريع عملية الانضمام.

مقدمة

غير أن الاقتصاد الوطني مازال يعاني الكثير من الاختلالات الهيكلية والنقائص التي تمنعه من إمكانية الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي من خلال هذه المنظمة. و عليه فإن هذا الانضمام سوف لن يكون المفتاح السحري لحل مشاكله الاقتصادية. بل سيلحق به العديد من الأضرار التي تفوق أكثر بكثير الآثار الإيجابية المتوقعة. وهذا ما جعل الجزائر تقف اليوم أمام تحديات حقيقية و كبيرة، وعلى رأسها كيفية الحد من هذه الآثار السلبية و الاستفادة إلى أقصى حد من الإيجابيات الانضمام .

لذلك فعلى الجزائر، و هي على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. التفكير جديا في وسائل و إجراءات ناجعة تمكنها من تجاوز هذه التحديات، و على رأسها إقامة تكتلات اقتصادية أو تفعيل التكتلات القائمة كإستراتيجية للتخفيف من الأضرار التي قد تنجم عن الانضمام إلى المنظمة .

إشكالية الدراسة:

فعلى الرغم من تقديم الجزائر منذ مدة طويلة لطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الجزائر مازالت لا تعد حتى الآن عضوا في هذه المنظمة، كما أن عقبات كثيرة ما تزال تعرقل تقدم المفاوضات معها ، في حين أن النتائج المتوقعة للانضمام لا تصب في مصلحة الجزائر .

لذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الجوهرى التالي:

فيما تكمن أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

و هذه الإشكالية تنفرع منها الأسئلة التالية :

✓ هل استطاعت المنظمة العالمية للتجارة إدارة النظام التجاري الدولي أفضل مما كانت عليه

الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة ؟

✓ إلى أين وصل مسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ؟

✓ ما هي الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة ؟

✓ ما هي أهم التحديات التي على الجزائر تجاوزها لتعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية

للتجارة ؟

مقدمة

✓ ما هي دعائم الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة ؟

فرضيات الدراسة:

و لمعالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

✓ تتولى المنظمة العالمية للتجارة إدارة النظام التجاري الدولي بصورة اشملى مما كانت عليه الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة.

✓ رغم تقلص نقاط الخلاف بين الأعضاء في المنظمة و فريق المفاوضات الجزائرية إلا أن هناك العديد من العقبات التي مازالت تحول دون تقدم مسار المفاوضات بين المنظمة العالمية للتجارة و الجزائر، وهذا ما يدل على عدم توفر إرادة سياسية حقيقية للانضمام.

✓ في ظل الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري فسوف يترتب عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة آثار سلبية أكثر منها ايجابية.

✓ عدم مواءمة القوانين و التشريعات الجزائرية للتطورات الدولية يعتبر أهم تحدي يواجه انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

✓ أمام الجزائر العديد من السبل لتعزيز انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و على رأسها إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو تفعيل تكتلات قائمة.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع المنظمة العالمية للتجارة و أثارها على الاقتصاد الجزائري. كما أن هناك دراسات أخرى تناولت أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية . أو إلى مدى التضارب أو التوافق بين تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة و في إطار الترتيبات الإقليمية بمختلف أنواعها و من أهم هذه الدراسات :

- **جميلة معلم:** " الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع " (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003-2004). و بنيت هذه الدراسة على فرضية أساسية متمثلة في أن تحرير تجارة

مقدمة

السلع في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، سوف يؤدي إلى تقليص إيرادات الصادرات الوطنية . و إن تطبيق اتفاقية السلع المصنعة سوف يؤدي إلى زيادة أسعار هذه السلع. مما يؤثر سلبا على القطاع الصناعي الوطني . و توصلت في النهاية إلى نتائج تدعم الفرضيات التي أدرجتها، لان 96% من صادرات السلع الجزائرية سوف لن تستفيد من مزايا الانضمام إلى المنظمة. لأنها منتجات بترولية غير خاضعة للمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة.

أي أن معظم الآثار المتوقعة بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة هي آثار سلبية خاصة على المدى القصير .

- **أسيا الوافي :** " التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة " (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006-2007). و كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم التكتلات الاقتصادية في العالم و على طبيعة العلاقة بينها و بين المنظمة العالمية للتجارة و مدى إمكانية الدول النامية، مسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة و الانتشار السريع لظاهرة التكتل . لتتوصل لنتائج أهمها : أن الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي و تحسين قدرتها على المنافسة.

لذلك على الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا التفكير سريعا لضمان مصالحها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة.

- **آيات الله مولحسان:** " المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر) " (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2010-2011). و بنيت هذه الدراسة على فرضية أساسية متمثلة في أن آثار انضمام الجزائر و مصر إلى المنظمة العالمية للتجارة تتوقف على التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية للدولتين. وتوصلت في النهاية إلى نتائج تدعم الفرضية الموضوعة، فبغية تعظيم

مقدمة

الآثار الايجابية و تقليل الآثار السلبية يتعين على البلدين إعادة هيكلة اقتصادهما، و استغلال الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة.

أي للاستفادة من الانضمام للمنظمة على الدولتين القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة وهذا بما يتواءم و المتغيرات الاقتصادية العالمية.

فرغم زخم الدراسات في موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثاره على الاقتصاد الوطني، كما أن بعض الدراسات أشارت إلى أهمية التكتلات الاقتصادية لمواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة، إلا أن و لا دراسة أشارت إلى التحديات التي تواجه الجزائر قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وكذلك إلى التكتلات الاقتصادية المتاحة أمام الجزائر و التي تمكنها من تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

و تأتي هذه المحاولة كمساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعض من الالتباس حول موضوع الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة نظرا لارتباطها بالمصالح الاقتصادية الوطنية ، حيث نحاول من خلالها إبراز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إضافة إلى اقتراح السبل المثلى لمواجهة هذه التحديات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تقييم مدى أهمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، في ظل وضعها الاقتصادي الحالي و تحديد العقبات التي تقف في وجه ذلك.
- ✓ إلقاء الضوء على أهم المكاسب و الخسائر المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ إبراز أهم التحديات التي على الجزائر تجاوزها لتحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

مقدمة

✓ بلورة مجموعة السبل التي يمكن من خلالها تأهيل الاقتصاد الجزائري ، و جعله قادرا على تحقيق المكاسب المرجوة و تفادي السلبات المتوقعة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

مبررات اختيار الموضوع :

تكمّن أسباب اختيار الموضوع في :

- محاولة إتمام الدراسات الموجودة اليوم حول المنظمة العالمية للتجارة و أثار الانضمام إليها على الاقتصاد الجزائري .
- الرغبة في معرفة صيرورة المفاوضات بين المنظمة العالمية للتجارة و الجزائر ، و سبب طول هذه الفترة.
- إن الجزائر تعتبر في المراحل الأخيرة للانضمام إلى المنظمة إلا أنها تقف بدون سياسة أو إستراتيجية واضحة تمكنها من الاستفادة من هذا الانضمام في تحسين أوضاعها الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة و متناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة. لذلك سنعتمد على استخدام المنهج الوصفي كركيزة أساسية في هذا البحث، إضافة إلى المنهج المقارن الذي إعتمدنا عليه في إجراء المقارنة بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة ، و المنهج التحليلي الذي سوف يستخدم أساسا للتحليل نتائج الإصلاحات ، والتعليق على الجداول، الإحصائيات و الأشكال المستخدمة، والمنهج المسحي الذي يبرز من خلال المقابلات التي أجريناها لإثراء موضوع الدراسة و الوصول إلى نتائج صحيحة.

أدوات الدراسة:

يتم الاعتماد في هذا البحث على جملة من الأدوات المختلفة، من كتب و مجلات و مداخلات في ملتقيات و المؤتمرات، و تقارير المنظمات و الهيئات الدولية و الوطنية، و المعطيات الإحصائية الصادرة عنها، مع الاعتماد على جملة من القوانين و التشريعات الصادرة عن الهيئات الرسمية المعنية. و تختلف لغة المراجع المستعملة من لغة عربية و فرنسية و انجليزية.

صعوبات الدراسة:

عند إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات نذكر منها:

- ضيق المهلة الممنوحة لانجازه.
- تضارب الإحصائيات من مختلف المصادر.

هيكلية البحث:

ومن أجل الوصول إلى أجوبة كافية للإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، تتضمن مفاهيم توصيفيه و تحليلية تتعلق بموضوع الدراسة.

الفصل الأول يتضمن الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمر وكية و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، و لهذا سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يخصص المبحث الأول لدراسة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة ، والمبحث الثاني سوف يخصص لدراسة المنظمة العالمية للتجارة ، أما المبحث الثالث فسيخصص لدراسة المؤتمرات الوزارية للمنظمة مع تقييم لأدائها.

في **الفصل الثاني** سنتطرق إلى مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثاره على الاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، يهتم المبحث الأول بواقع الاقتصاد الجزائري، و المبحث الثاني بمسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة ، أما المبحث الثالث فيخصص لدراسة آثار الانضمام إلى المنظمة على الاقتصاد الوطني.

و أخيرا **الفصل الثالث** سيخصص لدراسة أهم التحديات التي تواجه الجزائر من الانضمام و دعائم الاندماج الايجابي فيه، و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول نتناول أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة، و المبحث الثاني يهتم بالجهود التي بذلتها الجزائر من أجل الاستفادة من الانضمام، أما المبحث الثالث فسيخصص لدراسة دعائم الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول

الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف
الجمركية و التجارة إلى المنظمة
العالمية للتجارة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حدثت تطورات جذرية في النظام التجاري الدولي. و من اجل تنظيم هذه التحولات، و التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، وحتى تكون في صالح الجميع. تم إنشاء مجموعة من المنظمات الاقتصادية الدولية، التي اهتمت بمختلف مجالات النشاط الاقتصادي الدولي، والمتمثلة في كل من صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية، و اللذان أطلق عليهما اسم توأما بروتن وودز .

إلا أن هذه الدول فشلت من خلال مؤتمر هافانا ،الذي أقيم تحت رعاية الأمم المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق نهائي لإنشاء منظمة للتجارة الدولية ، فأنشأت بدلا منها الاتفاقية العامة للتعريف و التجارة "الجات" . هذه الأخيرة التي عرفت جولات عديدة من المفاوضات، و التي كانت تهدف إلى تنمية التجارة الدولية و تحريرها من القيود و العقبات التي تعيق حركتها. لتسفر الجولة الثامنة من الجات " جولة الاورجواي" عن إنشاء منظمة التجارة العالمية ، و بذلك اكتملت ركائز النظام الدولي .

إذن فاتفاقية الجات تعد الأساس القانوني لعمل منظمة التجارة العالمية ،و ليس بالإمكان فهم المنظمة بدون معرفة تفاصيل الجات. لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مستقلة ، سوف نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية الجات و تطورها، و في المبحث الثاني إلى نشأة المنظمة و تطورها، لنختتمه في المبحث الثالث باستعراض المؤتمرات الوزارية للمنظمة وبتقييم لأدائها .

المبحث الأول: ماهية الجات و تطورها

منذ إنشاء الجات سنة 1947 أصبحت الجهة الرسمية المسؤولة عن تحرير وإدارة التجارة الدولية. و لقد نجحت إلى حد كبير في القيام بوظيفتها هذه لأكثر من أربعين سنة، إلا انه مع قيام جولة الاورجواي و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فقدت هذا الحق وتنازلت عليه للمنظمة . و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أكثر على كيان الجات من خلال التطرق لأهدافها مبادئها و أهم جولاتها ، وصولاً إلى جولة الاورجواي التي أدت إلى زوالها.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الجات

تمخضت عن مفاوضات جولة جنيف الأولى عام 1947 إنشاء الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة، و الذي كان الهدف الأساسي من التوقيع عليها هو تحرير التجارة العالمية، و وضع القواعد التي تعمل على تتميتها بين الدول الأعضاء.

1-1-1-1 - ظروف انعقاد اتفاقية الجات :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ساد اعتقاد بان الإسراف في وضع الحواجز التجارية بحجة الحماية التجارية. هو من أسباب الكساد الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في الثلاثينات من القرن الماضي، و التي كادت تطيح بالنظام الرأسمالي.

فاصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة في عام 1946، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذا بناء على مقترح من الولايات المتحدة الأمريكية . و تم عقد هذا المؤتمر في "هافانا" عام 1947¹، و اشتركت في هذه المفاوضات 56 دولة .

و قد شكل اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية التي تتبعها الدول، عائق كبير أمام إنشاء منظمة للتجارة العالمية، تتولى توحيد سبل التجارة الدولية. وهذا خوفاً من أن تخضع إحدى الكتلتين للأخرى، خاصة و إن الدول النامية و الدول المستقلة حديثاً، كانت تميل إلى تأييد الكتلة الاشتراكية و تساندها في المؤتمرات الدولية.²

لذلك و لتجنب الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل تحت ظل منظمة تجارة عالمية، تحكمها قوانين و أنظمة لا يكون لها الدور الأساسي في وضعها. رفضت المصادقة على ميثاق هافانا ، وعملت على عقد مؤتمر

¹ سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص13.

² نفس المرجع السابق ، ص14

الفصل الأول: الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة إلى منظمة التجارة العالمية

دولي في "جنيف" عام 1947 . و الذي نتج عنه إنشاء اتفاقية "الجات" في 30 أكتوبر 1947¹ و أصبحت الدول 23 التي خاضت جولة جنيف هي الأعضاء المؤسسين لاتفاقية الجات. وهذه الدول هي²:

- ✓ عشر دول صناعية: أمريكا، بريطانيا، استراليا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النرويج.
- ✓ دولتين عربيتين: سوريا، لبنان.
- ✓ ثلاث دول من أمريكا اللاتينية: تشيكوسلوفاكيا، البرازيل، التشيلي.
- ✓ دولتان من إفريقيا: جنوب إفريقيا، جنوب روديسيا.
- ✓ خمس دول آسيوية: الهند، الصين، باكستان، كوريا، سيلان.

1-1-2- تعريف اتفاقية الجات :

أل GATT هي اختصار للعبارة الانجليزية "The General Agreement on Tariffs and Trade" و التي تعني الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة.

و تعرف الجات على أنها :معاهدة دولية متعددة الأطراف. تنص على مجموعة الحقوق و الالتزامات، التي تحكم التجارة الدولية و التي تقبلها الدول الأعضاء طوعا. بهدف تحرير التجارة الدولية و إزالة العوائق الجمركية و الغير جمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول.³ و لقد أبرمت هذه المعاهدة في 1947/10/30 و أصبحت سارية المفعول منذ أول جانفي 1948. بعضوية 23 دولة فقط و مقرها الرئيسي بجنيف "سويسرا"⁴.

و تنص الجات على⁵:

- العمل على تخليص التجارة الدولية من مظاهر التمييز و التفضيل في المعاملة بين الدول.
- تعتبر الجات إطار عام تتفاوض من خلاله الدول، على خفض الرسوم و التعريفات الجمركية و غيرها من القيود التي تحد من التجارة الخارجية.
- يشمل الاتفاق جدولا بالالتزامات التي يمنحها كل طرف للأطراف الأخرى.

¹ سمير اللقمان، منظمة التجارة العالمية و أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، ط1، دار المطبوعات و النشر، السعودية، 2003، ص27.

² عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات - الفرص و التحديات، مكتبة مدبولي، مصر، 2000، ص32.

³ محمد السانوسي محمد شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقية الجات دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 132-133.

⁴ آيات الله مولحسان، «المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)»، (أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2010-2011)، ص41.

⁵ صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص ص 30-31.

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف الجات

1-1-2-1- أهداف الجات :

إن الهدف الرئيسي لاتفاقية الجات هو تحرير التجارة الدولية .إلا انه إلى جانب هذا الهدف المحوري، فإن للجات أهداف عامة تصبو لتحقيقها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1- العمل على رفع مستوى المعيشة في مجتمعات الأطراف المتعاقدة.

2- رفع مستوى الدخل الحقيقي للدول الأعضاء.

3- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية ، وفقا لهدف التنمية في كل بلد من البلدان الأعضاء.

4- التوسع في الإنتاج و المبادلات التجارية الدولية وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

5- انتهاج أسلوب المفاوضات كوسيلة لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية .

6- تسهيل الوصول للأسواق و مصادر المواد الأولية.

7- خفض الحواجز الكمية و الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

1-1-2-2- مبادئ الجات:

حرصا على تحقيق الأهداف السابق ذكرها ،عملت الجات على وضع مجموعة من المبادئ و المتمثلة أساسا في:²

1- **مبدأ عدم التمييز:** وقد نصت المادة الأولى من الجات على هذا المبدأ، و الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الجات. و يستلزم هذا المبدأ عدم التمييز بين أي قطر عضو، بمعنى ضمان حصول كل دولة عضو على كافة المزايا التي تمنح للدول الأعضاء الأخرى .

لكن هناك استثناء لهذا المبدأ فيما يخص اتفاقيات التكامل الاقتصادي مثل: مناطق حرة، اتحاد جمركي ، فالمزايا الممنوحة في هذا الإطار لا تنتقل إلى باقي أعضاء الجات . بشرط أن يكون القصد من هذا التكامل تسهيل التجارة بين البلدان المؤسسة، و ليس إقامة حواجز أمام تجارة الأطراف الأخرى.

¹ محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، صص 50-51.

² عبد الفتاح مراد ، منظمة التجارة العالمية و العولمة و الألفية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، بدون سنة نشر، صص 191.

2- مبدأ منع القيود الكمية: و يقصد بهذا المبدأ أن يقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على الرسوم الجمركية فقط . دون اللجوء إلى إجراءات غير جمركية كنظام الحصص ، الذي يهدف إلى تقييد الكميات المستوردة . إلا أن هناك استثناءات لهذا المبدأ فيما يخص الدول التي تعاني صعوبات في ميزان المدفوعات.

3- مبدأ التشاور : و يعني ذلك اعتبار الجات الإطار التفاوضي لتنفيذ الأحكام ، و تسوية المنازعات. حيث تسعى الجات دائما لحل الخلافات عن طريق التشاور.

4- مبدأ عدم الإغراق: و يقصد بالإغراق هو بيع السلعة في سوق التصدير بسعر اقل من السعر الذي تباع به في بلد الإنتاج¹. و ترفض الجات مثل هذه الممارسات لإخلالها بمبدأ المنافسة المتكافئة. كما تعطي الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق.

¹ آيات الله مولحسان , «فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق و تحديات» , مجلة الأحياء , جامعة باتنة, العدد 11, 2007, ص 345.

المطلب الثالث: التطورات و المراحل التي لحقت بالجات

عبر العقود التي استمرت بها اتفاقية الجات ، منذ نشأتها عام 1947 إلى غاية إنهائها في 1994 و تعويضها ب OMC. شهدت انعقاد العديد من الجولات بين الدول الأعضاء، و التي يبلغ عددها ثماني جولات . و هذا من اجل تنظيم التجارة الدولية و تخفيض التعريف الجمركية و تسهيل تبادل السلع .

بالإضافة إلى استقلال العديد من الدول النامية خاصة منذ أوائل الستينات، و مطالبة هذه الأخيرة بالدفاع عن مصالحها التجارية العالمية. وقد اختلفت هذه الجولات في طولها الزمني، و الموضوعات الرئيسية التي عالجتها، و النتائج التي توصلت إليها. إلا أن أهم هذه الجولات على الإطلاق، هي جولات الاورجواي و التي أدت في النهاية إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

1-1-3-1- جولات الجات قبل جولة الاورجواي:

لقد ركزت الجولات الستة الأولى أساسا على خفض الحواجز الجمركية، أما الجولة السابعة فبالإضافة إلى التخفيضات الجمركية، قد قامت بصياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية. و سوف نستعرض أهم ما جاء في هذه الجولات على النحو التالي:

✓ **الجولة الأولى:** انعقدت هذه الجولة في جنيف "بويسرا" عام 1947، و بلغ عدد الأعضاء المشاركين 23 دولة . و تم فيها تخفيض 45 ألف تعريف جمركية ، تشمل سلع قيمتها 10 مليارات دولار و تشكل 50% من مجموع التجارة العالمية¹.

✓ **الجولة الثانية:** انعقدت هذه الجولة في آنسي "فرنسا" عام 1949، و قد بلغ عدد الدول المشاركة 13 دولة . و تم الاتفاق فيها على تخفيض 500 تعريف جمركية.

✓ **الجولة الثالثة:** جرت مفاوضات هذه الجولة في توركاى "انجلترا" ،وقد امتدت من سبتمبر 1950 إلى افريل 1951. و هذا بين الدول الأعضاء في الجات و كل من ألمانيا،النمسا،جواتيمالا،البيرو ،الفلبين و تركيا².و الملاحظ في هذه الجولة هو ارتفاع عدد الدول المشاركة حيث بلغ عددها 38 دولة. و قد تم فيها تخفيض 7800 تعريف بما يعادل 55% عما كانت عليه في 1948.

✓ **الجولة الرابعة:** انعقدت هذه الجولة في جنيف "سويسرا" عام 1956، بمشاركة 26 دولة. و تم فيها تخفيض التعريف الجمركية لسلع تبلغ قيمتها 2,5 مليار دولار.

¹ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، ط1، مكتبة مدبولي، مصر، 2000، ص 48

² سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و آثارها على ميزان الخدمات المصري، دار النهضة العربية، مصر،

✓ **الجولة الخامسة:** انعقدت هذه الجولة أيضا في جنيف عام 1960، و بلغ عدد الدول المشاركة 26 دولة. و عرفت باسم جولة "ديلون" نسبة إلى وزيرة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ، و الذي كان المحرك الأساسي للمفاوضات . و قد توصلت المفاوضات في هذه الجولة إلى تخفيض 4400 تعريفة لسلع صناعية تبلغ قيمتها 4,9 مليار دولار¹ .

✓ **الجولة السادسة:** انطلقت هذه الجولة في ماي 1964 و استمرت إلى غاية جويلية 1967 بجنيف "سويسرا" ، و ضمت 62 دولة . و أطلق عليها اسم جولة "كينيدي" نسبة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي دعي لعقدتها. وقد أسفرت هذه الجولة من المفاوضات على تخفيض التعريفات بنسبة 35%، تدريجيا خلال 5 سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار² .

✓ **الجولة السابعة:** انعقدت هذه الجولة من المفاوضات في العاصمة اليابانية طوكيو، و تعد هذه الجولة من أطول الجولات التي سبقت جولة الاورجواي ،حيث استمرت 6 سنوات من تاريخ الإعلان عن بدايتها في سبتمبر 1973 إلى غاية نوفمبر 1979 . إلا أن المفاوضات فعليا لم تبدأ في هذه الجولة إلا في سنة 1977، و هذا بسبب الأزمة النفطية التي قامت بعد قبول التصريح بمفاوضات طوكيو³ . وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيه 102 دولة، و قد مثلت الدول النامية 3/4 الدول المشاركة. و قد شكلت نتائج هذه الجولة نجاحا كبيرا لأنصار الحرية التجارية، حيث حققت تخفيضا متوسطا للتعريفات الجمركية لاسيما بين الدول الصناعية بمعدل 33% من التعريفات المعمول بها. وقد صاغت أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم و تراخيص الاستيراد و رسوم مكافحة الإغراق⁴ . وحسب نص اتفاقية طوكيو فقد منحت معاملة تفضيلية بالنسبة للدول النامية.

¹ فضل علي مثني ، مرجع سابق ص 49.

² Michel Rainelli : **L'organisation Mondiale du Commerce**, Casbah Edition, Algerie, 2001, PP 56-57

³ آيات الله مولحسان ، «المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)» مرجع سابق، ص 61.

⁴ المركز الوطني للمعلومات، **ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية**، الجمهورية اليمنية، أغسطس 2004، ص 6.

1-1-2-3- جولـة الـاورجـواي:

جولـة الـاورجـواي هي الجولـة الثامنـة و الأخيـرة من المفاوضـات في إطار الـGATT . وهي أهم هذه الجولـات على الإطلاق، لأنها شملت معظم جوانب التجارة الدولية، مثل تجارة السلع و خاصة السلع الزراعية ، قطاع الخدمات، حقوق الملكية الفكرية.

و قد انطلقت هذه جولـة في "بونتادليست" بالاورجواي في سبتمبر 1986، و اختتمت بمدينة مراكش في ديسمبر 1993 (انظر الملحق رقم 1) . و قد شارك في هذه الجولـة 117 دولة منها 88 دولة نامية ، و قد اعتبرت هذه الجولـة من اعصب و أطول المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (فقد دامت 7 سنوات و نصف) . و يفسر هذا البطئ بأهمية حداثة و تقنية المواضيع المعالجة¹ .

I. أسباب انعقاد جولـة الـاورجـواي: عدة أسباب أدت إلى انعقاد هذه الجولـة، و التي يمكن إيجازها فيما يلي² :

- ظهور نزاعات بين الدول الصناعية على الأسواق الدولية.
- التجاوزات و الفوضى التي عمت قواعد الجات، بسبب ابتكار طرق و أساليب للتحايل على تطبيق نصوص و أحكام الجات من قبل مختلف الدول.
- تدهور نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي.
- انتشار السياسات الحمائية، من جراء المنافسة الكبيرة للدول الصناعية على الأسواق الخارجية، و هذا مخالف لمبادئ الجات التي تدعو لحرية التجارة.
- ظهورا تكتلات اقتصادية جديدة مثل دول جنوب شرق آسيا.
- انهيار و تدهور مكانة الكتلة الاشتراكية.

II. نتائج جولـة الـاورجـواي : لقد أسفرت جولـة الـاورجـواي على مجموعة من الاتفاقيات ، و التي بلغ عددها 28 اتفاقية تغطي معظم المجالات التجارية³ . فقد تضمن القرار النهائي لجولـة الـاورجـواي الموقع في مراكش يوم 15/أفريل/1994 ، من قبل وزراء المالية و الاقتصاد لـ 117 دولة حوالي 22 ألف صفحة ، و الذي قام المدير العام للجات آنذاك "آرثر دانكل" بجمعها و

¹ Benyahia Farid : L'économie Algérienne Enjeux et Condition à son Adhésion à L'OMC, Dar el Houda, 2009, P 7

² عبد الباسط وفا، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 292-298

³ نهاد خليل دمشقية، تمام صبيح ، الدليل الشامل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد و التجارة ، سورية، 2010 ، ص 14

تلخيصها في وثيقة واحدة ، لا تزيد صفحاتها عن 500 صفحة ، إضافة إلى مجموعة من الملاحق ، مذكرات تفسيرية و قرارات وزارية تتألف من 50 وثيقة¹ .
و يمكن تلخيص أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- ✓ إنشاء منظمة التجارة العالمية كبديل لاتفاقية الجات ، و التي أوكلت لها مهمة تسيير النظام التجاري الدولي.
- ✓ النفاذ إلى الأسواق : عن طريق تقديم المزيد من التخفيضات الجمركية على الواردات.
- ✓ اتفاق الزراعة: الذي يتضمن تحويل القيود الغير جمركية إلى رسوم جمركية مع تخفيضها.
- ✓ اتفاقيات الإجراءات الصحية و الصحة النباتية : و يقتضي الاعتراف بحق الدول في اتخاذ إجراءات حقوق الإنسان، الحيوان و النبات.
- ✓ اتفاق الخدمات: إضافة تجارة الخدمات، كخدمات النقل و التأمين و الخدمات المصرفية و غيرها في النظام الدولي لأول مرة.
- ✓ اتفاق الدعم: الذي يتضمن تحديد أنواع الدعم للسلع الصناعية.
- ✓ اتفاق مكافحة الإغراق.
- ✓ اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية² : الذي لقي في البداية معارضة بسبب وجود منظمة أخرى تعنى بهذا الموضوع. إلا انه تم التوصل إلى اتفاق نهائي في 1996/1/1.
- ✓ اتفاق الاستثمارات: الذي يهدف إلى تحرير حركة الاستثمارات العالمية عن طريق تقليل القيود المفروضة على الاستثمارات.
- ✓ اتفاق المنسوجات و الملابس : الذي يصبو إلى الدمج الكامل لهذا القطاع في التجارة الدولية متعددة الأطراف³ ، و هذا من خلال اتفاق انتقالي يقضي بإلغاء نظام الحصص على مدى عشرة سنوات ابتداء من جانفي 1995 .

¹ جمعة سعيد سرير، النظام القانوني في منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، ليبيا، 2002، ص245.

² محلوس زكية ، «اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية»، (مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2008-2009)، ص 32.

³ زينب حسين عوض الله ، إلى الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر ، 2004، ص343.

الجدول رقم (1) : ملخص نتائج جولات الجات

عدد الدول المشاركة	مواضيع الجولات	السنة	جولة المفاوضات
23	التعريفات الجمركية	1947	جولة جنيف
13	التعريفات الجمركية	1949	جولة آنسي
38	التعريفات الجمركية	1951	جولة توركاى
26	التعريفات الجمركية	1956	جولة جنيف
26	التعريفات الجمركية	1961-1960	جولة ديلون
62	التعريفات الجمركية و مكافحة الإغراق	1967-1964	جولة كنيدي
102	التعريفات الجمركية و التدابير الغير جمركية	1979-1973	جولة طوكيو
123	التعريفات الجمركية، التدابير الغير جمركية، قواعد الجات، تسوية المنازعات، الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية ،المنسوجات ،الزراعة ،إنشاء أ ل OMC	1994-1986	جولة الاورجواي

Source: world trade organization: understanding the WTO; fifth edition; July 2011; p16

المبحث الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة و تطورها

المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

مثل ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في مطلع عام 1995 حدثا اقتصاديا هاما على المستوى العالمي في القرن العشرين ، حيث اعتبر بمثابة استكمال للمؤسسات الدولية التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية ، بغرض ترتيب القضايا المالية و النقدية والتموية و التجارية بين الدول.

1-1-2-1- دواعي إنشاء أ ل OMC :

مما لا شك فيه أن هناك مبررات أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1994، بعد مضي قرابة 47 سنة على ظهور هذه الفكرة للمرة الأولى خلا مؤتمر هافانا. هذه المنظمة التي أوكلت لها مهمة الإشراف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية ، وتوجيه السياسات التجارية القطرية . و سوف نستعرض أهم هذه المبررات فيما يلي:

1- الأزمات التي واجهها الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات ، و انتشار موجات الحمائية التي هددت بنشوب حرب تجارية بين الدول الرأسمالية¹ .

2- دخول العديد من المنتجات في إطار المفاوضات كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية. مما أدى بالدول الأعضاء في الجات إلى التفكير في إنشاء إطار أوسع ، لتنظيم التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

3- الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه ، بالإضافة إلى افتقارها إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية . الشيء الذي عملت جولة الاورجواي على تداركه من خلال إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي تحتوي على هذه الأجهزة .

4- ضرورة إيجاد آلية لفض النزاعات المتزايدة حول القضايا التجارية العالمية. حيث تم الاتفاق على أن تكون المنظمة ذات شخصية قانونية مستقلة، تلعب الدور الرئيسي في النظام التجاري الدولي.

5- انهيار القطب الشرقي و تدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي و الدول التابعة له اقتصاديا، وبالتالي تحولها لتطبيق نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على حرية التجارة.

¹ سميير اللقمانى، مرجع سابق، ص 39.

فكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى التفكير في خلق هذا الكيان الاقتصادي الجديد. الذي هو في الأساس امتداد للجات ولكن بصلاحيات اكبر. وبذلك تم استكمال الركن الثالث من أركان النظام الدولي بجانب كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

1-2-1-2- تعريف أل OMC:

لقد تأسست المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01. بعد اختتام جولة الاورجواي في 1993/12/15 و التي وقع بيانها الختامي باجتماع مراكش في أبريل 1994 لتحل محل الجات ، من اجل إدارة أفضل و أكثر كفاءة للنظام الاقتصادي العالمي.

و لقد تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف المنظمة، و هذا لإعطائنا فكرة دقيقة و أكثر وضوحا عنها و عن إطارها المؤسسي. و من أهم هذه التعاريف ما يلي :

➤ المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة لتحرير التجارة، كما أنها تعتبر منتدى تتفاوض فيه الحكومات على اتفاقيات تجارية، فهي التي تدير النظام التجاري الدولي¹.

➤ المنظمة العالمية للتجارة هي الإطار القانوني و المؤسسي للنظام التجاري متعدد الأطراف، و هي تشكل الإطار الأساسي لتطوير العلاقات التجارية بين الدول من خلال المفاوضات و النقاشات الجماعية².

➤ المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة الاقتصاد العالمي الجديد على زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي³.

فمن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن أل OMC هي منظمة دولية ذات شخصية قانونية مستقلة كباقي المنظمات الدولية الأخرى . تقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها ، استنادا إلى كل الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الاورجواي.

¹ Magda Shatin : **There is nothing wrong with the WTO**, Essay in The future and the WTO: Confronting the Challenges, ICTSD Programme on Global Economic and Institutions, July 2012, P22

² Institution national d'étude de strategie : **Les défis de l'Algerie face à son accession à L'organisation mondial du commerce**, EL Montada, Alger, 2 /2008, P6

³ عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من الاورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 175.

1-2-1-3- أهداف و مبادئ أ ل OMC:

I. الأهداف: تصبوا المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق مجموعة من الأهداف، و التي تم التوقيع عليها خلال جولة الاورجواي وهي¹:

1. يبقى الهدف الأساسي و الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة الدولية و تنظيم آلياتها.
2. إزالة العوائق التي تقف في وجه تحرير المبادلات و محاربة كل صور و أشكال الحماية.
3. تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء و التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
4. تحقيق التنمية و رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء خاصة الدول النامية منها، و التي يبلغ عددها 75% من جملة الأعضاء.
5. تحقيق التوظيف الكامل و زيادة الإنتاج و التجارة في السلع مع دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

II. المبادئ: تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ التي تلتزم بتطبيقها الدول الأعضاء، و التي تهدف طبعاً إلى تحرير التبادل التجاري الدولي و تتمثل فيما يلي²:

- 1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: و يقتضي هذا المبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء. أي كل ميزة أو معاملة تفضيلية يمنحها بلد عضو لعضو آخر يجب أن يمنحها فوراً و دون قيد أو شرط إلى جميع الأعضاء الآخرين في المنظمة. و يستثنى من هذا المبدأ³:

- الدول الداخلة في كتل اقتصادي حسب المادة 24 من الجات.
- المزايا الممنوحة للدول النامية و الأقل نمواً .

¹ محمد سعود الجرف، **101 سؤال حول انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية**، ط1، دار الخزامى للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006، ص26.

² المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، **انضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة، انتقالية و استشفاف**، أشغال محاضرات 18 مارس و 25 سبتمبر 2001، الجزائر، 2004، ص8.

³ غردي محمد، «القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة» (أطروحة دكتورا منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011-2012)، ص182.

2- مبدأ المعاملة الوطنية: و هذا المبدأ يجبر الدول الأعضاء في المنظمة على معاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء وفق ما هو سائد على المنتجات الوطنية المماثلة. أي عدم منح مزايا تفضيلية للمنتجات المحلية على حساب المنتجات المستوردة.

3- مبدأ خفض العام والمتتالي للرسوم الجمركية وتثبيتها: تعتبر الرسوم الجمركية من أهم العوائق في وجه تحرير التجارة الدولية. لذلك تعمل المنظمة على خفض المتتالي لها عبر جولات مفاوضاتها مع الالتزام بعدم رفعها بعد ذلك.

4- مبدأ حظر استخدام القيود الكمية: أي إلغاء القيود الغير الجمركية على الواردات و تحويلها لرسوم جمركية (خاصة نظام الحصص) . و هو ما نصت عليه المادة 11 من اتفاقية الجات.

5- مبدأ الشفافية: و يقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف و الإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة ، لتتيح لحكومات و تجار الدول الأعضاء الاطلاع عليها.

6- مبدأ صوت واحد للعضو الواحد: و تعتمد المنظمة على هذا المبدأ سواء في المشاركة في إدارتها أو عند اتخاذ قراراتها. و بذلك اختلفت عن آلية التصويت في FMI و BM حيث تعتمد القوة التصويتية فيهما على مساهمة الدولة العضو في رأسمال المنظمة¹.

من خلال استعراضنا لأهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة يتضح أنها قامت على نفس مبادئ الجات، وهذا ما يدل على أن إنشاء الـ OMC جاء ليكمل النقائص التي ظهرت في اتفاقية الجات.

1-2-1-4- العلاقة و الاختلاف بين GATT و OMC :

بدخول اتفاقية مراكش المنشأة ل OMC حيز النفاذ في 1995/01/01 ،قدر من الناحية الواقعية ل GATT بان تنقضي كمعاهدة دولية منظمة للعلاقات التجارية الدولية .إلا أن هذا لا يعني انعدام الرابط بينهما، فهناك العديد من نقاط الاشتراك و الاختلاف بينهما والتي سوف نجيزها في الآتي².

¹ فليح حسن خلف ،العولمة الاقتصادية ، ط1، عالم الكتاب الحديث، لبنان، 2010، ص276.

² محمد عبيد محمد محمود ، مرجع سابق، ص ص 363-367.

I. **العلاقة بين GATT و OMC :** هناك علاقة وطيدة بين المنظمة و الجات و يتضح هذا جليا من خلال:

1. إن شرط الانضمام إلى OMC هو الموافقة على بنود اتفاقية الـ GATT بكل ما فيها دفعة واحدة.
2. رجوع المنظمة أثناء تأديتها لوظائفها إلى ممارسات الجات وهذا ما نصت عليه اتفاقية مراكش.
3. إن أهداف الـ OMC هي نفسها أهداف الـ GATT ، بالإضافة إلى أهداف أخرى ستعمل على تحقيقها لصالح النظام التجاري العالمي.

II. **الاختلاف بين GATT و OMC :** رغم التشابه الكبير بين اتفاقية الجات و المنظمة ، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. هناك اختلاف من الناحية القانونية بين GATT و OMC فالأولى هي عبارة عن مجموعة من القواعد المخصصة لغرض محدد ومؤقت بينما الـ OMC فهي اتفاقية دائمة¹.
2. القوة الإلزامية لنصوص الـ OMC على الأعضاء بما يجعلها في منأى عن مخالفة أحكامها، بينما الـ GATT فأحكامها حافلة بالاستثناءات وهذا ما يسمح بالتحايل على نصوصها².
3. تتمتع المنظمة بآلية لفض النزاعات أفضل بكثير مما كانت تفعله الجات.
4. تتولى المنظمة إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً مما كانت عليه في إطار الجات. و في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية و الصناعية، الخدمات، الملكية الفكرية و الاستثمارات³.
5. تفرض الـ OMC عقوبات كانت تعجز الـ GATT على فرضها.

فمما سبق يتضح أن الجات لم تمت مع ميلاد المنظمة العالمية للتجارة ، فهناك علاقة تابعة تجمع النظامين أحدهما للآخر . فالمنظمة ما هي إلا تطوير لأداء الجات من أجل تحسين وجه النظام التجاري الدولي.

¹ محمد متناوي، ناصر دادي عدون، المنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام- النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 66.

² محمد عبيد، محمد محمود ، مرجع سابق، ص 364 .

³ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 180

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لل OMC :

بعد إنشاء المنظمة في 1994 حددت هذه الأخيرة إطار تنظيمي لها، يتكون من أجهزة و هيئات تمكنها من القيام بوظائفها.

1-2-2-1- مهام و وظائف أل OMC :

و قد حددتها المادة الثالثة من اتفاقية مراكش كما يلي¹ :

- 1- إدارة و تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المنشأة في إطارها.
- 2- توفير إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- 3- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
- 4- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- 5- التعاون مع صندوق النقد الدول و البنك الدولي بهدف تحقيق اكبر قدر من التناسق في إدارة الشؤون المالية، النقدية و التجارية العالمية².

1-2-2-2- الهيكل التنظيمي لل OMC :

حددت المادة الرابعة من اتفاقية مراكش المنشأة للمنظمة الهيكل التنظيمي لها ، و الذي يعكس الأهداف و المهام التي أنشئت من اجلها . و يتكون هذا الهيكل من نوعين من الأجهزة : أجهزة عامة و أخرى متخصصة.

1. **الأجهزة العامة:** و تشمل كل من المؤتمر الوزاري ، المجلس العام ، الأمانة العامة ، جهاز تسوية المنازعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية و التي سنتطرق لها بالتفصيل كالتالي:

1.1. **المؤتمر الوزاري:** يعتبر رأس السلطة في المنظمة، و يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء في OMC . لكل عضو صوت واحد و يجتمع مرة كل سنتين النظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية بعد المؤتمر الوزاري³. واختصاصاته هي:

¹ Christain Schnakenbourh & Alfredo Suarez : **Commerce Mondial et Développement Durable**, Hachette superieur, 2009, P23

² نبيل حشاد, **الجات و منظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**, مكتبة الأسرة, مصر, 2001, ص173.

³ Michel Rainelli, op, cit, P98

- منح العضوية.
- سريان الاتفاقيات سواء من ناحية التعديلات أو الإعفاءات .
- له الحق في إنشاء لجان مثل : لجنة التجارة و التنمية.
- تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.

1.2. المجلس العام: يتألف من ممثلين لجميع الدول الأعضاء، يجتمع مرة واحدة على الأقل

شهرياً¹، يقوم بمعظم نشاطات المنظمة و يمارس كل اختصاصات المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، بالإضافة إلى اختصاصات أخرى تتمثل في:

- يعهد بمهام معينة للمجالس و اللجان.
- اعتماد الأنظمة المالية و تقديرات الميزانية السنوية.
- اختصاصه الرقابي من خلال إمكانية اجتماعه في أي وقت للاضطلاع بمسؤوليات جهاز السياسات التجارية.

1.3. الأمانة العامة: يرأسها المدير العام للمنظمة و يحدد المؤتمر الوزاري سلطته و واجباته،

يتولى مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية و قد يعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات وذلك بناء على طلب الأعضاء².

1.4. جهاز تسوية المنازعات: وهو من الأجهزة المهمة و الرئيسية في المنظمة و يباشر أعماله

من خلال المجلس العام و له أن يعين لنفسه رئيساً، و الأحكام التي يصدرها ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين و أهم اختصاصاته:

- التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية.
- توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف بحيث يرضي كل الأطراف.
- الإشراف على تطبيق القواعد و المقترحات اللازمة لحل المنازعات و تقرير العقوبات اللازمة.

¹ نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 103.

² سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، ط2، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001، ص70.

1.5. جهاز مراجعة السياسات التجارية: و يعد هذا الجهاز من الأجهزة المستحدثة التي نتجت عن مفاوضات الاورجواي ، و يختص بتقييم العلاقة بين السياسات التجارية و الممارسات من ناحية و النظام التجاري الدولي من ناحية أخرى للتعرف على الآثار الايجابية و السلبية لسريان قواعد النظام التجاري العالمي ، و يعتمد في عمله على مبدأ الشفافية¹.

2. الأجهزة المتخصصة: و تتكون من الأجهزة التالية²:

2.1. المجالس الرئيسية: و تمارس اختصاصها حسب المجال الذي يتبعها و تخضع للإشراف المباشر من المجلس العام و تتمثل أساسا في:

2.1.1. مجلس تجارة السلع: يشرف على سير اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، و به عدة لجان منها اللجنة الزراعية، لجنة الممارسات ضد الإغراق و غيرها .

2.1.2. مجلس تجارة الخدمات : يشرف على المفاوضات في مجال الخدمات منها لجنة تجارة الخدمات المالية.

2.1.3. مجلس حقوق الملكية الفكرية: يهتم بالقضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و ذات الصلة بالتجارة.

2.2. اللجان الفرعية: و تتكون هذه اللجان بمشورة المجلس الوزاري وتنقسم إلى:

2.2.1. لجنة التجارة و البيئة: تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

2.2.2. لجنة التجارة و التنمية: تهتم بالعالم الثالث و بالأخص الدول الأقل نموا.

2.2.3. لجنة الميزانية و المالية و الإدارة: تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

2.2.4. لجنة قيود ميزان المدفوعات: و تقدم الاستشارات التي ترتبط بقيود ميزان المدفوعات.

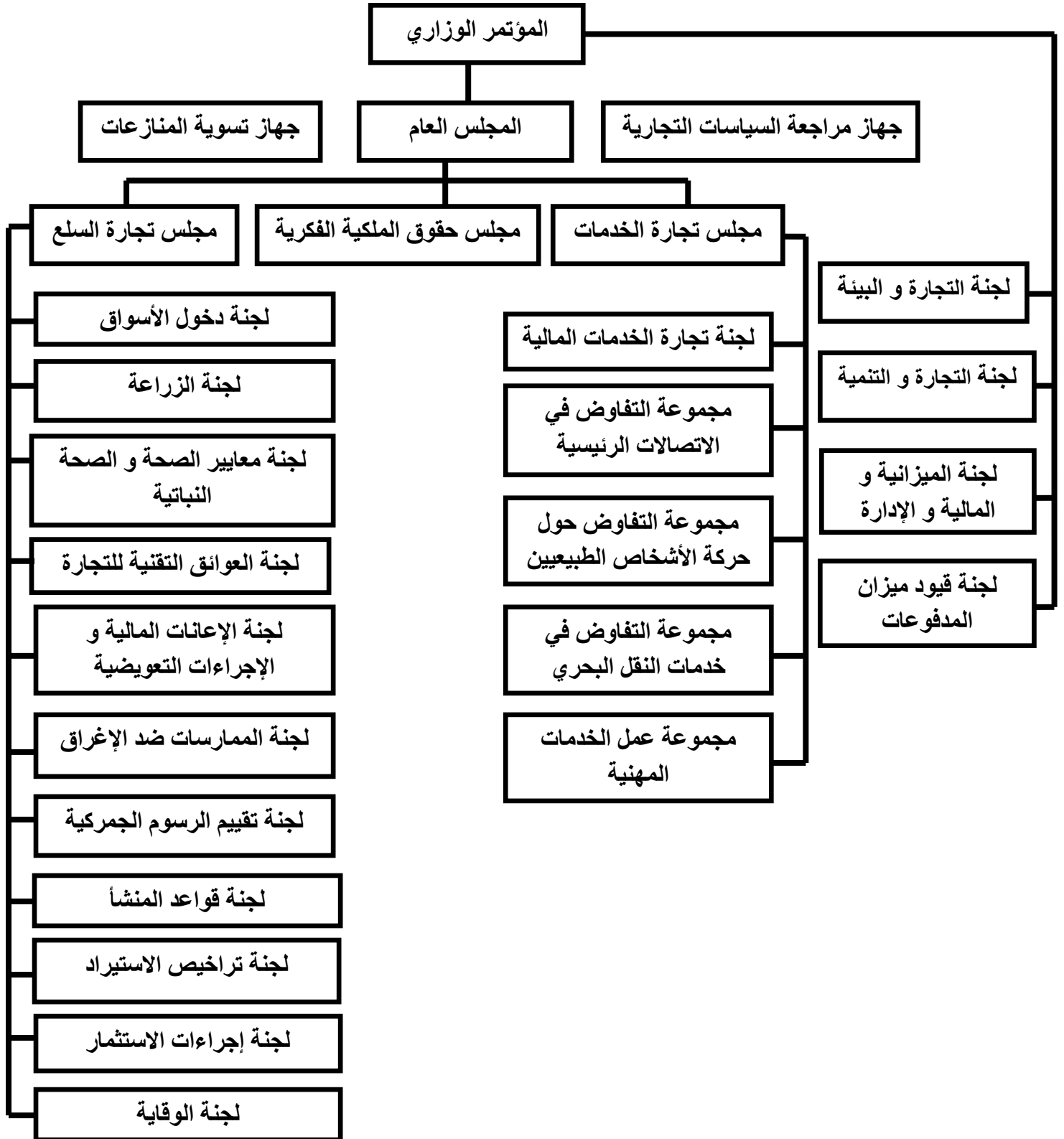
¹ سهيل حسين الفتلاوي, مرجع سابق, ص 131.

² فاروق باحميد, «إشكالية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة», (مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة الجزائر3, كلية العلوم الاقتصادية و التسير , 2005-2006), ص30.

الفصل الأول: الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة إلى منظمة التجارة العالمية

الشكل رقم (1): و الشكل التالي يوضح الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية:

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



Source: world trade organization: understanding the WTO; fifth edition; July 2011; p103

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

لقد حددت اتفاقيات المنظمة لكيفية الانضمام إليها و سنحاول من خلا هذا المطلب التعرف على شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و مراحل الانضمام كذلك.

1-2-3-1 شروط الانضمام إلى أ ل OMC: أ ل OMC كغيرها من المنظمات الدولية تضع

شروط معينة للعضوية فيها تختلف عن المنظمات الأخرى، إلا انه في نفس الوقت هناك شروط تخص كل المنظمات. لذلك سوف نقسم شروط الانضمام إلى شروط عامة وأخرى خاصة.

I. الشروط العامة للانضمام لل OMC : و تتمثل أساسا في ¹:

1- الاستقلالية: حيث يشترط في الدولة لتكون عضو في أ ل OMC أن تكون مستقلة، ذات

سيادة. و يقصد هنا الاستقلال القانوني، أي أن تتوفر فيها العناصر الثلاثة من حكومة، إقليم و شعب، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي و القانوني فيها.

2- الالتزام بقواعد المنظمة: أي يجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالقرارات التي تصدرها

المنظمة، حتى و إن خالفت المعاهدات و القرارات و القوانين الداخلية للدول الأعضاء.

3- التمثيل في المنظمة: فالمنظمة تصدر قرارات تفرض التزامات على الدول الأعضاء

فيها. وهذا ما يتطلب حضور ممثلين للأعضاء في جميع اجتماعاتها لكي تكتسب قراراتها الشكل القانوني.

4- دفع الاشتراكات: و هي من المسائل البديهية في كل المنظمات و ذلك لتمكن المنظمة

من القيام بأعمالها من اجل تحقيق أهدافها. فاشتراكات الدول الأعضاء مصدر مهم لتمويل أنشطة المنظمة.

¹ سهيل حسين الفتلاوي, مرجع سابق, ص ص 85-89.

II. الشروط الخاصة للانضمام لل OMC: وقد نصت اتفاقية أل OMC على شروط خاصة للانضمام إليها و هي¹:

1- تقديم تنازلات تعريفية: تشترط المنظمة على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات، يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات. و لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2- تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي سوف تتبعها في مجال الخدمات، و وضع جدول زمني لإزالة الحواجز التي تعترض القطاع.

3- الالتزام باتفاقيات أل OMC: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام بالتوقيع على بروتوكول الانضمام للمنظمة ، أي أن توافق على اتفاقيات الجات عام 1947 و اتفاقيات جولة الأورجواي و الاتفاقيات الأخرى الملزمة.

1-2-3-2- مراحل الانضمام إلى أل OMC: و تمر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالمراحل التالية²:

1- إعطاء صفة المراقب: بحيث يسمح هذا الترتيب للأعضاء الجدد بالتعرف على ممارسات المنظمة ومتطلباتها. وعادة تبدأ الدول التي تتمتع بصفة المراقب بتغيير قوانينها و أساليب عملها استعداداً لعملية الانضمام، رغم أنها غير ملزمة بذلك³.

2- تقديم طلب العضوية: وتبدأ هذه المرحلة بإرسال طلب لمدير المنظمة تشير فيه الدولة إلى رغبتها في الانضمام للمنظمة طبقاً للمادة 12 ، فيوزع هذا الطلب على جميع الدول الأعضاء و بعدها يقوم المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب و ينشئ مجموعة عمل لفحصه. و هذه المجموعة تتشكل أساساً من الدول الأعضاء ذوي أكبر مصالح مع الدولة طالبة العضوية.

¹ عبد القادر تومي ، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية ، ط1، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص184.

² Mehdi ABBAS : Le processus d'accession à l'OMC, une analyse d'économie politique appliquée à l'Algerie, note de travail de LEPII, n° 13/2008, P2.

³ غردي محمد، مرجع سابق ذكره ، ص187.

3- مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية: حيث تقوم الدولة الراغبة في الانضمام في هذه المرحلة بتقديم مذكرة حول الاقتصاد الوطني ، و السياسة التجارية الخارجية التي تتبعها ، و الاتفاقيات القائمة سواء كانت ثنائية أو إقليمية. و يتم توزيع هذه المذكرة على الدول الأعضاء للاطلاع عليها و دراستها .

4- مرحلة المفاوضات: بعد قيام مجموعة العمل بمراجعة البيانات التي قدمتها الدولة الراغبة في الانضمام ، و ما إذا كانت هذه القوانين و السياسات تتفق مع اتفاقيات المنظمة، فإنها تقوم بتقديم أسئلة مكتوبة و شفاهية للدولة الراغبة في الانضمام . و تكون هناك أكثر من جولة من الأسئلة و الإجابات إلى أن يقتنع أعضاء مجموعة العمل بأنهم توصلوا لفهم كامل لنظام التجارة الخارجية للدولة طالبة العضوية. وهنا تبدأ المفاوضات حول شروط الانضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية ومجموعة العمل، و تشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف¹ حول جدول التعريفات و القيود الغير جمركية و نفاذ السلع و الخدمات إلى الأسواق و غيرها .

5- مرحلة المصادقة النهائية: في هذه المرحلة يكون قد تم الاتفاق النهائي حول التنازلات الجمركية ، النفاذ إلى الأسواق. و عندها تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملاحظه وترفعه للمجلس العام للمنظمة و المؤتمر الوزاري معا من اجل الموافقة عليه. و متى تمت الموافقة عليه يبلغ العضو بذلك و يصبح الانضمام نافذ المفعول بعد 30 يوم من توقيع البروتوكول.

¹ سعداوي سليم, الجزائر و منظمة التجارة العالمية- معوقات و آفاقه الانضمام، ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، صص 54-55.

الفصل الأول: الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة إلى منظمة التجارة العالمية

1-2-3-3- تطور العضوية في المنظمة العالمية للتجارة: وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة عند إنشائها في 1995 إلى 112 عضو، إلا أنها عرفت انضمام دول أخرى إليها بعد ذلك. ليبلغ عدد أعضائها 159 دولة مع نهاية 2013، وهذا في انتظار انضمام أعضاء آخرين اللذين لم يتجاوزوا مرحلة المفاوضات بعد.

و يمكن تتبع تطور العضوية في المنظمة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): تطور العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

السنوات	95	96	97	98	99	2000	01	02	03	04	05	07	08	12	13
عدد الدول المنظمة	112	16	04	01	02	05	03	01	02	02	01	02	02	04	02
إجمالي عدد الدول الأعضاء	112	128	132	133	135	140	143	144	146	148	149	151	153	157	159

Source : www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة و تقييم أدائها

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية للمنظمة

يعتبر المؤتمر الوزاري رأس السلطة بالمنظمة، و قد عرفت هذه الأخيرة منذ إنشائها انعقاد عدة مؤتمرات وزارية لبحث مجموعة من القضايا المطروحة. لذلك سوف نقسم هذه المؤتمرات إلى مؤتمرات انعقدت خلال الألفية الثانية و أخرى انعقدت خلال الألفية الثالثة¹.

1-3-1-1 المؤتمرات الوزارية خلال الألفية الثانية: انعقدت خلال هذه الألفية ثلاث مؤتمرات وزارية وهي :

1- مؤتمر سنغافورة: يعتبر المؤتمر الوزاري الأول لل OMC بعد إنشائها في 1995 . و قد انعقد هذا المؤتمر بسنغافورة في الفترة الممتدة بين 9 و 13 ديسمبر 1996، و شارك فيه وزراء التجارة الخارجية و المالية و الزراعة لأكثر من 120 دولة عضو في المنظمة. و كان الهدف من هذا المؤتمر إجراء مراجعة لمدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الالتزامات المقدمة في إطار المنظمة، و كذا تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف في إطار ما تم الاتفاق عليه في جولة الاورجواي 1994. بالإضافة إلى مواصلة الحوار و استكمال المفاوضات حول مسائل لم يستكمل النقاش حولها.

- القضايا التي طرحت في مؤتمر سنغافورة: كان هناك العديد من الموضوعات خلال هذا المؤتمر وصل عددها إلى 20 بند أهمها:

✓ العلاقة بين التجارة و البيئة.

✓ العلاقة بين التجارة و سياسات المنافسة.

✓ إجراءات تسهيل التجارة.

✓ العلاقة بين التجارة و الاستثمار.

✓ التجارة و معايير العمل.

✓ مشكل تهميش الدول الفقيرة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سابق , ص ص323-335

- إعلان مؤتمر سنغافورة: و قد صدر عن هذا المؤتمر إعلان يتمثل في :

- ✓ استكمال المفاوضات حول بعض المسائل الغير منتهية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات.
- ✓ استكمال قيام لجنة التجارة و البيئة بالربط بين التجارة و التنمية الاقتصادية و حماية البيئة.
- ✓ رفض استخدام معايير العمل كأداة حماية.
- ✓ وضع عدة إجراءات لتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية.

2- مؤتمر جنيف: انعقد هذا المؤتمر بجنيف ف "سويسرا" في الفترة الممتدة ما بين 18 و 20 ماي 1998 . وهدف هذا المؤتمر هو الاقتراب أكثر من المشاكل التي اعترضت الدول لتنفيذ الالتزامات التي قدمتها في جولة الاورجواي 1994 و البحث عن حلول لها. وكذلك طرح موضوعات جديدة للنقاش لم يتطرق لها في المؤتمر السابق.

- الموضوعات التي طرحت في مؤتمر جنيف: كان هناك مواضيع متعددة أهمها:

- ✓ وضع برنامج عمل حول التجارة الالكترونية ، يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية و الفنية للدول النامية .
- ✓ خفض التعريف الجمركية على السلع الصناعية.
- ✓ التنسيق بين المنظمة و المنظمات الدولية الأخرى.
- ✓ العلاقة بين التجارة و التمويل .
- ✓ نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.
- ✓ العلاقة بين التجارة و المديونية الخارجية للدول النامية.

- إعلان مؤتمر جنيف: و تضمن الآتي:

- ✓ التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عليها جولة الاورجواي مع تقييم التنفيذ .
- ✓ رفض الدول النامية طرح موضوع معايير العمل على مجموعة العمل.
- ✓ تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج للإعداد للمؤتمر الوزاري القادم.

3- مؤتمر سياتل: انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل "بالولايات المتحدة الأمريكية" في الفترة ما بين 30 نوفمبر و 2 ديسمبر 1999. بحضور ممثلي 135 دولة. وكان يهدف أساسا إلى إحداث المزيد من التحسن في النظام التجاري العالمي ، و مراجعة أعمال المنظمة في الفترة السابقة مع تقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية و العلاقات التجارية الدولية. و كذا التوصل إلى إصدار اتفاق يتضمن بدا انطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع بداية 2000.

- الموضوعات المطروحة في مؤتمر سياتل : وقد طرحت موضوعات في مختلف القطاعات و هي:

- ✓ استكمال تحرير قطاع الزراعة.
- ✓ مراحل تحرير قطاع الخدمات.
- ✓ قضايا دعاوى الإغراق.
- ✓ قضية المنسوجات والملابس الجاهزة.
- ✓ ربط التجارة بمعايير العمل و البيئة.
- ✓ التجارة الالكترونية.

و قد اعتبر مؤتمر سياتل بمثابة بداية اتساع هوة النزاعات و الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول تحرير القطاع الزراعي من جهة ، و بين الدول المتقدمة و الدول النامية حول إدراج معايير شروط العمل في جدول الأعمال من جهة أخرى . وهو ما أدى إلى فشل هذا المؤتمر .

1-3-1-2 - المؤتمرات الوزارية للألفية الثالثة: عرفت هذه الألفية أيضا انعقاد العديد من المؤتمرات الوزارية و التي نوجزها فيما يلي:

1- مؤتمر الدوحة: انعقد المؤتمر الرابع للمنظمة العالمية للتجارة بالعاصمة القطرية "الدوحة" في الفترة الممتدة بين 10 و 14 نوفمبر 2001. بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددهم 142 دولة بعد انضمام الصين، وكان عدد الدول النامية المشاركة 99 دولة أما عدد الدول العربية فقد كان 11 دولة و هذا بالإضافة لحضور 300 فرد من منظمات دولية. و انعقاد هذا المؤتمر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية جاء كمحاولة لإقناع الدول النامية بضرورة إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ، يتحمل عبء مكافحة الإرهاب وزيادة الرفاهية للجميع و تقليل الفقر في العالم. و كان المؤتمر يهدف أساسا إلى تمهيد الطريق لجولة جديدة من المفاوضات التجارية ، و توفير كل الظروف لإنجاح هذا المؤتمر و عدم تكرار فشل مؤتمر سياتل إضافة إلى المحافظة على

أل OMC و ضرورة مواصلة طريقها نحو تحرير التجارة مع تجاوز كل العوائق التي تعترض طريقها.

- القضايا التي طرحت في مؤتمر الدوحة: لقد طرحت عدة موضوعات في هذا المؤتمر أهمها:

- ✓ تجارة السلع الزراعية.
- ✓ قضايا البيئة.
- ✓ تجارة المنسوجات.
- ✓ الصحة العامة و حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ علاقة التجارة الدولية بالاستثمار و المنافسة و المشتريات الحكومية.

- الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة: و جاء في اليوم السادس و فيه:

- ✓ ضرورة البدا في برنامج عمل متوازن، يضم نقاط تفاوض موسعة فيما يسمى ببرنامج العمل الموسع.
- ✓ الالتزام بأجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي بهدف تحسين شروط الدخول إلى السوق و التقليل من جميع أشكال الدعم للصادرات.
- ✓ الاتفاق على إجراء مفاوضات تستهدف الإلغاء أو التقليل من الأسقف العليا للرسوم.
- ✓ إعطاء أهمية كبيرة لتنفيذ اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية بطريقة تدعم الصحة العامة.
- ✓ ضرورة التسريع الفعلي لإزالة القيود الكمية على الملابس و المنسوجات¹.

2- مؤتمر كانكون: و هو المؤتمر الخامس انعقد في الفترة ما بين 10 و 14 سبتمبر 2003 في مدينة "كانكون" المكسيكية . و تم فيه الموافقة على انضمام كل من كمبوديا و النيبال إلى أل OMC كأول دول نموا . و قد كان هذا المؤتمر يهدف إلى تحقيق تقدم في المفاوضات و الأعمال التي بدأت في برنامج الدوحة للتنمية و تقديم أي إرشاد سياسي ضروري و اخذ القرارات كما ينبغي.

¹ از عباط عبد الحميد، «المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريف والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 63.

- الموضوعات المطروحة في مؤتمر كانكون: و قد كانت ملفات ساخنة أهمها:

- ✓ الملفات التي ظلت عالقة منذ مؤتمر سنغافورة والمتمثلة في التجارة و الاستثمار من جهة و التجارة و سياسة المنافسة من جهة أخرى.
- ✓ ملف التنمية.
- ✓ الملف الزراعي.

وقد خيم الصراع على أجواء هذا المؤتمر بين الدول الغنية و الدول الفقيرة التي دعت إلى خفض الدول الغنية للدعم الزراعي.

- الإعلان الختامي لمؤتمر كانكون: وقد جاء فيه:

- ✓ رغم الجهود المكثفة من المشاركين إلا انه مازال عمل كبير خاصة لبعض الملفات المعقدة, و هذا لإتمام ما التزمت به الدول في مؤتمر الدوحة.
- ✓ إعطاء تعليمات للممثلين لمتابعة العمل على الأسئلة و الملفات المطروحة بنشاط و بسرعة اكبر.

3- مؤتمر هونغ كونغ: انعقد المؤتمر السادس للمنظمة في الفترة الممتدة بين 13 و 18 ديسمبر 2005 في "هونغ كونغ" الصينية . بمشاركة 149 دولة و قد تميز بالانضمام الرسمي للمملكة العربية السعودية. وكان هدفه الأساسي تحريك جولة مفاوضات الدوحة 2001. و ما ميز هذا الاجتماع هو تصاعد الخلافات بين الدول الغنية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و الدول النامية بقيادة البرازيل حول الدعم الزراعي.

- الإعلان الختامي لمؤتمر هونغ كونغ: و أهم ما جاء فيه

التعهد بالعودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى ، و العمل سويا على القضاء على كل الخلافات التي من شأنها أن تؤثر على مشوار المنظمة.

4- مؤتمر جنيف: و هو المؤتمر السابع للمنظمة انعقد في الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر و 2 ديسمبر 2009 بجنيف في "سويسرا" بمشاركة 153 عضو. و جاء بعد الأزمة المالية التي هزت العالم في 2008 . وكان يهدف أساسا إلى مراجعة عمل المنظمة بما فيها المحادثات التي ظلت عالقة منذ مؤتمر الدوحة، إضافة إلى مساهمة المنظمة في دفع عملية النمو و التنمية¹.

- القضايا محل النقاش في مؤتمر جنيف: وتتمثل في :

- ✓ المنظمة و نظام التجارة متعدد الأطراف.
- ✓ البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.
- ✓ ملف الزراعة.
- ✓ السلع الصناعية.
- ✓ التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

- الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف: و جاء فيه:

- ✓ إعلان الدول الأعضاء عن رغبتها في إنهاء محادثات الدوحة بسرعة.
- ✓ موافقة الدول الأعضاء على تمديد وقف النشاط في التجارة الالكترونية و الملكية الفكرية.

5- مؤتمر جنيف: انعقد المؤتمر الثامن للمنظمة في الفترة الممتدة بين 15 و 17 ديسمبر 2011 بجنيف في "سويسرا" أيضا. و قد تميز بانضمام ثلاثة دول مع نهاية الدورة أهمها روسيا. وكان يهدف إلى زيادة التعاون بين الدول الأعضاء و هذا من أجل تحرير أفضل للتجارة، إضافة إلى تعزيز قيمة المنظمة بالنسبة لكل الدول الأعضاء.

- القضايا المطروحة للنقاش في المؤتمر: ومن أهمها:

- ✓ أهمية نظام التجارة متعددة الأطراف و المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ التجارة و التنمية.
- ✓ ملفات التنمية لمؤتمر الدوحة.

¹ www .wto.org/English/the_wto_e/minist_e/min07_e/min07_e_htm, Le 19 /02/2014 à 13 :30

- الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف: و قد تبني العديد من القرارات من بينها:

- ✓ الموافقة على انضمام كل من روسيا و مونتيجرو و جزر الساموا.
- ✓ الموافقة على توفير معاملة تفضيلية لتجارة الخدمات و موردو الخدمات للدول الأقل نموا.
- ✓ تم طوي النقاشات حول مواضيع التنمية لمفاوضات جولة الدوحة.

6- مؤتمر بالي: و هو المؤتمر التاسع للمنظمة انعقد في الفترة ما بين 3 و 7 ديسمبر 2013 في مدينة "بالي" باندونيسيا¹. و حضره وزراء التجارة ل 160 دولة، و كان يهدف إلى التوصل لاتفاقيات تجارية تغطي بصفة أساسية تسهيل التجارة و التنمية و الزراعة.

- المواضيع المطروحة للنقاش في مؤتمر بالي: و تمثلت في :

- ✓ المحاصيل الغذائية و الأمن الغذائي
- ✓ تجارة الترانزيت: حيث طالبت كوبا بضرورة وضع اتفاق يضمن عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بتجارة الترانزيت .
- ✓ الاقتصاديات الصغيرة.
- ✓ التجارة الالكترونية.
- ✓ التجارة و نقل التكنولوجيا.

-الإعلان الختامي لمؤتمر بالي: و أهم ما جاء فيه:

- ✓ الموافقة على قيام الدول النامية بدعم المحاصيل الغذائية الأساسية لأغراض الأمن الغذائي، دون مخالفة أحكام اتفاق الزراعة.
- ✓ تشجيع تجارة الدول الأقل نموا ومساعدتها على تحقيق التنمية.
- ✓ الموافقة على انضمام اليمن إلى المنظمة العالمية للتجارة.

¹ www.wto.org/English/the_wto_e/minist_e/min09_e/min09_e_hm, Le 19 /02/2014 à 13 :30

المطلب الثاني: انجازات المنظمة العالمية للتجارة

الآن بعد مرور 19 سنة على إنشاء أ ل OMC و بعد 9 مؤتمرات وزارية نوقشت فيها أهم القضايا التجارية، فان المنظمة كغيرها من المنظمات استطاعت تحقيق بعض الانجازات إلا أن هذا لا ينفي بعض الإخفاقات التي منيت بها . فعلى الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة إلى حيز الوجود إلا أنها واكبت تطورات مست جميع جوانب الاتفاقيات المبرمة و المتفق على انجازها بين أعضاء المنظمة و التي سوف نتطرق لها فيما يلي :

1-2-3-1- اتفاقيات تكنولوجيا المعلومات: حيث تعتبر هذه الاتفاقية من أهم انجازات المنظمة ، و التي اقرها المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة عام 1996. وقد وقعت على هذه الاتفاقية 43 دولة اغلبها دول متقدمة¹. و تنص هذه الاتفاقية على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى و هذا على النحو التالي:

- إلغاء 25% من الرسوم من جانفي 1997.

- إلغاء 25% من الرسوم من جانفي 1998.

- إلغاء 25% من الرسوم من جانفي 1999.

- إلغاء 25% من الرسوم من جانفي 2000.

و قد سمحت هذه الاتفاقية لبعض الدول وهي (الصين،تايبان،كوستاريكا،الهند،اندونيسيا،كوريا،ماليزيا و تايلاند) بإلغاء التعريف على بعض منتجات تكنولوجيا المعلومات لفترة تمتد بين عام 2000 و 2005.

1-2-3-2- الخدمات المالية: بدأت المنظمة المفاوضات المالية في أبريل 1997 و توصلت إلى عقد الاتفاق في شهر ديسمبر من نفس السنة². وقد وقعت عليه 70 دولة منها 4 دول عربية (تونس،البحرين،الكويت و مصر) ، و يتيح هذا الاتفاق للدول الأعضاء الدخول و الاشتراك في السوق الدولية . لذلك يعتبر من الانجازات الهامة للمنظمة في قطاع الخدمات.

و يشمل هذا الاتفاق كما حددته اتفاقية الاورجواي على قطاع التأمين و نشاط شركات السمسرة، البنوك و الخدمات المالية الأخرى.

¹ آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية-دراسة حالة (الجزائر-مصر) -، **مرجع سابق**، ص 84.

² فضل علي مثني، **مرجع سابق**، ص 97.

و يبلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية الخدمات المالية حاليا 102 دولة، و قد وافقت هذه الدول على جملة من الالتزامات أهمها:

- التزام الدول بفتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية و الشركات الأجنبية المتعاملة بالأوراق المالية لتعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية.
- فتح المجال للشركات المالية و شركات التأمين في دول معينة لتصدير خدماتها لعملائها في دول أخرى.

1-3-2-3- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية: لقد أخذت المنظمة على عاتقها من خلال جدول أعمالها الاهتمام بالمشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نموا، مع العمل على زيادة تجارتها الدولية و هذا من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود، بالإضافة إلى مساعدة هذه الدول على رفع مستوى المعيشة و تحقيق التنمية الاقتصادية . و في هذا السياق قررت دول الاتحاد الأوروبي إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل. كما قررت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا، إضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي الذي يعطي للدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية¹.

من المزايا التفضيلية التي منحتها المنظمة للدول الأقل نموا نجد:

- حصولها على فترات سماح أطول من الممنوحة للدول المتقدمة.
- تخفيض معدلات التعريف الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.
- إعفائها من التزامات تخفيض الدعم الداخلي، إذا لم تتجاوز قيمة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلعة.

¹ محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، عناية 29-30 افريل، 2002، ص 341.

1-3-2-4- تسوية النزاعات: قد كان من ابرز نتائج جولة الاورجواي قرار تزويد المنظمة بجهاز أقوى و أكثر كفاءة لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء¹. بحيث يرى البعض أن التحسينات التي أدخلت على هذا الجهاز تعتبر من اكبر انجازات اتفاقية الاورجواي، و تتجلى هذه التحسينات في الآتي²:

- إزالة صفة الاختيارية حيث لم يعد لأي دولة حق الفيتو.
 - استحداث جهاز استئناف دائم للنظر في الاستئناف المرفوعة من احد الأطراف المتنازعة ضد التقرير الصادر من فرق التسوية.
 - وضع قواعد تفصيلية لضمان تنفيذ توصيات جهاز الاستئناف و ذلك في مدة زمنية محددة.
- فمنذ إنشاء المنظمة في 1995 و حتى ديسمبر 2010 رفعت لها 419 نزاعا تجاريا³ بين الدول الأعضاء، حيث أن التحسينات التي أدخلت على الجهاز شجع الدول النامية و الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة على اللجوء إليه في حال مواجهتها لمنازعات تجارية.

¹ احمد بلوافي، نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية: دراسة مسحية تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 11، 2011، ص 11.

² ناصر الزيد، تسوية المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية و دورها في حماية اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى تحت عنوان "دول مجلس التعاون الخليجي و منظمة التجارة العالمية"، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2006، ص 5.

³ www.wto.org

المطلب الثالث: إخفاقات المنظمة العالمية للتجارة

فرغم الانجازات التي استطاعت المنظمة تحقيقها في وقت قصير ، فان هذا لا ينفي بعض الإخفاقات التي تعترض سبيلها والتي يمكن أن تهدد وجود المنظمة إذا لم يتم معالجتها بسرعة و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1-3-3-1- إلغاء الدعم عن الصادرات الزراعية: فقد فشلت المنظمة في إجبار الدول الغنية على إلغاء الدعم عن الصادرات الزراعية، رغم أن هذا الموضوع طُرح من قبل الدول الفقيرة منذ مؤتمر الدوحة 2001. فخاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة فان الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية زادت من حجم الدعم الموجه للسلع الزراعية . وهذا ما ألغى مبدأ المنافسة التامة و اكسب المنتجات الزراعية للدول الغنية ميزة تنافسية سهلت من دخولها إلى أسواق الدول النامية ، مما يقضي على المنتجات المحلية الزراعية.

1-3-3-2- فشل المنظمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي : فقد كان منظر من إنشاء المنظمة تفعيل و تنشيط الاقتصاد العالمي ، و هذا بما يناسب الجميع (من خلال إتاحة الفرص للجميع) . إلا أن الدول النامية لم تحقق اندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي و بقي هناك عدم توازن بين الدول العظمى و الدول النامية.

1-3-3-3- سيطرة القوى الكبرى على المنظمة: فعلى الرغم من مبدأ صوت واحد لكل بلد ، فانه يلاحظ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ،الاتحاد الأوروبي و اليابان على المنظمة . فإذا تعرضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات و فشلت المؤتمرات، و إذا انتفقت مصالحهم هدرت مصالح الدول النامية . وخير مثال على ذلك :

- فشل مؤتمر سياتل نتيجة عدم اتفاق الـ.م.أ و الاتحاد الأوروبي.

- و كذلك تعطل مفاوضات الدوحة لأكثر من 10 سنوات لعدم توافقها و مصالح هذه الأطراف.

1-3-3-4- التجارة و البيئة: إن بنود اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية أكد على الاستخدام الأمثل للموارد و كذلك عن التنمية المستدامة وحماية البيئة. إلا أن المنظمة لم تستطع إجبار الدول الأعضاء فيها على احترام هذه البنود، و الأعمال التي يقومون بها سوف تدمر البيئة.

1-3-3-5- عدم التطبيق الفعلي لمبدأ المعاملة الخاصة و التفضيلية: حيث تم من خلال المنظمة الاتفاق على منح معاملة تفضيلية للدول النامية و الأقل نمواً ، و هذا لمساعدتها على الاندماج سريعاً في الاقتصاد العالمي. إلا أنه فعلاً لم تقم الدول المتقدمة بأي مجهود للوفاء بالتزاماتها سواء من حيث:

- إعطاء الأهمية لإزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للدول الأقل نمواً.
- تشجيع الواردات من الدول النامية و الأقل نمواً.

إضافة إلى كل هذا فإن ثقل ملفات جدول أعمال المنظمة جعله يتحول إلى منتدى للنقاش و طرح الإشكالات عوضاً عن منتدى للوصول إلى حلول.

لقد كان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم إنجازات جولة مفاوضات الـأورجواي، حيث انتظر العالم قرابة 46 عام قبل تمكنه من إقامة هذه المنظمة والتي تعتبر إطارا مؤسسيا مشتركا لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها. ورغم قصر مدة المنظمة العالمية للتجارة فقد شهدت تطورات وإنجازات متلاحقة امتدت إلى مختلف أوجه الاتفاقيات المبرمة بين مختلف الأطراف واستطاعت خلال مؤتمراتها الوزارية أن تتوصل إلى نتائج ايجابية في تجارة الخدمات كما استطاعت أن تحرز تقدم في مجال الاتصالات والخدمات المالية والمهنية وحل بعض النزعات بين الدول الأعضاء. ولكن رغم هذا فإن المنظمة العالمية للتجارة مازالت في حاجة إلى مزيد من الديمقراطية ، و إلى تضيق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة و تحقيق نوع من العدالة.

الفصل الثاني

مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة
العالمية للتجارة و آثاره على
الاقتصاد الجزائري

إن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أواخر القرن الماضي، كان بمثابة منعرج للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث عملت هذه الأخيرة على إرساء قواعد جديدة لتسيير العلاقات التجارية الدولية، و هذا من أجل تنظيم المنافسة الدولية. فمنذ ذلك الحين تسارعت الدول للانضمام لهذه المنظمة، إما طمعا في تحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي أو بسبب ضغوط دولية. في حين ظل قسم آخر يتربص و يتربص ما ينتج عن هذا التدافع للانضمام لهذه المنظمة الدولية، وهو ما ينطبق على حالة الجزائر.

فاليوم و بعد انضمام اليمن إلى المنظمة العالمية للتجارة، ارتفع عدد الدول العربية فيها إلى ثلاثة عشرة دولة عربية، في الوقت الذي مازالت فيه الجزائر حتى الآن خارج سرب المنظمة.

ولعل من أهم أسباب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة، هو الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الوطني و التي تمثل عراقيل لا يستهان بها . لذلك فقد باشرت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي في جملة من الإصلاحات من أجل تطوير هيكلها الاقتصادي، اتبعتها بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هذا قناعة منها بالدور الذي يمكن أن تلعبه في إنعاش الاقتصاد العالمي. غير انه بعد أكثر من ربع قرن مازال مسار المفاوضات مستمر بين الجزائر و المنظمة، و لم يتوج بالانضمام النهائي إليها. ليبقى السؤال الأبرز هو أهم الانعكاسات التي ستجنيها الجزائر على مختلف الهياكل الاقتصادية في حال انضمامها إلى OMC.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مستقلة. نتناول في المبحث الأول واقع الاقتصاد الجزائري، و في المبحث الثاني مسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، لنختتمه في المبحث الثالث بالآثار المترتبة على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

الجزائر منذ استقلالها حاولت بناء دولة قوية ذات اقتصاد متين، و قد اعتمدت في ذلك على الإمكانيات المتاحة لديها. فتنبت في البداية الاقتصاد الموجه ومع فشله في تحقيق الأهداف المسطرة انتقلت إلى اقتصاد السوق و شرعت بالعديد من الإصلاحات لتأهيل اقتصادها و إدماجه في الاقتصاد الدولي . وقد استطاعت على طول الفترة تحقيق نتائج ايجابية ، إلا أن مازال الكثير من العمل في انتظارها لبلوغ الهدف المرجو . و سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم خصائص الاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى الإصلاحات و البرامج التي قامت بها الدولة لتنشيط الاقتصاد و الوضعية الحالية له.

المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري

إن الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر من ثروات طبيعية وموارد بشرية، إضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي يؤهلها لان تحتل مكانة هامة بين الاقتصاديات العالمية. إلا أن هذا لم يتحقق والاقتصاد الجزائري ما يزال إلى حد اليوم يعاني من اختلالات عميقة، تحد من فرص اندماجه الايجابي في الاقتصاد العالمي.

2-1-1-1 - مميزات الاقتصاد الجزائري: فمن أهم سمات الاقتصاد الجزائري ما يلي :

1- اقتصاد ريعي: فالاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا مطلقا على الثروة البترولية والغازية التي يمتلكها. حيث يمثل قطاع المحروقات 1/3 الناتج الإجمالي للدولة و 98% من الإيرادات الخارجية لها¹ ، و هذا ما يعني أن قطاع المحروقات هو القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني. غير انه يتم استغلال هذه الثروة استغلالا غير عقلاني لا يراعي محدودية الاحتياطي² أو العدالة في توزيع هذه الثروة وحق الأجيال القادمة فيها.

وهذا الارتباط الوثيق للاقتصاد بقطاع المحروقات جعل الاقتصاد الوطني رهين الإيرادات الريعية، و سريع التأثر بالتقلبات في أسعار النفط بالأسواق العالمية. فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية و ارتفاع معدلات النمو ، و تراجع أسعاره يؤدي إلى الركود الاقتصادي و التأخر في انجاز المشروعات التنموية. و لعل خير مثال على ذلك هو الأزمة البترولية لعام 1986 و التي كان لها آثار كارثية على الاقتصاد الجزائري لاسيما أزمة المديونية.

و اليوم رغم الوضع المريح الذي تعيشه الجزائر بسبب الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة (حيث بلغت أسعار البترول \$112,94 في 2011 للبرميل، ألا أنها عرفت تراجعا في 2012 لتصل إلى \$111,08 للبرميل)³. إلا انه لم يحسن استغلال ذلك في تطوير القطاعات خارج المحروقات بالشكل

¹ محمد حابيبي، « الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات »، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، مصر، 2009، ص 41.

² سليم سعدوي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ بنك الجزائر ، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من 2013، الجزائر، ديسمبر، 2013، ص 19.

الفصل الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثاره على الاقتصاد الجزائري

الذي يحقق التوازن في الهيكل الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على المحروقات. و فيما يلي جدول يوضح تطور الصادرات الجزائرية في الفترة بين 2000-2012

الجدول رقم (3): تطور الصادرات الجزائرية في الفترة بين 2000-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصادرات	22.03	19.13	18.83	24.61	32.08	44.4	54.61	60.16	79.29	45.19	57.05	73.49	73.98
صادرات المحروقات	21.42	18.48	18.11	23.95	31.29	43.49	53.55	58.85	77.4	44.14	55.52	71.34	71.8
نسبة صادرات المحروقات %	97.23	96.60	96.17	97.31	97.53	97.95	98.05	97.82	97.61	97.67	97.31	97.07	97.05
باقي الصادرات	0.61	0.65	0.72	0.66	0.79	0.91	1.06	1.31	1.89	1.05	1.53	2.15	2.18
نسبة باقي الصادرات %	2.77	3.4	3.83	2.69	2.47	2.05	1.95	2.18	2.39	2.33	2.69	2.93	2.95

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من - Rapport sur L'état économique et social de la nation 2011-2012 ; conseil national économique et social ; Mai 2013 , PP 93-94 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح انه على طول فترة الدراسة (2000-2012) لم تنخفض نسبة صادرات المحروقات عن 96% و هذا ما يدل على السيطرة الكلية للقطاع على الاقتصاد الوطني. فبرغم الارتفاع الطفيف المسجل في السنوات الأخيرة لنسبة باقي الصادرات (انظر الملحق رقم 2)، إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب.

2- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: فالفساد و الرشوة تغلغل في الحياة الاقتصادية اليومية و أصبح جزء لا يتجزأ منها. و هذا ما أصبح يؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و يحد من كفاءة السياسات و المؤسسات الاقتصادية و يعطل المنظومة القانونية و التشريعية¹. كما أن زيادة شبكات السوق الموازي (حيث أصبح هذا الاقتصاد في الجزائر يشكل أكثر من 1/3 الناتج الوطني الخام) سوف يؤثر على نجاعة السياسة الاقتصادية المتخذة لتأهيل الاقتصاد الوطني. فكم من سياسات فشلت و كم من مشاريع جمدت بسبب الفساد المستفحل. والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية في الفترة ما بين 2003-2013

¹ خالدي خديجة، «اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، ماي 2005، ص 88.

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية*

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ترتيب الجزائر	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105	94
عدد الدول في المؤشر	133	145	159	163	180	180	180	178	183	176	177

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من : www.Transparency.org/cpi

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن الجزائر من ضمن الدول متذيلة الترتيب في مؤشر الشفافية و هذا على طول الفترة الممتدة من 2003-2013 ، مع تحسن الترتيب نسبيا في السنة الأخيرة إلا انه يبقى دون المستوى . وهذا ما يدل على استفحال و تغلغل الفساد فيها.

3- اقتصاد في تابعة للخارج: فالجزائر ما تزال جد متأخرة سواء في المجال الزراعي أو الصناعي ، و هذا ما يجعلها في تابعة للخارج . فهي لحد الآن لم تحقق الاكتفاء الذاتي خاصة في أهم المحاصيل و الأكثر استهلاكاً (قمح، حليب، زيت....). و بهذا فهي تصنف من اكبر الدول المستوردة في العالم خاصة لمادة القمح و ذلك ب 160 كلف للفرد الواحد في 2010 و لكن هذه النسبة تراجعت قليلا في 2012 ب 34%¹. أما في مجال الصناعة، فمعظم المواد الصناعية التي يستخدمها الجزائريون هي مستوردة من الخارج سواء منها الخفيفة أو الثقيلة. وهذا ما يجعل الميزان التجاري دائما في غير صالح الجزائر إذا استثنينا منه طبعا صادرات المحروقات.

فالواردات الجزائرية في تزايد مستمر سنة بعد سنة، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني هش و شديد الارتباط بتقلبات الأسعار العالمية. لذلك فعلى الجزائر أن تستفيد من البحبوحة المالية المتوفرة لديها لزيادة الإنتاج و التقليل من الواردات إلى أقصى حد وهو ما يضمن استقلالية الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (5): تطور الواردات الجزائرية في الفترة بين 2000-2012

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الواردات	9.17	12.00	18.30	21.45	39.47	40.47	46.80
معدل النمو %	/	30.86	52.50	17.21	84.00	2.53	15.64

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من *Rapport sur L'état économique et social de la nation* 2011-2012 ; conseil national économique et social ; Mai 2013, P93.

من الجدول يتضح أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا ما يكرس التابعة للخارج.

* مؤشر الشفافية: هو مؤشر يصدر عن البنك الدولي منذ 1995 ترتب فيه الدول حسب درجة الفساد فيها من الأقل إلى الأكثر
¹ www.agriculture.gouv.fr (les politique agricole à travers le monde :quelques exemples)

4- سيطرة القطاع العام على الاقتصاد: الجزائر منذ استقلالها انتهجت الاقتصاد الموجه ، و بذلك سيطرت الدولة على كل المؤسسات الاقتصادية ، إلا انه منذ تسعينيات القرن الماضي و بتبني الدولة للنظام الليبرالي بدأت في تشجيع القطاع الخاص في العديد من المجالات ، فشرعت في وضع برامج هامة للخصوصية و أهمها قانون 1995 للخصوصية و الذي عدل بقانون ثاني في 1997 و ثالث في عام 2001¹ ، و هذا من أجل خلق تنافسية بين القطاع العام و الخاص . إلا انه بعد أكثر من عشرة سنوات فإن القطاع الخاص ما يزال يساهم بنسبة قليلة في الاقتصاد و القطاع العام يبقى مسيطر .

2-1-1-2- القطاعات الأساسية: إذا نظرنا إلى الاقتصاد الجزائري نجد أن القطاع النفطي هو المسيطر . إلا أننا نجد إلى جانبه قطاعات أخرى تحاول فرض نفسها و البروز و تتمثل أساسا في القطاع الزراعي و القطاع الصناعي .

1- قطاع المحروقات: إن للبترول دورا أساسيا في التجارة العالمية، نظرا لسيطرة السوق البترولية على بقية الأسواق الأخرى. لذلك عمدت الجزائر بعد استقلالها و من أجل بناء اقتصادها و تنميته إلى تأميم قطاع المحروقات في 1971/02/24 ، و هذا ما أضفى على الموارد الطاقوية صفة الوطنية و حدى من تابعة الاقتصاد للشركات الأجنبية . و منذ ذلك التاريخ ارتبطت إستراتيجية تنمية الاقتصاد الجزائري بهذا القطاع. حيث أصبح البترول إضافة إلى الغاز الطبيعي من أهم صادرات الجزائر، و بذلك مثلاً أهم مصدر للعملة الصعبة (فالجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا في إنتاج الغاز² و المرتبة الثامنة عشر في مجال إنتاج النفط و الثانية عشر في مجال التصدير على المستوى العالمي).

كما أن عودة أسعار البترول للارتفاع في السنوات الأخيرة عزز من مكانة الجزائر و أدى إلى زيادة المداخيل مما ساعد في تخفيض الديون.

¹ محمد زرقون ، «انعكاسات إستراتيجية الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة بعض مؤسسات الاقتصاد الجزائري -»، مجلة الباحث، عدد 07، 2010، ص155.

² مصطفى بن ساحة ، «اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -»، (رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية ، 2010-2011)، ص47.

2- قطاع الصناعة: حاولت الجزائر منذ استقلالها بناء قطاع صناعي قوي ، لأنها اعتبرت أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل و متكامل ، و قد برز هذا من خلال توجيه اكبر الاستثمارات إلى القطاع الصناعي . وهذا ما أدى إلى إنشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة على غرار مركب الحجار في عنابه و سونا طراك، و قد ساهمت هذه السياسة في امتصاص البطالة و تحسين مستوى المعيشة . إلا انه بسبب نقص كفاءة الموارد البشرية، كبر حجم المؤسسات الصناعية، البيروقراطية و غيرها فان هذه المؤسسات لم تستطع تحقيق نتائج ملفتة بل و تكبدت أيضا خسائر باهظة. و هذا ما أدى إلى تبني برنامج إصلاح كبير للقطاع الصناعي بدءا من التسعينيات، حيث تم تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى وحدات وهذا ما أطلق عليه بإعادة هيكلة المؤسسات، وقد كانت هذه العملية تهدف أساسا إلى تسهيل إدارة هذه المؤسسات و التحكم في الإنتاج من اجل رفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية، ورغم الأهداف الطموحة لعملية إعادة الهيكلة إلا أنها لم تتحقق بسبب الاعتماد على عوائد النفط في استيراد كل احتياجات الدولة. فالجزائر لا تمتلك قاعدة صناعية كبيرة، وتعتمد فقط على الصناعة الاستخراجية والتحويلية، ومن أهم الصناعات التحويلية نجد (الحديد والصلب، الجلود والنسيج، الاسمنت، الصناعات الغذائية، صناعة كيماوية). إلا انه مع توجه الدولة نحو اقتصاد السوق زاد الاهتمام بقطاع الصناعة، و تبنت العديد من الإصلاحات لتأهيله أهمها إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص ، رغم ذلك لم تتحقق الأهداف المرجوة حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 حوالي 236 مليار \$ أي بما نسبته 8.5% في مقابل 270.3 مليار \$ في 1998 أي بنسبة 9.7%.

غير أن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) قد ساهم في تعزيز قدرات العديد من المؤسسات الصناعية، و هذا ما أدى إلى تحسن نوعي في قطاع الصناعة و زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي¹ ، و قد استمر تحسن أداء القطاع الصناعي و اتجه نحو الارتفاع ، فالقيمة المضافة للصناعة ارتفعت في 2012 لتشكل 728.6 مليار دج مقابل 663.8 مليار دج لعام 2011. فقد زاد النمو الصناعي في 2012 ب 5.1% مقابل 3.9% في 2011 و القطاعات التي ساهمت في هذا النمو تمثل في² :

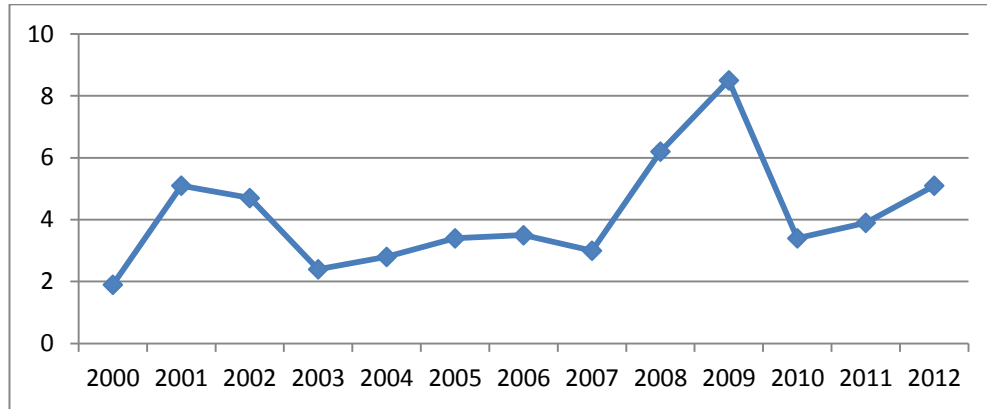
- قطاع الطاقة ب 10.2%
- قطاع صناعة الحديد و الصلب ب 7.5%
- قطاع الصناعة الكيماوية ب 5.8%
- قطاع الصناعة الغذائية ب 5.6%

¹ سليم سعداوي ، مرجع سابق، ص74.

² بنك الجزائر ، مرجع سابق ، ص6

و الرسم البياني التالي يوضح تطور نمو القطاع الصناعي في الفترة بين 2000-2012

الشكل رقم (2): تطور نمو القطاع الصناعي للفترة بين 2000-2012



La source :www.ons.dz (les comptes economiques en volume de 2000 à 2012) N°648

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تذبذب في نمو القطاع الصناعي فبعد أن وصل النمو إلى 8.5% في 2008 بسبب نمو قطاع الصناعة الاستخراجية، تراجع إلى 3.9 في 2010 متأثراً بالأزمة المالية. غير أنه عرف انتعاش في 2012 حيث وصل إلى 5.1%. إلا أن نمو القطاع يبقى دون المستوى المطلوب وهذا ما يستوجب الاستفادة من الادخارات الوطنية من أجل إرساء قاعدة صناعية قوية و مستدامة.

3- قطاع الزراعة: يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول

العالم، نظراً لارتباطه بتحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول فضلاً عن الدور الذي يلعبه في تنمية اقتصادياتها من خلال مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي، و كذلك توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي.

و الجزائر تعتبر من الدول التي تمتلك مقومات زراعية مهمة ، سواء من حيث الأراضي الزراعية التي تشكل حوالي 20% من إجمالي المساحة الكلية أو من حيث الموارد المائية و التنوع المناخي الذي تزخر به نتيجة لكبر مساحتها. لكن رغم توفر كل هذه الإمكانيات فإن الجزائر بدل أن تكون في مقدمة الدول المصدر للغذاء فهي للأسف تصنف في قائمة الدول المستوردة للغذاء. فالصادرات الجزائرية جد محدودة تنحصر في (تمور، زيت الزيتون ، حمضيات و خمر) وهي لا تساهم في الناتج الإجمالي إلا بنسبة قليلة ، بينما تستورد من الخارج كل المواد الأساسية التي لم تستطع إلى اليوم تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها (حبوب، سكر....) .

لذلك و بهدف دعم و تطوير الإنتاج الوطني في مختلف فروعها، قررت الدولة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2000 و هذا ما أدى إلى تطور حجم الإنتاج الزراعي بعض الشيء . لكن رغم هذا فقد بقيت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي محدودة بل و في تراجع من سنة لأخرى. و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (6): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 2000-2012

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مساهمة القطاع الزراعي	8.4	9.7	9.2	9.7	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	8.1	9.0

La source: - IFM Country Report N°12/21,Algeria :Statistical Appendix ,January 2012,P5

-IFM Country Report N°06/102,Algeria :Statistical Appendix ,March 2006, P5

- La Banque d'Agerie , Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algerie,2012

من خلال الجدول يتضح أن هناك تذبذب في مساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فبعدما بدأت النسبة في الارتفاع من سنة 2000 كنتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، عادت إلى الانخفاض. حيث بلغت ادنى مستوى في 2008 بنسبة قدرت بـ 6.6%. وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها النمو الكبير لقطاع الصناعة الاستخراجية، و زيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي. لتعود هذه النسبة للارتفاع في السنوات الأخيرة بسبب كل الجهود المبذولة لتطوير القطاع. إلا أن هذه النسبة تبقى غير كافية، و دون المستوى بالنظر للإمكانيات الحقيقية لهذا القطاع.

المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، إذ انتهجت الدولة الجزائرية سياسة اقتصادية اشتراكية مباشرة بعد استقلالها . فهيمنت الدولة من خلالها على كل المجالات الاقتصادية ، و لكن مع فشل هذه السياسة في النهوض بالاقتصاد الوطني تحولت الجزائر نحو اقتصاد السوق بداية من تسعينيات القرن الماضي ، فبدأت في جملة من الإصلاحات هدفها تنشيط الاقتصاد الوطني و تفعيله ، و أبرمت اتفاقية ماي 1989 و جوان 1991 ثم التعديل الهيكلي الأول (أفريل 1993- أفريل 1994) وصولا إلى سياسات الإنعاش الاقتصادي بداية من 2001.

2-1-2-1- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر قبل تقديم طلب الانضمام إلى أ ل OMC: لقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في اقتصادها قبل تقديمها لطلب الانضمام الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

I. الإصلاحات الاقتصادية (1988-1994): في هذه المرحلة اعترفت الجزائر لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها (فبسبب أزمة 1986 انخفضت الصادرات ب 40%¹) و بدأت الدولة القيام بجملة من الإصلاحات منها استقلالية المؤسسات العمومية (قانون 01/88)² ، و إدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات مع إعطائها الحرية و روح المبادرة³ و هذا من أجل إعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة . إلا أن الظروف لم تتحسن مما اضطر الجزائر للاستجداد بكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فترافق هذا مع إصدار قوانين جديدة كقانون النقد و القرض (10/90 المؤرخ في 14/04/1990) و قانون توجيه الاستثمار (12/93) المؤرخ في 05/10/1993)⁴.

غير أن هذه الإصلاحات قد واجهت صعوبات جمة تتمثل أساسا في المضاربين الذين أحسوا بالخطر من جراء تطبيق هذه الإصلاحات التي كانت تهدف للقضاء على القطاع الشكلي، إضافة إلى التطورات الأمنية الخطيرة التي مست الكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ Mehdi Abbas : **L'ouverture commerciale de L'Algerie apport et limites d'une approche en termes D'économie du protectionnisme** , cahier de recherche N°13/2011 ,Septembre 2011,P9 .

² كربالي بغداد , «نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر» , **مجلة العلوم الإنسانية**, العدد الثامن , 2005, بدون صفحة.

³ سليم سعداوي , **مرجع سابق**, ص 67

⁴ بن لوصيف زين الدين: **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**, نادي الدراسات الاقتصادية, الجزائر ,

بدون صفحة, www.clubnada-jeeran.com

الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كثيرة منها¹:

- ارتفاع معدل التضخم إلى 32% في 1992.
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية.
- تزايد حجم البطالة.
- استيراد أكثر من 50% من المواد الغذائية.

II. الإصلاحات الاقتصادية المدعمة (1998/1994): لقد سبقت للجزائر أن عقدت اتفاقين مع صندوق

النقد الدولي، إلا أنها لم تفلح في الخروج من أزمتها، حيث سجل تردي كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية . فلم تجد السلطات من مخرج آنذاك سوى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و ذلك بإبرام اتفاق Stand by في 1994 و برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995. و كان ذلك لأجل تحقيق الأهداف التالية²:

- تحقيق متوسط نمو 5% من إجمالي الناتج الخام خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و إلغاء الدعم على السلع.
- الشروع في الخصخصة.

وقد استطاعت هذه الإصلاحات تحقيق الاستقرار في التوازنات الكلية وتتمثل بصورة أساسية في :

- تحقيق معدل نمو 3.2% سنة 1998³.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 1.3% سنة 1997.
- انخفاض معدل التضخم من 21.7% سنة 1995 إلى 7% في 1997.
- تقليص الديون نتيجة إعادة الدولة حيث بعدما كان إجمالي الدين الخارجي 4.5 مليار \$ في 1994 انخفض إلى 3.2 مليار \$ في 1995 ثم 1.7 مليار \$ في 1998⁴.
- إلا أن الجانب السلبي في هذه الإصلاحات يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية ، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 28% سنة 1998 نتيجة تصفية و خصخصة المؤسسات⁵.

¹ بن لوصيف زين الدين , نفس المرجع , بدون صفحة.

² حاكمي بوحفص, الإصلاحات الاقتصادية نتائج و انعكاسات- دراسة حالة الجزائر- , ورقة مقدمة لملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية , جامعة سطيف , 29-30 أكتوبر 2001 .

³ حاكمي بوحفص, «الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا – دراسة مقارنة بين الجزائر, المغرب, تونس-» , مجلة شمال إفريقيا, العدد السابع, السداسي الثاني 2009, ص13.

⁴ Rachid Boudjema : Algerie : chronique d'un ajustement structurel, Revue d'economie et statistique appliquées, N°6, Mai 2006, Alger, P54

⁵ كربالي بغداد, مرجع سابق , بدون صفحة .

2-2-1-2- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بعد تقديم طلب الانضمام إلى أ ل OMC: منذ تقديم الجزائر لطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قامت بالعديد من الإصلاحات من أجل تأهيل اقتصادها و تسريع الانضمام إليها و أهمها الأتي:

I. برنامج الإنعاش (2001-2004): وهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يهدف لتدعيم النمو الاقتصادي، و بالتالي تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة و المساهمة في إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية مستخدمة في ذلك عائدات البترول . و يتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي غلافا ماليا قدره 525 مليار دج¹ أي ما يعادل 7.5 مليار \$ (نحو 13% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000).

✓ أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة و المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن أهم أهدافه هي²:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي، و المؤسسات الوطنية الصغيرة و المتوسطة .
- انجاز هياكل قاعدية و دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- و في هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش إلى أربع برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (7): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية	المبالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 252

¹ سليم سعداوي ، مرجع سابق، ص 71.

² نبيل بوفليخ، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010»، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 251.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية خصصت له أكبر نسبة من ميزانية البرنامج ، وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر في هذا القطاع خاصة لدوره في رفع معدلات الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و بالتالي توفير فرص عمل و تخفيض نسبة البطالة. كما يمكن ملاحظة أن ثاني أكبر نسبة وجهت لقطاع التنمية المحلية و البشرية ، و هذا ما يدل على مساعي الحكومة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر. أما قطاع الفلاحة فلم يستفد إلا بنسبة قليلة وهذا ليس إهمالا لهذا القطاع و لكن نظرا لاستفادته ابتداء من سنة 2000 من البرنامج الوطني للتنمية المحلية PNDA. أما المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فهو موجه لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات.

✓ نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد حقق البرنامج نتائج مشجعة و من أهمها¹:

- ارتفاع معدل النمو إلى 5.1% في 2004 بعدما كان 2.4 % في 2000.
- انخفاض التضخم إلى 3.6% في 2004.
- تراجع معدل البطالة إلى 17.7%.

II. برنامج دعم النمو (برنامج خماسي تكميلي 2005-2009)²: لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا

من المبادرة الأولى ، في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي ، و قد كان التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يتمثل في خلق وظائف كافية للقوة العاملة المتنامية من سنة لأخرى. و قد خصص لهذا البرنامج مبلغ يقدر ب 4202.7 مليار دج أي 60 مليار \$. و قد انقسم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (8): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي دعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.2%
المجموع	4202.7	100%

المصدر: نبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،

مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 254

¹ صايب إبراهيم ، «الاقتصاد الجزائري من الربيع الزراعي إلى الربيع النفطي»، مجلة المعرفة، العدد 176، سعودية، 2009، بدون صفحة.

² عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- واقع و آفاق-، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 241-253.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن 86% من ميزانية البرنامج خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان و تطوير المنشآت الأساسية، و هذا ما يدل على الرغبة الحقيقية للحكومة لتحسين ظروف معيشة السكان وتوفير مناصب الشغل لأكبر عدد ممكن. كما أن 8% من الميزانية وجهت لقطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري و هذا من أجل تحسين القدرة الإنتاجية لهذه القطاعات الحساسة و بالتالي دعم التنمية الاقتصادية. و الملاحظ في هذا لبرنامج تخصيص ميزانية لتطوير التكنولوجيات الحديثة و هذا ما يدل على الرغبة في مواكبة التطورات الحديثة في العالم.

✓ نتائج برنامج دعم النمو: لقد كان لهذا البرنامج نتائج ايجابية منها:

- تراجع معدل التضخم إلى 1.8% في 2006.

- انخفاض البطالة إلى 12.3% في 2006.

- تراجع المديونية الخارجية إلى 5.612 مليار \$.

III. البرنامج الخماسي (2010-2014): ولقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار \$. و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعية رئيسية وهذا كما يبينه الجدول التالي

الجدول رقم (9): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42%
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.06%

المصدر: نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،

مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 255

من خلال توزيع المبالغ في هذا البرنامج يتضح انه يهدف لتحقيق نفس أهداف البرنامجين السابقين أي تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة ، حيث أن اكبر مبلغ وجه إلى قطاع التنمية المحلية و البشرية و إلى قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية . وهو ما يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات المؤثرة مباشرة في معدلات النمو و التشغيل.

IV. تقييم سياسة الإنعاش: لتقييم سياسة الإنعاش ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	المتوسط
المحروقات								
- نسبة المساهمة في الناتج	39.19	32.51	37.85	45.59	45.06	34.69	40.5	39.34
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	4.9	3.7	3.3	2.5 -	2.3 -	2.6 -	3.4 -	0.15
الخدمات								
- نسبة المساهمة في الناتج	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35	30.0	31.09
- معدل النمو الحقيقي للخدمات غ حكومية	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.4	6.42
- معدل النمو الحقيقي للخدمات حكومية	2.0	3.0	4.0	3.1	8.4	6.0	/	4.41
الفلاحة								
- نسبة المساهمة في الناتج	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	9.0	8.35
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.0 -	1.3 -	3.1	4.9	5.3 -	6.0	7.2	1.37
البناء و الأشغال العمومية								
- نسبة المساهمة في الناتج	8.12	9.02	8.29	8.0	8.62	10.43	9.3	8.82
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.1	8.2	8.0	11.6	9.8	6.6	8.2	8.21
الصناعة								
- نسبة المساهمة في الناتج	7.07	7.41	6.16	5.27	4.68	5.0	5.1	5.81
- معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي	1.3 -	1 -	1.3 -	2.2 -	1.9	2.8 -	6.9 -	-1.94
- معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	/	4.12
ضرائب و رسوم على الواردات								
- نسبة المساهمة في الناتج	6.49	8.31	16.7	5.77	5.89	6.13	6.1	7.91
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	0.9	16.7	10.2	2.7	7.7	5.8	10.6	7.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.4	4.1	5.2	2.0	2.4	3.3	2.6	3.14

La source: La Banque d'Agerie, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algerie 2005, 2010, 2012

بفضل سياسة الإنعاش الاقتصادي تحققت العديد من الانجازات خلال العشرية، و يمكن أن نوجزها في الآتي:

- منذ نهاية 2006 تحولت الجزائر من بلد مدين إلى بلد دائن.

- انخفاض البطالة من 28% سنة 2000 إلى 10% مع نهاية العشرية.

- تحقيق معدل نمو متوسط خارج قطاع المحروقات قريب من 6%.

إلا انه في نفس الوقت من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن رغم تراجع مساهمة قطاع المحروقات في

الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه مازال يحتل الصدارة. كما أن مساهمة كل من الفلاحة و الصناعة و

الأشغال العمومية مازالت ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي رغم كل الأموال المنفقة على هذه القطاعات.

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري الحالية

مما لا شك فيه أن الجزائر تعتبر من الدول التي تمتلك قدرات هامة، لذلك و لتعظيم الاستفادة من إمكانياتها قد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات التي كانت لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني. إلا انه في نفس الوقت الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من العديد من الاختلالات التي يجب تجاوزها في أسرع وقت.

2-1-3-1- القدرات الاقتصادية للجزائر: و يمكن أن نقسمها إلى:

I. **المواد الأولية:** الجزائر تزخر بثروة كبيرة من المواد الأولية منها المستغلة، و منها التي لم يشرع في استغلالها بعد و أهمها:

1- **المواد المعدنية:** يزخر باطن الجزائر بمواد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، و يحتل الحديد المرتبة الأولى على قائمة المعادن ، و أهم أماكن تواجده الوزنة بالقرب من الحدود التونسية التي تنتج 80% من إنتاج الحديد بالجزائر كما يوجد بغار الجبيلات بتندوف الذي يحوي احتياطي يقدر بمليار طن أما بقية المعادن الأخرى فتتمثل في كل من الفوسفات، الزنك و الرصاص بالإضافة إلى الذهب و اليورانيوم المتواجدة في الصحراء و التي لم يشرع في استغلالها إلا مؤخرا.

2- **المحروقات:** التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، و يأتي على رأسها البترول الذي اكتشف بالجزائر سنة 1956 و أهم حقوله حاسي مسعود و باحتياطي 700 مليون طن و حوض عين اميناس مع وجود احتمال لاكتشافات أخرى حيث انه يوجد فقط من 9 إلى 10 أبار تم حفرها في كل 100000 كلم² علما أن المعيار العالمي يتراوح بين 50 إلى 100 بئر لنفس المساحة¹. و بدرجة ثانية هناك الغاز و هو ثروة المستقبل، و تحتل الجزائر المرتبة الثامنة عالميا بإنتاج قدره 60.3 مليار م³، و الذي حدد المسؤولون هدف لرفعه إلى 85 مليار م³ في السنوات القادمة².

3- **الطاقة الشمسية:** تمتلك الجزائر اكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و هذا بقدره تشميسية تصل³ إلى حدود 3900 سا/سنويا بما يمكن من إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى بنسق سنوي يتراوح بين 1700 و 2650 كيلوات في الساعة لكل م³.

¹ محمد حابيلي ، مرجع سابق، ص42.

² كتوش عاشور، بلعوز بن علي، «الغاز الطبيعي و رهانات السوق الغازية»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، ماي2005، ص169.

³ بوكونة نورة ، «تمويل التجارة الخارجية في الجزائر»، (رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012)، ص77.

II. البنية التحتية: لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تطوير بنيتها التحتية و هذا لتشجيع التجارة الداخلية و الخارجية ومن ذلك:

1- الطرق البرية و السكك الحديدية: ترتب الجزائر في المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا من حيث الطرق المعبدة و المنجزة إذ تقدر ب 100 ألف كلم ، كما عزز مشروع شرق-غرب و شمال-جنوب من حركية الأفراد.

أما بالنسبة للسكك الحديدية فإن الشبكة الحالية تصل إلى 4000 كلم ، إلا أن هناك جهود لتطويرها حيث خصصت الحكومة 30 مليار \$ لتطوير و عصرنة الشبكة التي سيمتد طولها إلى 12500 كلم في أفق 2020، و بذلك تحتل الجزائر المرتبة 9 عالميا من حيث تطور القطاع السككي. كما تقرر زيادة سرعة القطارات بين 220 كلم/سا إلى 350 كلم/سا و تجهيزها باتصالات سلكية و لا سلكية وهذا ما سوف يمنح لنقل البضائع و المسافرين حركية و ديناميكية عالية¹.

2- النقل الجوي و الموانئ: نظرا لما للنقل الجوي و البحري من أهمية في الاقتصاد سواء بالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب، فقد عملت الجزائر على تطوير و ترقية كل من المطارات و الموانئ. فالجزائر تتوفر على 13 ميناء رئيسي² منها أربعة متخصصة في نقل المحروقات ومن أهم هذه الموانئ : ميناء الجزائر، أرزيو. أما بالنسبة للمطارات فبها 35 مطار منها 13 بمقاييس عالمية³ و أهمها مطار هواري بومدين.

3- شبكة اتصالات: تمتلك الجزائر وسائل اتصال هامة و متنوعة كالهاتف الثابت و النقال و كذلك شبكة الانترنت. ففي مجال الهاتف النقال هناك في الجزائر ثلاثة متعاملين وهم⁴ :

- اتصالات الجزائر و هي شركة وطنية، و الذي يبلغ عدد المشتركين فيها 9 ملايين مشترك.

- و شركتان خاصتان وهما : اورسكوم التي دخلت الجزائر في 2001 و يبلغ عدد المشتركين فيها الآن 14 مليون مشترك . و الشركة الثانية الوطنية للاتصالات و التي دخلت السوق الجزائرية منذ 2004 و يصل عدد المشتركين فيها اليوم 6 ملايين مشترك.

أما بالنسبة لشبكة الانترنت فإنه مع إطلاق الجيل الثالث G 3 في 2014 سوف تسهل الاتصالات أكثر.

¹ كريم كالي، 30 مليار دولار للسكك الحديدية تسيل لعباب الشركات الكبرى، جريدة الخبر، العدد 7374، الأحد 16 مارس 2014، ص 7.

² Les conditions juridiques et reglementaires de l'investissement en Algerie, dossier consultatif, Avril 2005, P8

³ Guide investir en Algerie, Edition 2013, P22

⁴ Guide investir en Algerie, op.cit, 2013, P286

2-3-1-2- وضعية السوق الجزائرية الحالية: تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العالمية فان الجزائر لم تتوانى عن التخلي عن الاقتصاد الموجه و الانتقال إلى اقتصاد السوق، و هذا بداية بقيامها بإعادة الهيكلة ثم الخصخصة و برامج الإنعاش الاقتصادي . وهذا ما كان له الأثر الايجابي على الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى قوانين الاستثمار المختلفة و هذا لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي بدرجة اكبر. كما عملت على تنظيم أسواقها و القضاء أو التقليل من السوق الموازي. إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية. كما أن الجزائر مازالت تعتبر فضاء خصب فهناك العديد من المجالات التي لم يستثمر فيها بعد أو أن الاستثمارات فيها غير كافية.

وكخلاصة فان السوق الجزائرية و كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الدولة عبر سنوات تتجه نحو الأحسن, كما أنها قابلة للتحسن أكثر فأكثر.

2-3-3- الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري: الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العربية يعاني من العديد من المشاكل التي يجب إصلاحها إذا أرادت الجزائر تحسين مكانتها الاقتصادية الدولية و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

- بقاء معظم المؤسسات تابعة عضويا للدولة، بينما يراد منها تطبيق سياسات تخضع لآليات السوق.
- فشل الخصخصة في تحقيق نتائج ايجابية و بطئ و ترتها.
- تأخر المنظومة البنكية.
- البيروقراطية و سوء التسيير الإداري و التخطيط.
- اعتماد المنظومة الاقتصادية على موارد بشرية غير كفؤة.
- عدم استقرار القوانين و التشريعات.

المبحث الثاني: مسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

لقد دخلت الجزائر منذ مدة في جولة من الإصلاحات ، رغبة منها للانضمام إلى ال OMC . و هذا لقناعتها بالفرص التي يتيحها هذا الانضمام لإنعاش الاقتصاد الوطني و تطوير ، غير انه بعد أكثر من خمسة عشر سنة مازالت الجزائر في مرحلة المفاوضات و لم تنضم بعد. و سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم دوافع الجزائر للانضمام للمنظمة و الشروط التي يجب إستيفاؤها لتحقيق ذلك ، وإلى أي حد وصل مسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة .

المطلب الأول: دوافع و شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك العديد من الأسباب التي أدت بالجزائر لتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أهمها تنشيط الاقتصاد الوطني من أجل للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي و عدم البقاء على الحياد. إلا أن طريقا طويلا في انتظار الجزائر من أجل استيفاء كل شروط الانضمام إلى المنظمة.

2-1-1-2- دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة:

أكد أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون له فوائد على الاقتصاد الجزائري سواء على المدى القصير أو الطويل. و فيما يلي سوف نستعرض أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى التفكير في الانضمام إلى المنظمة.

1- الاندماج في الاقتصاد العالمي: حسب التقرير الذي قدمته ال OMC في 1998 ، فانه قد حدث نمو

سريع في التجارة العالمية في السنوات الأخيرة، و هذا بعد التراجع الذي حدث عام 1995. كما انه حسب هذا التقرير قد حدث نمو مذهش¹ في المبادلات التجارية بين الدول النامية. لذلك تجد الجزائر نفسها مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هذا من أجل تنمية اقتصادها.

2- إنعاش الاقتصاد الوطني: إن انضمام الجزائر إلى ال OMC سيساعدها على زيادة حجم الواردات

من الدول الأعضاء، و هذا نتيجة لانخفاض التعريفات الجمركية و الامتناع عن استعمال القيود الكمية. و بالتالي ارتفاع المنافسة ، وهذا ما سوف يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تحسين منتجاتهم إذا أرادوا البقاء في السوق². وهذا الاحتكاك بين المنتجين المحليين و الأجانب سيسمح بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج و بالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

¹ تقرير خاص بوزارة التجارة ، سنة 2000.

² سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC و أثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 189.

3- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** لقد سعت الجزائر إلى تحفيز و تشجيع الاستثمارات خاصة الخارجية، نظرا لارتباطها بالنمو الاقتصادي ، وهذا بسن العديد من القوانين أهمها قانون النقد و القرض في 1990 الذي أعطى نفس الامتيازات للمستثمرين المحليين و الأجانب. غير أن هذه القوانين لم تحقق الهدف المنشود. لذلك فالجزائر تأمل في أن انضمامها إلى أ ل OMC سوف يمنحها فرص اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال استفادتها من الاتفاقيات الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة¹.

4- **تنويع الصادرات خارج المحروقات:** الاقتصاد الجزائري يتميز بالتابعة لقطاع المحروقات و الذي يمثل 97% من الصادرات الجزائرية، لذلك تتطلع الجزائر من خلال هذا الانضمام إلى تطوير منتجاتها ، من خلال ضغط المنافسة . مما يجعلها قابلة لتصدير فتغزوا بذلك الأسواق العالمية.

5- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية:** تمنح أ ل OMC معاملة خاصة للدول النامية المنظمة إليها مقارنة بالدول المتقدمة مثل: حماية المنتج الوطني على المدى القصير، إقرار فترة معاملة تفضيلية للدول النامية تقدر ب 10 سنوات ابتداء من تاريخ انضمامها. و بطبيعة الحال فان الجزائر تنوي استغلال هذه الامتيازات، لرفع القدرة التنافسية لمنتجاتها ومواصلة إصلاح اقتصادها.

2-2-1-2- **شروط الانضمام إلى أ ل OMC :** إن سعي الجزائر إلى الدخول للمنظمة يلزمها بتنفيذ جملة من الشروط وهي:

1- **شروط عامة:** و تتمثل هذه الشروط أساسا في:

- قبول نتائج جولة الاورجواي و كل ما تمخضت عليه من اتفاقيات.
- تقديم التزامات بتخفيض الرسوم الجمركية في مجال السلع و الخدمات .

2- **شروط خاصة:** و تتعلق بما يلي:

أ. **الحقوق الجمركية:** فالجزائر ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر، مع مراعاة قوانين الجات المتبناة في جولة طوكيو. لذلك ستعتمد إدارة الجمارك في تقييم السلع و البضائع المستوردة على القيمة التعاملية، بدل التقييم الجرافي الذي كانت تستعمله منذ 1976.

¹ سامية فلياشي، **نفس المرجع**، ص 190

ب. **المرور إلى اقتصاد السوق:** سعت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. و هذا من خلال تبنيها لبرنامج إعادة الهيكلة، إلا أن الأمر ليس سهلاً، و الجزائر مازال أمامها القيام بعدة أشغال لتحقيق ذلك.

ت. **تحرير التجارة الخارجية:** إن الهدف الرئيسي ل OMC هو تحرير التجارة الخارجية. لذلك سعت الجزائر لتحرير تجارتها، و هذا بدءاً من قانون المالية لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجارة الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها. وقانون المالية لسنة 1996 الذي مس التعريفة الجمركية و ألغى كل القيود الكمية على نظام التجارة الخارجية¹. إضافة إلى تخفيض سعر الصرف و إلغاء القيود على النقد الأجنبي أو تقليصها إلى الحد الأدنى.

وهذا إضافة إلى جملة من الشروط تلتزم الجزائر بها و تتمثل في:

- إجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء الأساسيين و القيام بالتنازلات اللازمة في الميادين الثلاثة (سلع، خدمات، حقوق الملكية الفكرية).

- تقديم شبه مذكرة للأطراف المتعاقدة تحتوي على معلومات حول عدة مسائل منها: قواعد تسيير القطاع الاقتصادي التجاري، الفلاحي، الصناعي، سياسة الخصوصية، سعر الصرف و سياسة الاستثمار.

¹ ناصر دادي عدون , متناوي محمد, انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة: الأهداف و العراقيل, مجلة الباحث, عدد 03, 2004, ص 73.

المطلب الثاني: مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك مفاوضات طويلة يجب على الدول الراغبة في الانضمام إلى أ ل OMC إتباعها، و الجزائر كغيرها من الدول قدمت منذ فترة طلبها للانضمام إلى المنظمة .و منذ ذلك الوقت مرت بالعديد من المراحل إلا أنها لم تتوج إلى حد اليوم بالقبول النهائي لطلبها.

2-2-2-1- الجزائر و الجات:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، استفادت من تطبيق نظام " التوكيل التجاري " أي " FACTO " نظرا لكونها ما تزال تابعة عن طريق الالتزامات من طرف القوة الاستعمارية. وهذا حسب المادة 26 من اتفاقية الجات ، التي تسمح للدول التي كانت تحت الاستعمار لدولة عضو في الجات و نالت استقلالها أن تصبح عضوا في الجات ،إذا كانت أنظمتها الجمركية منسجمة مع أحكام الجات.

و بهذا في سنة 1961 كل الامتيازات التي قبلت بها فرنسا طبقت على الجزائر، و في 1962/12/18 ابلغ الأمين التنفيذي للجات الحكومة الجزائرية، بان الأعضاء المتعاقدة طلبت مواصلة تطبيق "الفاكتو" لمدة سنتين على الجزائر، ثم امتدت إلى ثلاث سنوات . وهذا حتى تمنح الدول المتعاقدة مدة للدولة حديثة الاستقلال لموائمة سياستها التجارية مع الجات . وبهذا تمتعت الجزائر في هذه المرحلة بأفضلية نص الدولة الأولى بالرعاية و المعاملة الاستثنائية الخاصة بالدول النامية¹.

فظلت بذلك الجزائر دولة مراقبة في الجات، ولم تقدم أي مبادرة للانضمام للاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كان اشتراكيا².

و قد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الجات و قامت بتقديم طلب رسمي في 1987/06/03، و في 1987/06/17 تم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء الجات ، وعليه تم تكوين فوج العمل. وقد شاركت الجزائر في اجتماع مراكش 1994 بصفة "عضو مراقب" .

¹ سامية فلياشي، مرجع سابق، ص186.

² نادي الدراسات الاقتصادية، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية

الثالثة ، بدون صفحة، www.clubnada-jeeran.com

2-2-2-2- تطور مسار انضمام الجزائر إلى أ ل OMC :

منذ تقديم الجزائر لطلب الانضمام إلى المنظمة، عقد فوج عمل أ ل OMC المكلف بانضمام الجزائر 12 اجتماعا رسميا و اجتماعيين غير رسميين، و فيما يلي موجز لأهم هذه المراحل (انظر الملحق رقم 3):

I. **ال الجولة الأولى (1996-1998):** بعد إنشاء أ ل OMC في 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام إلى الجات إلى أفواج عمل للانضمام إلى المنظمة. ففي 11/07/1996 قدمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى أ ل OMC تتضمن وصف كامل للنظام التجاري الجزائري، و قد شملت هذه المذكرة 7 محاور رئيسية و 116 صفحة، و أضيف إليها 12 صفحة كملحقات و هذه المحاور هي:

✓ **المحور الأول:** يتضمن معلومات عامة: الموقع الجغرافي، مساحة، عرض للأهداف العامة لنظام السياسة التجارية.

✓ **المحور الثاني:** يتمثل في أهم المعالم الاقتصادية للبلد، والوضعية الاقتصادية الحالية وتوجهات السياسة الاقتصادية (سياسة الأسعار، سياسة نقدية).

✓ **المحور الثالث:** الإطار الذي يتم فيه إعداد و تطبيق السياسات: و تتمثل في اختصاصات السلطة التنفيذية، و التشريعية، والقضائية (قانونية).

✓ **المحور الرابع:** السياسات الخاصة بتجارة السلع: و تتمثل في تنظيم الواردات و الصادرات، والسياسات الداخلية الخاصة بالتجارة للسلع و المنتجات الزراعية.

✓ **المحور الخامس:** النظام التجاري لخدمات: عموميات حول النظام التجاري للخدمات و السياسات الخاصة بتجارة الخدمات.

✓ **المحور السادس:** النظام التجاري للملكية الفكرية : تتضمن المعايير الأساسية للحماية التي تحتوي عليها إجراءات الحصول على حقوق الملكية الفكرية و المقاييس التي تعيق ذلك.

✓ **المحور السابع:** القاعدة الدستورية للعلاقات التجارية و الاقتصادية مع الدول الأخرى.

وبعد قيام فريق العمل (انظر الملحق رقم 4) بدراسة الملف، تلقت الجزائر أول مجموعة من الأسئلة و التي يبلغ عددها 174 سؤال. وهذا من قبل 5 أعضاء في المنظمة، وقد طرحت هذه الأسئلة من طرف الدول التالية¹:

- دول الاتحاد الأوروبي: طرحت 123 سؤال، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و التجاري و نظم حماية الملكية الفكرية و تأسيس الشركات و غيرها.
 - سويسرا: طرحت 33 سؤال ، حول الأنظمة الضريبية و نشاطات البنوك و التأمينات و تنقل رؤوس الأموال.
 - اليابان: طرحت 9 أسئلة، حول نظام مكافحة الإغراق و نظام الوقاية والقيود الكمية على الاستيراد.
 - استراليا: طرحت 8 أسئلة، تتعلق بنظام التجارة الخارجية و نظام الاستثمار و القانون الأساسي للمؤسسات العمومية و الأسواق و الاتفاقات الجهورية الثنائية.
 - إسرائيل: طرحت سؤال واحد، تعلق بمقاطعة الجزائر لها و هذا نص السؤال: « هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل، التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وهل تستطيع الجزائر أن تحدد النظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد. »
- و كان جواب الجزائر كالتالي: « أن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية و تطبق مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع ذات الأصل الإسرائيلي، هذا الإجراء ذو طابع سياسي و ليس تجاري. وان المقاطعة مطبقة بناء على مقتضيات المادة 21 من الجات و المادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات المتعلقة بالاستثناءات العامة.»

و في 1997/07/05 تم رد الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة (174 سؤال) إلى أ ل OMC. و ذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لذا الغرض، و دراستها من طرف مجلس الحكومة. كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة في أوت 1997 وكان عددها 170 سؤال، و قد طرحت من قبل الو.م.أ و تركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، و كان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين. وقد انعقدت أول جولة لمجموعة العمل المكلفة بملف الجزائر في 23 و 27 أفريل 1998 ، و تم فيها الإجابة على بعض الأسئلة شفويا و أخرى تركت للإجابة عليها كتابيا.

و باختصار فقد امتدت أول جولة من المفاوضات بين الوفد الجزائري و المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998. و قد تم خلالها الإجابة على أهم الأسئلة المطروحة و بذلك خرجت الجزائر من مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف، و شرعت في التحضير للمفاوضات الثنائية مع نهاية 1999.

¹ Bouchelaghem Khaled : **Adhésion de l'Algérie à l'OMC : réalités et perspective** , Institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1^{er} cours de politique commerciale ,Casablanca, 8 juillet au 27 septembre 2002 , P7

II. الجولة الثانية: مع نهاية 1999 شرعت الجزائر في التحضير للمفاوضات الثنائية، و كانت مواضيع التفاوض تتمحور حول مختلف القطاعات. لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات و بالتالي تأجلت إلى تاريخ لاحق. و في أبريل 2001 و كمحاولة لإنعاش المفاوضات و إعادة بعثها من جديد ، وجهت انتقادات للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة ، فأعادت الجزائر في جويلية 2001 صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية¹ و قدمتها لسكرتارية المنظمة. و هكذا استمر التفاوض بين الجزائر و المنظمة بشكل بطيء نوعا ما.

لكن مع صدور المرسوم الرئاسي في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 و الخاص بالتعريف الجمركية، تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى و الفعلية للانضمام إلى OMC. وقد حدد في هذا المرسوم الرئاسي 4 معدلات للرسوم الجمركية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى صفر، مروراً بمستوى ضعيف وآخر متوسط وصولاً إلى المستوى الأكبر المتمثل في 30%². وفي 07 فيفري 2002 تم انعقاد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC ، و كان الوفد الجزائري برئاسة وزير التجارة آنذاك "حميد تمار" و مجموعة العمل مكونة من ممثلي 43 دولة. وقدمت فيه الجزائر لأول مرة عروض أولية فيما يخص السلع الصناعية و التجارية و الخدمات، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر حوالي 353 سؤال من الدول الأعضاء.

III. الجولة الثالثة: في 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل بجنيف، و تمحورت المفاوضات حول القطاع الفلاحي ، و كذا الجانب القانوني و التشريعي الذي يجب أن يتغير بشكل يتلاءم مع التشريعات المعمول بها دولياً. وقد عقدت خلال هذه الاجتماعات لقاءات ثنائية و متعددة الأطراف مع خبراء كل من الاتحاد الأوروبي ، الو.م.أ ، اليابان ، سويسرا، الهند و كندا .

¹ سليم سعادوي ، مرجع سابق، ص56.

² كورنيل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة و الخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص58.

IV. **ال الجولة الرابعة:** انعقدت هذه الجولة من المفاوضات الثنائية بجنيف في 16 نوفمبر 2002 و أهم ما جاء فيها¹:

- ✓ إثارة قوانين الملكية الفكرية والصراع ضد النزيف الذي مازال حاصلًا في الأشياء المخترعة.
- ✓ أثّرت مواضيع حول التسعيرة الجمركية، و قد تم الإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهي (5%، 15%، 30%).
- ✓ تقرر خلال هذه الجولة إخضاع التعريفات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين أ ل OMC .

V. **ال الجولة الخامسة:** في 20 ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة من المفاوضات ، وضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضوا ممثلين ل 23 وزارة وكذا قطاعات الجمارك ، و كان الوفد برئاسة وزير التجار آنذاك السيد "نور الدين بوكروح" . و تركزت جولة المفاوضات حول تقييم مدى تقدم المفاوضات و مواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية، كما اهتمت هذه المحادثات من جهة أخرى بتطوير القوانين و التشريعات الجزائرية حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة.

وقد أكدت مصادر مقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003 بلغت حوالي 1200 سؤال².

VI. **ال الجولة السادسة:** انعقدت هذه الجولة من المفاوضات في 28/11/2003 بجنيف، بوفد جزائري مكون من 28 عضو من مختلف القطاعات ذات الأهمية ل OMC ، وكان الوفد برئاسة وزير التجارة و قد تضمن جدول الأعمال³:

- ✓ تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
 - ✓ محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
 - ✓ التطرق للمستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمر من قبل البرلمان الجزائري.
- و قد تم في هذه الجولة تعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية بأمر رئاسي وهي: المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة و براءات الاختراع.

¹ سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 58.

² نور الدين بوكروح، «النظام التجاري متعدد الأطراف و ملف انضمام الجزائر»، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003، ص 140.

³ عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، «آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، ماي 2005، ص 63.

VII. الجولة السابعة: بدأت هذه الجولة من المفاوضات في 25 جوان 2004 ، و تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، مع قيام فريق العمل بدراسة مدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية. إضافة إلى هذا تم تقديم برنامج إضافي في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نص قانوني ، منه 17 متعلقة بحقوق الملكية الفكرية . و قد تلقت الجزائر حتى نهاية 2004 أكثر من 3000 سؤال مكتوب.

VIII. الجولة الثامنة: انطلقت هذه الجولة في 25/02/2005 و قد سبق التمهيد له في 11/01/2005 ، و جاء هذا الاجتماع بعد تغيير تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكلة إليها ملف انضمام الجزائر. و أهم ما جاء في الجولة هو مناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي يتضمن 11 قطاعا في مجال الخدمات، و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفاكس والمياه. إضافة إلى ذلك فقد رد الوفد الجزائري على مجموعة من الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة. و قد تخللت هذه الجولة لقاءات ثنائية مع العديد من الدول الأطراف في المنظمة كالولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، استراليا وغيرها.

IX. الجولة التاسعة: انعقدت هذه الجولة في 21 أكتوبر 2005 بجنيف حيث تم فيها دراسة الطبعة الأولى من مشروع مذكرة فوج العمل، و قد اجتمع الفوج المكلف بمسار انضمام الجزائر في تسعة مناسبات، و تم خلالها طرح حوالي 1500 سؤال.

X. الجولة العاشرة: بعد حوالي 3 سنوات ،انطلقت الجولة العشرة من المفاوضات في 17/01/2008 برئاسة وزير التجارة آنذاك السيد "الهاسمي جعبوب"، وفيها تقلصت نقاط الاختلاف مع الأعضاء في المنظمة من 15 نقطة عام 2008 إلى 8 نقاط فقط. هذا وقد عززت الجزائر خلال هذه الجولة قدرتها التفاوضية بالتوقيع على 5 اتفاقيات ثنائية مع كل من الاوروغواي، سويسرا، فنزويلا، البرازيل و كوبا. في حين تم تسجيل تقدم ملحوظ لاستكمال إقامة اتفاقيات ثنائية مع كل من الو.م.أ، الاتحاد الأوروبي، اليابان، استراليا، الأرجنتين، سويسرا، كندا، كوريا الجنوبية و تركيا.

و كانت المجالات التي أحرزت الجزائر فيها تقدم ملحوظ هي¹:

- تخفيض العوائق التقنية للتجارة.
- بعض المعايير الصحية و الصحة النباتية.
- الملكية الفكرية و الإجراءات ضد الإغراق.
- سياسات الأسعار.
- استيراد المنتجات الصيدلانية و المشروبات الكحولية.

XI. الجولة الحادية عشر: كانت هذه الجولة مقررة في جويلية 2012 لكنها تأجلت بسبب التغيير الذي طرأ

على رأس مجموعة العمل، فانطلقت في 05 أبريل 2013 و أهم المحاور فيها²:

- ✓ المفاوضات الثنائية حول دخول السلع و الخدمات إلى الأسواق.
- ✓ فحص نظام التجارة ومدى تحسنه ، إضافة إلى دراسة تطور التشريعات .
- ✓ الإصلاحات في نظام التجارة الجزائرية.

و قد أشار الأعضاء إلى أن عمل كبير ما زال في انتظار الجزائر في العديد من المواضيع مثل: السياسات المالية و الجبائية ، المبادلات الخارجية و طريقة الدفع ، نظام الاستثمار، ملكية الدولة و تحويل للملكية الخاصة، سياسة المنافسة، الرسوم الجمركية، الرسوم و الأسعار و غيرها. كما تلقت الجزائر في هذه الجولة 170 سؤال جديد لتوضيح بعض الأمور للدول الأعضاء.

XII. الجولة الثانية عشر: و قد انعقدت هذه الجولة بجنيف السويسرية في 2014/03/31 ، و قد ركزت

المفاوضات حول³ القيود الكمية على الواردات بما في ذلك فرض الحظر أو قيود الاستثمار، ودعم الصادرات ، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، وسياسة التسعير، و الحقوق التجارية والسياسات الزراعية. إضافة إلى قضايا أخرى قيد النقاش وهي السياسات الزراعية والصناعية والإعانات، والحوافز التقنية أمام التجارة والتدابير الصحية و الصحة النباتية، والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية و تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. كما تم فيها الرد على الأسئلة التي طرحت في الجولة السابقة. وقد تخللت هذه الجولة لقاءات ثنائية مع حوالي 10 دول أهمها (الو.م.أ ، استراليا، كندا).

¹Philippe BARBET, Said SOUAM, Fatiha TALAHITE : **Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC**. Document de travail du CEPN , N°5, Paris, 1-8 Juillet 2011, P9 .

² www.wto.org/english/news_e/news13_e/acc_dza_05apr13_e.htm , le 20/03/2014 à 12:14

³ www.wto.org/english/news_e/news14_e/acc_dza_31mar14_e.htm , le 24/04/2014 à 13:3

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها. حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة "12"¹ ، وهذا ما فتح المجال لفرض شروط مختلفة على الدول الراغبة في الانضمام، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة. فالدول التي تنظم حاليا للمنظمة تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول المنظمة خلال جولة الأورجواي .

و الجزائر قدمت طلب الانضمام إلى أ ل OMC منذ 1987 (مرحلة الجات) أي منذ أكثر من 25 سنة ، و لحد الآن ما زالت لم تنضم إليها ، وهذا ما يدل على وجود عوامل تعثر ملف انضمامها و أهمها²:

2-2-3-1- عوامل تتعلق بالمفاوضات: و التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- I. غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة: و هذا سواء على المدى القصير أو المتوسط ، فرغم مشاركة الجزائر كعضو مراقب منذ جولة الأورجواي ، إلا أنها لم تتعلم كيف تدير المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ، و لم تستفد من حضورها في عدة دورات .
- II. ضيق صلاحيات المفاوضين الجزائريين في ملف أ ل OMC : عدم إعطاء هامش حرية ومساحة للتفاوض للخبراء الجزائريين حيث أصبحوا عالقين بين مطرقة الحكومة الجزائرية و سندان المنظمة. وهذا راجع لتغليب النظرة السياسية على الاعتبارات الاقتصادية، و هو ما حال دون تقدم المفاوضات مع المنظمة. إضافة إلى ذلك نقص كفاءة و خبرة فريق التفاوض الجزائري.
- III. عدم وضوح و دقة المعطيات المقدمة: فتضارب المعطيات المقدمة إلى فريق عمل المنظمة لاسيما منها الإحصائية، مع تغير الحكومات و عدم استقرار القوانين و التشريعات. أدى بالملف الجزائري إلى فقدان مصداقيته.

¹ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص 75.

² سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 80-79.

2-2-3-2- عوامل تنظيمية: و تتمثل أساسا في :

- I. **تأخر المنظومة القانونية:** و هذا خاصة في المجال التجاري، و بذلك فهي لا تتساير مع التغيرات على المستوى الدولي. و هذا ما يدعو إلى إجراء إصلاحات سريعة على مستوى المنظومة التشريعية الجزائرية.
 - II. **بطء الإصلاحات:** هناك تباطؤ كبير في تجسيد الإصلاحات على ارض الواقع . و هذا خاصة ما تعلق بعملية الخصخصة، فمازال القطاع العام يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وهذا لعدة أسباب تبقى غير واضحة، إضافة إلى تباطؤ في تنفيذ التعديلات التي يطلبها أعضاء المنظمة . كل هذه الأمور قللت من وزن الملف الجزائري لدى أعضاء المنظمة.
 - III. **الاقتصاد الموازي:** حيث يعرقل الاقتصاد الوطني و يقلل من فوائد الانضمام إلى ال OMC ، و يقلل كذلك من فعالية الإصلاحات المنتهجة. فحسب تصريح لوزير التجارة السيد: "بن بادة مصطفى" انه تم في شهر أوت 2012 إحصاء حوالي 1450 نقطة للتجارة الموازية، و هذا مقابل 750 نقطة في نوفمبر 2010 أي بارتفاع يقارب 94%. و هذا ما يدل على أن هذه الظاهرة بلغت في الجزائر مستويات لا تطاق، كما أن الوزير أكد انه بدأت جهود للقضاء على الظاهرة ، إلا أنها لم ترقى للمستوى المطلوب ، حيث لم تتجاوز الفضاءات المزلة 30% مما هو موجود¹.
- إضافة إلى كل هذا نجد حجر العثرة في الاقتصاد الجزائري و الذي يعتبر أيضا من أهم المعوقات التي تقف في وجه انضمام الجزائر إلى المنظمة و هو:
- الاقتصاد الريعي:** الجزائر تركز على منتج وحيد من ناحية التصدير، وهو المحروقات حيث تشكل 97% من الصادرات، كما أن أسعارها غير مستقرة و في تذبذب مستمر لأنها تحدد في السوق الدولية. وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني هش ويفتقر إلى هيكل تصديري متنوع. و المحروقات كما هو معروف لم يتم إدراجها في اتفاقيات المنظمة، و من هنا فان معظم الخبراء يتوقعون أن انضمام الجزائر إلى OMC سوف تنجر عنه نتائج سلبية أكثر منها ايجابية . وهذا ما جعل الجانب الجزائري يتردد و يتباطأ في إجراءات الانضمام.

¹ موقع وزارة التجارة الجزائرية www.mincommerce.gov.dz

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى أ ل OMC يعني الانضمام إلى كل اتفاقيات الجات دون استثناء ، و هذا ما سوف يكون له انعكاسات على الاقتصاد الوطني سواء بالسلب أو الإيجاب.و لو أن معظم التوقعات تشير إلى انه على المدى القصير سوف تكون النتائج سلبية أكثر منها ايجابية وهذا راجع لخصائص الاقتصاد الوطني. لذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم ايجابيات و سلبيات انضمام الجزائر إلى OMC، وهذا بعد تسليط الضوء على أهم الاتفاقيات التي ستؤثر بصفة اكبر على انضمام الجزائر المرتقب للمنظمة.

المطلب الأول: أهم اتفاقيات الجات

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ و الاتفاقيات و التي تعتبر امتدادا لاتفاقية الجات،و هذه الاتفاقيات تشمل جميع جوانب التجارة، و قد وقع عليها ممثلو الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لجولة الاورجواي لذلك فهذه الاتفاقيات تتمتع بقوة الإلزام لكافة الدول الأعضاء للمنظمة. فانضمام الجزائر إلى المنظمة سيفرض عليها الالتزام بهذه الاتفاقيات و تنفيذها .

2-1-3-1- الاتفاق بشأن الزراعة: و يعتبر واحد من أهم اتفاقيات الجات، لذلك فالمفاوضات بشأنه لم تكن سهلة و أخذت وقتا طويلا.ودخل الاتفاق بشأن الزراعة حيز النفاذ في 1995/01/01. وجاء في مقدمة الاتفاقية أن الهدف منها هو تأسيس نظام عادل ذو توجه نحو السوق للتجارة بالسلع الزراعية، ويشمل هذا الاتفاق المنتجات الزراعية الأولية (قمح، حليب، الحيوانات الحية...) و المنتجات المشتقة أيضا ، إضافة إلى المنتجات الزراعية المصنعة، كما يشمل الخمر و المنتجات النسيجية من قطن و حرير وغيرها¹.

✓ **محاور الاتفاق:** و ينص على ثلاثة محاور و هي:

1. النفاذ إلى الأسواق: و قد نص هذا المحور على ضرورة استبدال الإجراءات الغير جمركية الخاصة

بالزراعة برسم جمركي يؤمن مستوى مكافئ من الحماية و هذا من خلال:

- **جدول التزامات جمركية:** تقوم كل دولة عضو بوضع جدول تحدد فيه الحد الأقصى للرسوم الجمركية، التي يمكن فرضها على الواردات من كل منتج زراعي من الدول الأعضاء الأخرى. و تتراوح هذه التخفيضات بين 15% و 36% بالنسبة للدول المتقدمة على مدى 6 سنوات، أما بالنسبة للدول النامية فتتراوح بين 10% و 24% على مدى 10 سنوات.
- **حظر الإجراءات الحدودية الغير جمركية:** حيث تحظر المادة (4-2) من الاتفاقية الزراعية استخدام الإجراءات الغير جمركية المختصة بالزراعة ، و تتضمن هذه الإجراءات القيود الكمية على الواردات.

¹ نهاد خليل دمشقية، تمام صبيح، مرجع سابق، صص 61-63

2. الدعم المحلي: تهدف هذه الاتفاقية إلى ضبط الدعم المحلي و الحد منه و تندرج تحته ما يلي:

• **صناديق الدعم:** حيث وفق اتفاقيات أ ل OMC، يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من صناديق الدعم:

أ. **الصندوق الأخضر:** وهو الدعم المسموح به ، وتعفى الإجراءات الموجودة ضمن هذه المجموعة من التزامات التخفيض ، و تشمل النفقات الحكومية على برامج الأبحاث العامة و الأبحاث المتعلقة بالبرامج البيئية ، خدمات التدريب الزراعي و الخدمات الإرشادية و خدمات البنية التحتية (شبكة الكهرباء، طرق...).

ب. **الصندوق الأزرق:** وتشمل هذه المجموعة المدفوعات المباشرة التي تقدمها برامج تحديد الإنتاج

ت. **الصندوق البرتقالي:** ويشمل جميع التدابير التي تؤدي إلى تشويه الإنتاج و التجارة مثل: إجراءات دعم سعر السوق، الإعانات المباشرة المتعلقة بكميات الإنتاج.

• **الإجراءات التنموية:** و تشمل الدعم الحكومي الذي ينتمي إلى الفئة التنموية و إجراءات المساعدة (مباشرة أو غير مباشرة) المعدة لتشجيع التنمية الزراعية و الريفية، و منها الدعم المحلي الاستثماري المتاح عموما للقطاع الزراعي للدول النامية الأعضاء.

3. **الدعم الحكومي للصادرات:** حيث يطلب من الدول المتقدمة تخفيض قيمة إعانات التصدير و كمية الصادرات المدعومة بنسبة 36%، وتشكل تخفيضات الدول النامية 2/3 تخفيضات الدول المتقدمة على امتداد فترة عشر سنوات.(لم يطلب الاتفاق من الدول الأقل نموا إجراء أي تخفيضات).

كما تنص المادة السابعة من الاتفاقية الزراعية ل OMC، انه لا يجوز للبلد العضو في المنظمة تقديم دعم للمنتجين الزراعيين يتجاوز 5% بالنسبة للدول المتقدمة و 10% بالنسبة للدول النامية.

2-3-1-2- **الاتفاق بشأن الصحة و الصحة النباتية:** يعتبر هذا الاتفاق مكمل لاتفاق الزراعة لارتباطه بالمنتجات الزراعية خاصة الغذائية.و يسمح هذا الاتفاق للأعضاء بوضع مجموعة تدابير خاصة بها لجهة الصحة و الصحة النباتية، ولكن يجب تطبيقها فقط بالقدر اللازم لحماية الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الصحة. ولا ينبغي أن تؤدي إلى التمييز التعسفي بين البلدان التي تسود فيها ظروف مماثلة أو مشابهة¹.

✓ **محاور الاتفاق:** و يشمل محورين:

1. حق الدولة في تطبيق معايير السلامة على المنتجات المستوردة ، بهدف حماية حياة و صحة كل من الإنسان و الحيوان و النبات ، شريطة أن لا تتطوي على تمييز أو نزعة حمائية.
2. وجود آلية لتقييم معايير السلامة و إجراءات الرقابة و المعاينة و الإشراف ، مع إمكانية توفر معاملة خاصة و تمييزية.

¹ نفس المرجع، ص ص 84-86

كما ينبغي على الأعضاء اختيار التدابير التي لا تكون أكثر تقييدا للتجارة على الحد اللازم لحماية الصحة. و حسب الاتفاق فإن الأعضاء مطالبين بنشر تدابير الصحة و الصحة النباتية المتخذة، إضافة إلى إخطار الأعضاء الآخرين بأي تغيير على هذه التدابير تحقيقا للشفافية.

2-3-1-3-الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: تم التفاوض بشأن هذا الاتفاق خلال جولة الاورجواي، ويهدف الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى تعزيز التحرير الواسع و التدريجي للتجارة العالمية، لتيسير الاستثمار عبر الحدود. من أجل زيادة النمو الاقتصادي لكل الشركاء التجاريين و خاصة البلدان النامية الأعضاء، مع ضمان حرية المنافسة¹.

و تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي قد يتخذها بلد عضو يجب أن تتطابق مع مبدأ المعاملة الوطنية للضرائب و الأنظمة الداخلية، و مبدأ الإلغاء العام للقيود الكمية. و قد تم الاتفاق في هذا المجال ، على انه من حق المستثمر الأجنبي استيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية وفقا لتقديراته ودون قيود، و كذلك يتمتع بالحرية التامة في تصدير منتجاته.

2-3-1-4-الاتفاق بشأن تجارة الخدمات (GATS): وتم التفاوض حول الاتفاق بشأن الخدمات في جولة الاورجواي. والذي يهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا، و تحسين القدرة على تحقيق الأمان و القدرة على التنبؤ بالتجارة. و يدخل تحت نطاق هذه الاتفاقية 4 أساليب توريد و هي:

1. **التوريد عبر الحدود:** و يقصد بها توريد الخدمة من أراضي عضو ما إلى أراضي عضو آخر مثل: خدمات المكالمات الدولية، الخدمات المصرفية.
2. **الاستهلاك في الخارج:** و يقصد بها توريد الخدمة من أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر مثل: السياحة.
3. **الحضور التجاري:** و يتمثل في توريد الخدمة من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما إلى أراضي أي عضو آخر مثل: الشركات الأجنبية أو فروعها.
4. **حركة الأشخاص الطبيعيين:** و هو توريد الخدمة من خلال وجود أشخاص طبيعيين من أراضي عضو ما إلى أراضي أي عضو آخر مثل: خبراء، مهندسين، أطباء.

و يفترض هذا الاتفاق تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ الشفافية، حيث تتعهد كل دولة بنشر كل القوانين و القرارات ذات الصلة بهذا الاتفاق.

¹ نفس المرجع، ص 108

✓ استثناءات الاتفاقية: و تتمثل في:

- الاستثناء من التزام الدولة الأكثر رعاية ، يسمح بمنح المعاملة التفضيلية في إطار التكامل الإقليمي.
- يمكن للأعضاء تقييد التجارة في الخدمات في حال مواجهة صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات.
- إن كل الالتزامات التي تتعلق بمبدأ الدولة الأكثر رعاية و النفاذ للأسواق لا تنطبق على المشتريات الحكومية من الخدمات.

2-3-1-5- الاتفاق بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS): لقد عرض موضوع

حقوق الملكية الفكرية في جولة الاورجواي، و الدول المتقدمة هي التي صاغت بنوده و فرضتها على المنظمة ، بدعوة أن الدول النامية لا تشارك في تمويل البحوث العلمية ، و بالتالي تستفيد من الاختراعات و الابتكارات بدون أن تتحمل تكلفة ذلك. و حقوق الملكية الفكرية تمنح للأشخاص لقاء إبداعاتهم الذهنية، إذ تعطي المبتكر حق الاستخدام الحصري لنتاجه الإبداعي لفترة معينة من الزمن. و تنتزع هذه الحقوق على مجالين:

- التأليف، النشر و الحقوق المرتبطة.
- حقوق الملكية الصناعية.

و يقتضي هذا الاتفاق التزام الدول الأعضاء بتقديم جملة من الالتزامات والمتمثلة في:

- الالتزام بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية.
- الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية.
- الالتزام بتطبيق ما نصت عليه أحكام المعاهدات الأربعة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (باريس، برن، روما، واشنطن).
- التزام الأعضاء بتطبيق الإجراءات و العقوبات في حال وجود أي اعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

و تمنح اتفاقية TRIPS الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمسة سنوات قبل تنفيذ الاتفاقية، كما يمنح الاتفاق أيضا للدول النامية مدة خمسة سنوات قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاقية المتعلقة ببراءة الاختراع على المنتج بخصوص الاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية و العقاقير الطبية و المركبات الصيدلانية¹.

من خلال دراستنا لاتفاقيات الجات يتضح انه هناك العديد من الاستثناءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر و ترجح فيها الكفة لصالحها في حال الانضمام إلى المنظمة ، و هذا إذا عرفت كيف تتعامل مع بنودها وتطوعها لفائدتها.

¹ عيد الله الخشروم، «اثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في تشريعات الملكية الصناعية و التجارية الأردنية»، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 2، جويلية 2002، ص 282.

المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية لانضمام الجزائر إلى OMC

رغم أن كل الدراسات تشير إلى أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يكبدها خسائر معتبرة، فإن هذا لا ينفي إمكانية تحقيق مكاسب حتى لو كانت ضئيلة على المدى القريب، و التي سوف تتزايد على المدى الطويل.

2-3-2-1- القطاع الزراعي: رغم الإمكانيات الزراعية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، إلا أنها لا تعتبر من الدول المصدرة للغذاء. حيث تقدر الصادرات الجزائرية الغذائية بأقل من 1% من مجموع الصادرات و التي تنحصر في التمور، الحمضيات و العنب. غير أن هذا لا يمنع استفادة القطاع الزراعي من اتفاقيات أل OMC في حالة في حال انضمام الجزائر إليها ، وهذا في الحدود التالية:

1. إن تحرير السلع الزراعية حسب اتفاقيات أل OMC سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية . مما قد يكون حافز لإعادة الاعتبار لهذا القطاع و الاهتمام به أكثر من أجل تنميته، و هو ما سوف ينتج عنه زيادة الإنتاج المحلي خاصة المنتجات التي تمتلك الجزائر فيها خبرة و أهمها إنتاج القمح و الحبوب و الحمضيات.

2. تعتبر اتفاقية تخفيض الدعم الزراعي لل OMC في صالح الجزائر، حيث تلزم هذه الاتفاقية الدول النامية بان لا يتجاوز الدعم 10 % من إجمالي قيمة السلعة ، في مقابل 5% للدول المتقدمة. كما تسمح بتقديم دعم لصادرات المنتجات الزراعية للدول النامية وهو الغير مسموح به للدول المتقدمة. و الدعم الذي تقدمه الجزائر إلى القطاع الزراعي اقل من 10 % المنصوص عليها في اتفاقيات أل OMC، لذلك فإن رفع الدعم سوف يكون له الأثر الايجابي على القطاع ، و جعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.

3. إن انضمام الجزائر إلى OMC سوف يفتح آفاق واسعة للصادرات الجزائرية، وهذا بتسهيل دخولها إلى أسواق الدول الأعضاء نتيجة لتخفيض التعريفات الجمركية و إلغاء القيود الغير جمركية.

4. إن تحرير السلع الزراعية سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية في القطاع الزراعي ، و هو ما سوف يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية¹.

¹ صالح صالحي، « الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي»، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، عدد 1، 2002، ص 55.

2-2-3-2- القطاع الصناعي: رغم أن الجزائر ليست من الدول التي تمتلك قاعدة صناعية كبيرة، إلا أن بانضمامها إلى OMC سوف يكون له نتائج هامة على القطاع و خاصة في الأجل الطويل، والمتمثلة في:

1. إن فتح الأسواق الوطنية أمام منتجات الدول الأعضاء خاصة المتقدمة منها، سوف يسمح باستيراد التكنولوجيا الحديثة ، مما يؤدي إلى تحديث النسيج الصناعي وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج المؤسسات الوطنية وتحسين منتجاتها.
2. إن البند الموجود باتفاقيات المنظمة و الذي يفترض إمكانية الدولة العضو لحماية الصناعة الوطنية الناشئة، سوف يكسب الجزائر فرصة لتطوير منتجاتها الصناعية خاصة البلاستيكية ،البتروكيماوية و الغذائية ، و هو ما قد يمكنها من إيجاد مكانة لها في السوق العالمية¹.
3. تحسين كفاءة و فعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية.

2-3-2-3- قطاع الخدمات: إن تجارة الخدمات أصبحت تحتل أهمية بالغة في دفع عجلة التطور الاقتصادي للدول، خاصة تجارة الخدمات المالية، الاتصالات، النقل و السياحة.غير أن هذا القطاع في الجزائر يعاني من العديد من الصعوبات سواء على المستوى التنظيمي أو المردودية، فهو مازال بعيدا عن المنافسة الدولية . و لكن انضمام الجزائر إلى OMC سوف يكون له نتائج ايجابية على القطاع و التي نوجزها فيما يلي:

1. الخدمات المالية:

- إن تحرير الخدمات سوف يؤدي إلى إدخال التكنولوجيا، وتطوير الأجهزة المصرفية المحلية و ترقيتها لبلوغ مستوى الخدمات المالية العالمية وتوسيع نطاق خدماتها الائتمانية والاستثمارية.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال الخدمات المالية والمصرفية، وهذا بزوال حاجز ملكية الدولة لهذا القطاع.
- زيادة فعالية و كفاءة السوق المالي.
- استفادة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين من الخدمات الأجنبية المصرفية و المالية و ذلك من حيث السعر و الكفاءة في الأداء و التنوع في الخدمات.

¹سامية فلياشي، مرجع سابق، ص 196 .

2. **خدمات السياحة:** إن عملية تحرير مجال الخدمات سوف يؤدي إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية في المركبات السياحية والمنتجات و الفنادق¹ ، و هذا في ظل التنوع الطبيعي الذي تتمتع به الجزائر (بحر،صحراء،جبال...). مما يؤدي إلى إنعاش السياحة الجزائرية و بالتالي فتح العديد من مناصب الشغل.

3. **خدمات الاتصالات و المواصلات:** إن فتح قطاع الخدمات للقطاع الخاص سوف يؤدي إلى تسهيل الاتصالات و المواصلات بمختلف أنواعها ، و كذلك انخفاض تكاليفها كنتيجة لاحتدام المنافسة.

2-3-2-4- **الاستثمارات:** سوف يؤدي انضمام الجزائر إلى OMC إلى تنشيط الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ، خاصة و أن بيئة الاستثمار في الجزائر مازالت خصبه إضافة إلى وجود سوق استهلاكي كبير. مما يؤدي إلى تقليل التابعة لهذا القطاع ، كما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2-3-2-5- **حقوق الملكية الفكرية:** إن جانب حقوق الملكية الفكرية يهم كثيرا الدول الأعضاء في OMC، وخاصة ما تعلق منها بظاهرة التقليد. فظاهريا يبدو أن هذه الاتفاقيات لن تعود بالفائدة على الجزائر لعدم توسعها في مجال الاختراعات و الابتكارات إلا أن لها اثر واضح في عدة جوانب هي:

- في حال وجود براءات اختراع فان هذا سوف يحمي التقنيات الصناعية و الخدمية الوطنية ، لان هناك العديد من الاختراعات الجزائرية قد تم استغلالها في الخارج².
- سوف يزيد من قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة لوجود التشريعات التي تحمي الإبداعات و الابتكارات.
- تشجيع المواطنين على الاختراع و الابتكار و هو ما سوف ينعكس على التنمية الاقتصادية في الدولة .
- سوف يؤدي إلى التقليل من هجرة الأدمغة المحلية إلى الخارج ، نظرا لوجود قوانين تحمي اختراعاتهم و ابتكاراتهم و تهتم بها.

¹ محمد قويدري, «انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية», مجلة الباحث, عدد 1, 2002, ص23

² عياش قويدر, إبراهيمي عبد الله: مرجع سابق, ص69

2-3-2-6- إيجابيات أخرى: و المتمثلة أساسا في¹:

1. **المساعدات الفنية:** إن انضمام الجزائر إلى OMC يمنحها الحق في المطالبة بالمعونات الفنية من الأمانة العامة للمنظمة في مجال اختصاصاتها، حول التقويم الجمركي، التعريف و السياسات التجارية، تدريب المسؤولين و رجال الأعمال وغيرها.

2. **الشفافية في التعامل:** فبفضل اتفاقيات أ ل OMC تصبح السياسات التجارية و ممارسات الشركاء التجاريين في الجزائر أكثر شفافية، مما يزيد من الأمن و الثقة في العلاقات التجارية، و يشجع على زيادة الاستثمارات في الجزائر.

مما سبق يتضح أن الجزائر بإمكانها الاستفادة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و خاصة على المدى البعيد ، و لكن بشرط الاستمرار في سيرة الإصلاحات للاقتصاد الوطني حتى يتلاءم مع المتغيرات الدولية المعاصرة.

¹ سامية فلياشي، مرجع سابق، ص 197

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

هناك إجماع من العديد من الاقتصاديين و الخبراء المحليين و الأجانب على أن انضمام الجزائر إلى OMC ، سوف يكون له نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني، لاسيما على المدى القصير. و يمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

2-3-3-1- القطاع الزراعي: إن القطاع الزراعي في الجزائر، هو قطاع ضعيف وهش، رهين الظروف المناخية ، لم يعرف تحسن رغم كل الأموال المنفقة عليه ، و كل البرامج التي انتهجت لإنعاشه. لذلك فإن انضمام الجزائر إلى OMC سوف يزيد الطين بله وهذا من خلال الآتي:

1. بانضمام الجزائر إلى OMC تصبح السوق الجزائري محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي، و هو ما ينتج عنه منافسة غير عادلة. فيصبح المنتج المحلي غير قادر على المنافسة لا من حيث السعر و لا الجودة.

2. الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، لذلك لن تستطيع من الحد من استيراد السلع رغم ارتفاع أسعارها (بسبب إلغاء الدعم) ، و لا التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير، وهذا ما سوف يكلف الخزينة المزيد من الخسائر.

3. إن اتفاقيات المنظمة سوف تجبر الجزائر على تخفيض الدعم المشوه للتجارة ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي و ارتفاع أسعار السلع الزراعية المحلية و عدم قدرتها على المنافسة و بالتالي القضاء عليها.

4. إن اتفاقية الصحة و الصحة النباتية للمنظمة، وقد تكون كسلاح في يد الدول المتقدمة للحد من نفاذ السلع الزراعية الوطنية لأسواقها بحجة عدم مطابقتها للمواصفات البيئية و الصحية¹.

¹ جلال عبد الفتاح الملاح، «الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية»، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثاني، 2003، ص21.

2-3-3-2- القطاع الصناعي: إن الأخذ بمبدأ السوق المفتوحة تطبيقا لاتفاقيات أَل OMC سوف يؤثر سلبا على الصناعة الجزائرية و هذا كالأتي :

1. فقدان الصناعات الوطنية لقدرتها التنافسية ، رغم إجراءات حماية الصناعات الناشئة. و هذا بسبب ارتفاع قيمة التكنولوجيا ، الأسعار المرتفعة لآلات الإنتاج الحديثة، المواصفات العالمية، وهذا كله سوف يؤدي إلى ارتفاع التكاليف و بالتالي ارتفاع أسعار السلع الوطنية.

2. الجودة العالية للمنتجات الأجنبية إضافة إلى الأسعار المناسبة، لن يصمد أمامها المنتج المحلي. مما يدفع عدد كبير من المؤسسات الوطنية إلى غلق أبوابها و تسريح عمالها ، و هو ما سوف يؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية و يرفع معدلات البطالة¹

3. استبعاد اتفاقيات الازجواي لتحرير الصناعات النفطية يعني استمرار إخضاعها للقيود الحمائية ، و الأعباء الضريبية ، مما يجعل الخزينة الجزائرية تتكبد خسارة مزدوجة نتيجة دفع الضرائب على صادراتها من جهة لان معظمها نفطية و إلغائها على وارداتها من جهة أخرى وفقا لاتفاقيات أَل OMC.

4. زيادة الواردات من السلع الصناعية للدول المتقدمة ، نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية عليها. و إقبال المواطنين عليها نظرا لارتفاع جودتها و انخفاض أسعارها ، مما يؤدي إلى كساد السلع المحلية.

2-3-3-3- قطاع الخدمات: يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر جد حساس كما انه غير متطور كفاية، فالجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية في هذا القطاع. لذلك فان تحريره وفقا لاتفاقيات أَل OMC سوف يكون بمثابة الهزة له. و ستترتب عنه الآثار التالية:

1. الخدمات المصرفية:

▪ في ظل التواجد الكبير للمصارف الأجنبية ذات الخدمات المتميزة، فان المصارف الوطنية سوف تشهد منافسة غير متوازنة، و ذلك لرداءة الخدمات المصرفية المحلية و عدم مطابقتها للخدمات المالية الدولية.

▪ إن ضعف العملة النقدية الجزائرية أمام العملات الأجنبية فيما يخص سعر الصرف، سوف يمنحهم السيطرة على الأسواق المالية الجزائرية.

¹ زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلي، «آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة»، مجلة العلوم الإنسانية, العدد4, ماي2003, بدون صفحة.

2. الخدمات السياحية: و تتمثل أهم الآثار السلبية لتحرير تجارة الخدمات السياحية في:

- إن انتشار الوكالات السياحية و الشركات الدولية المرتبطة بها ، في ظل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة ، سوف يؤدي إلى انتشار جزر نموذجية في أوساط الفقر و الحرمان.
- جلب العمالة الأجنبية بصورة كبيرة، نظرا للخبرة التي تتمتع بها خاصة في مجال الفنادق و المطاعم ، وهذا ما سوف يقلل من فرص توظيف العمالة المحلية.

2-3-3-4- القطاع الجمركي: إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يلحق خسائر معتبرة بنظامها الجبائي، نتيجة تخفيض حصيلة الرسوم الجمركية . مما يضعف موارد الخزينة، خاصة إذا علمنا أن الجباية الجمركية تمثل 1/3 من المداخيل الجبائية ككل¹.

2-3-3-5- الاستثمارات: إن قدوم الشركات الكبرى العالمية للاستثمار في الجزائر قد يضعف الشركات الوطنية ، و يخرجها من السوق. و هذا راجع لقدرة هذه الشركات الكبرى على الدعاية و تحمل الخسائر و من ثم فرض نفسها في السوق.و بالتالي احتكارها للسوق المحلي و تحكمها في الأسعار.

2-3-3-6- حقوق الملكية الفكرية: من المؤكد أن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، سوف يكون لها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني نظرا لعدم التحكم في التكنولوجيا و التابعة للدول الغربية في مجال الاختراعات . و تتمثل هذه الآثار في:

1. تحمل الصناعات الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي، نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب قوانين OMC وحضر التقليد.

2. صعوبة نقل التكنولوجيا و براءات الاختراع المبتكرة في الدول المتقدمة، مما يزيد من تكاليف استعمالها في الجزائر، لان عليها أن تدفع حقوق للشركات صاحبة الاختراع من اجل إنتاج منتجات تماثل منتجاتها.

3. إن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية سوف يكون له آثار على قطاع الصناعات الدوائية ، الذي حققت فيه الجزائر تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة ، حيث سوف يؤدي هذا الاتفاق إلى ارتفاع أسعار المنتجات الدوائية ، بسبب براءات الاختراع و هو ما سوف يكلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة².

¹ موقع الجمارك الجزائرية: www.douane.dz

² عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص70

و يمكننا في النهاية القول بأنه رغم أن انضمام الجزائر إلى OMC أصبح خيارا لا رجعة فيه، و ضرورة فرضها النظام الدولي الجديد .إلا أن السير بخطى ثابتة لانضمام أمر مطلوب، وهذا حتى تتمكن من تهيئة مؤسساتها و بيئتها لتتواءم مع المنافسة الخارجية ، و القدرة على تطوير قطاعاتها و القيام بالإصلاحات اللازمة لسياساتها الاقتصادية الداخلية . كما يتعين على الجزائر أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى خاصة العربية التي سبقتها بالانضمام، و هذا قبل اتخاذ القرار النهائي.

لأنه كما رأينا أنفا فبرغم الفوائد و النتائج الايجابية التي يمكن أن تنتج عن هذا الانضمام ، و خاصة على المدى المتوسط و البعيد ، فانه في نفس الوقت له نتائج سلبية على المدى القريب ، نظرا للخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الوطني.و هو ما يفرض على الجزائر العمل أكثر من اجل تخفيف السلبيات و تعظيم الايجابيات، وهذا من خلال تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه انضمام الجزائر
إلى المنظمة العالمية للتجارة و دعائم
الاندماج الايجابي فيها

تسعى الجزائر منذ مدة إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و هذا بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية تمكنها من الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي. إلا أن انضمام الجزائر إلى OMC في الوقت الحالي قد يؤدي إلى حدوث تداعيات سوف تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، و هذا نظرا لضعف قدرته التنافسية ، و ضعف تأهيله للمشاركة كعضو دائم في المنظمة في ظل الوضع الحالي له. إذن فتحديات كبيرة تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و تحول دون تحقيقها للمكاسب المرجوة من الانضمام.

لذلك فإن مسألة استفادة الجزائر من الانضمام إلى المنظمة ، تبقى متوقفة على مدى الاستعداد لإجراء إصلاحات في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجعله قادرا على التفاوض و مجارة شروط المنظمة و قواعدها من جهة ، و على إمكانية تفعيل أو الدخول في تكتلات اقتصادية تعزز من قدراته التنافسية و ترفع من كفاءته الاقتصادية من جهة أخرى.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مستقلة. نتناول في المبحث الأول أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى OMC، و في المبحث الثاني الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للاستفادة من الانضمام إلى OMC، لنختتمه في المبحث الثالث بدعائم الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول:أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد أسال موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الكثير من الحبر، فبين مؤيد و معارض و لكل حججه الخاصة. إلا أن أحدا لا ينكر الدور الذي لعبته المنظمة في تنشيط الاقتصاد العالمي ، بل و حتى في دفع عجلة النمو في العديد من الدول التي انضمت إليها ، و أهم مثال على ذلك هو الصين التي استطاعت تحقيق العديد من الانجازات منذ انضمامها إلى أ ل OMC . إذا فالعلة تكمن في الجانب الجزائري الذي في ظل ظروفه الاقتصادية الحالية التي يعيشها فان العديد من التحديات قد تحول دون الاستفادة من المكاسب التي تصبوا إليها الجزائر من هذا الانضمام.

المطلب الأول: التحديات التي على الجزائر تجاوزها قبل الانضمام إلى OMC

هناك العديد من التحديات التي على الجزائر أن تواجهها إذا أرادت تسريع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إضافة إلى تعظيم مكاسب الانضمام . و تمثل هذه التحديات أساسا في:

3-1-1-1- تكيف التشريعات الجزائرية مع التشريعات الدولية¹: فتأهيل التشريعات و القوانين يعد بالعامل المهم لتحقيق المكاسب المرغوبة من الانضمام. و الملاحظ إلى حد الآن أن التنظيمات و الأجهزة الحكومية الوطنية ليست جاهزة لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي، إضافة إلى ضعف و تأخر إصدار التشريعات الملائمة ، التي تتسجم و أهمية الانضمام و إن وجدت فهي غير مفعلة. و هنا يأتي الدور لعمل إصلاحات تشريعية تتواءم مع البيئة الدولية و ذلك في عدة جوانب أهمها:

1- اقتصاد السوق: من المعروف أن الهدف الرئيسي ل OMC هو تحرير التجارة العالمية ، و قد تم إنشائها على يد الدول الرأسمالية لذلك فان من أهم شروط الانضمام إليها هو تبني قوانين اقتصاد السوق، و هو ما يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر. فضمنيا الجزائر قد تبنت نظام اقتصاد السوق منذ تسعينيات القرن الماضي ، لكن فعليا فان الدولة مازالت تسيطر على أهم المؤسسات الاقتصادية، كما أن القطاع الخاص مازال يحتل مكانة ثانوية في الاقتصاد الوطني ، و هذا معاكس لكل الاقتصادات العالمية الذي يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لها.

¹ مقابلة مع السيد : نائب مدير مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة، وزارة التجارة، 21 أبريل 2014، الساعة 11:00، بتصرف من الطالبة.

فرغم كل القوانين التي سنتها الدولة منذ 1995 من اجل إنجاح سياسة الخصخصة إلا أن نتائجها كانت كارثية ، كما أن مختلف التقارير المحلية و الدولية تشير إلى أن مسار الخصخصة في الجزائر بطيء جدا و لا يخدم السياسات الاقتصادية المنتهجة ، بل و يزيدها تراجعاً و تعقيداً. لذلك فقد حان الوقت لتشجيع الاستثمارات الخاصة في المجالات التي تساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي كالمشاريع الصناعية و الزراعية ، لان اقتصاد السوق لا يمكن تنظيمه دون تفوق القطاع الخاص .

2- قيود الاستثمار: هناك العديد من القوانين الوطنية الخاصة بالاستثمار تعتبر بمثابة حواجز تؤثر مباشرة على السير الطبيعي للتجارة الدولية ، من أهمها الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة للاستثمارات الوطنية و هذا بهدف تشجيع الإنتاج المحلي على الأجنبي، إضافة إلى التعديل الذي جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و المتمثل في قاعدة 51/49 أي ضرورة ملكية الطرف المحلي ل 51% من المشروع . هذه القاعدة التي شكلت عائق في وجه الاستثمار الأجنبي نظرا لصعوبة تطبيقها على كل الخدمات، لذلك فمن الضروري إعادة النظر في هذا القانون و اقتصره فقط على القطاعات الحساسة في الدولة، لأنه كما أثبتته التجارب الحديثة فإن للاستثمار الأجنبي دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- حقوق الملكية الفكرية: فعلى الرغم من أن الجزائر اتخذت منذ 2003 عدة إجراءات صارمة فيما يتعلق بحقوق المؤلفين، براءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة . لكنها مازالت تعاني من صعوبات في تطبيقها ميدانيا، حيث أن غياب وسائل قانونية و مؤسسية و تشريعية فعالة أدى إلى انتشار ظاهرة التقليد و التزييف بشكل كبير ، حيث احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث حجم البضائع المقلدة ، و قد بلغ معدلها 84% في عام 2008¹ من مختلف البضائع التي تقلد و تستنسخ بدون إذن أصحابها. و هذا ما يعني أن تحد كبير في انتظار الجزائر في هذا الجانب خاص و أن الدول الأجنبية تولي أهمية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية.

¹ عمار طاهرات, بلقاسم امحمد, انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد-الجزائر نموذجا-, المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي, الدوحة, قطر, 18-20 ديسمبر 2011, ص22.

لذلك فعلى الجزائر إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية من أجل التأقلم مع تحديات البيئة الاقتصادية العالمية ، و تأهيل الاقتصاد الوطني للمنافسة الدولية و إضافة مزايا جديدة له قبل الانضمام.

3-1-1-2- إثبات صفة الدولة النامية¹: الجزائر دخلت المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بصفتها دولة نامية ، لذلك عليها التمسك بهذه الصفة طول فترة المفاوضات مثلما فعلت كل من السعودية و الصين . فهذه الصفة أصبحت لا تمنح بسهولة من قبل الدول الأعضاء ، حتى و لو كانت الدولة نامية فعلا وهذا نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية أهمها²:

✓ الاستفادة من المعاملة التفضيلية ، حيث أن التخفيضات الجمركية للدول النامية تتراوح بين (10% و 24%) على مدى 10 سنوات عكس الدول المتقدمة التي تتراوح التخفيضات فيها بين (15% و 36%) و على مدى 6 سنوات. كما أن الدول النامية بإمكانها الاستمرار في دعم صادراتها لفترة تصل إلى 8 سنوات. إضافة إلى أن اتفاقية TRIPS تمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها 5 سنوات قبل تنفيذ الاتفاق.

✓ الاستفادة من الاستثناءات الخاصة ، حيث يسمح للدول النامية الأعضاء في المنظمة أن تستخدم قيود كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية.

✓ يمكن للدول النامية تطبيق الإجراءات الوقائية لمدة 4 سنوات³، وهذا إذا كان هناك ضرر ناتج عن الواردات، و ذلك بزيادة التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات.

فحصول الجزائر على كل هذه الامتيازات عند انضمامها للمنظمة سوف يكون له نتائج جد ايجابية على الاقتصاد الوطني ، لذلك فعلى الفريق المفاوضات الجزائرية أن يكافح من أجل الحفاظ على صفة الدولة النامية على طول مسار المفاوضات.

¹ مقابلة مع السيد مدير مديرية الاتفاقات التجارية الجهوية و التعاون، وزارة التجارة، 09 أبريل 2014، الساعة 10:00، بتصرف من الطالبة.

² ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص 70

³ سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 97.

3-1-1-3- تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات: فعلى الجزائر أن تفكر جديا في هذه النقطة قبل

انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لأنه كما هو معروف فان هناك هيمنة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية حيث تشكل 97% من حجم الصادرات ، و الجدير بالذكر هنا أن المحروقات لم تتدرج لحد الآن تحت مظلة أ ل OMC فهي مازالت تخضع لرسوم جمركية و غير جمركية. في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تشكل في أفضل الأحوال 3%. و الجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (11): تطور الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الواردات	9,173	12,009	18,308	21,456	39,479	40,473	46,801
الصادرات خ م	612	722	788	1,060	1,890	1,530	2,180
الميزان التجاري	-8,561	-11,287	-17,520	-20,396	-37,589	-38,943	-44,621

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من

Rapport sur L'état economique et social de la nation 2011-2012 ; conseil national economique et social ; Mai 2013, P93.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الارتفاع المتزايد للواردات الجزائرية من سنة إلى أخرى ، و هذا راجع لزيادة الاستهلاك الداخلي لتدعيم برامج الدولة حيث و صل إلى 46 مليار \$ في 2012 . كما نلاحظ كذلك زيادة للصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 612 مليون \$ سنة 2000 إلى 2 مليار \$ سنة 2012 . لكن رغم ذلك فان حصيلة الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات سجلت قيمة سالبة على طول الفترة الممتدة من 2000 الى 2012، و هذا يعني أن الصادرات خارج المحروقات لم تسجل نسبة كبيرة بالمقارنة مع إجمالي الصادرات.

فمشكلة الصادرات الجزائرية هي مشكلة هيكلية و ليست ظرفية، فمنذ فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة و الإحلال محل الواردات في سبعينيات القرن الماضي دخلت الجزائر في نفق الاعتماد المطلق على صادرات المحروقات ، فعلى الرغم من إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات بموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996¹ و الغرض منه تقديم مساعدات مالية تتمثل في قيمة 80% للمعارض الدولية و 80% لتكاليف النقل ، إضافة لتقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق و تحسين النوعية . غير أن كل هذه

¹ عجلة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 258.

الإجراءات لم تأتي بالنتائج المرجوة ، و بقي قطاع المحروقات يسيطر على هيكل الصادرات الجزائرية. لذلك الجزائر وهي على أبواب الانضمام إلى OMC يجب عليها التفكير جديا في انتهاج سياسة من اجل تنمية القدرات الصناعية و البشرية من اجل رفع هذا التحدي و زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة و أن الجزائر اليوم تعيش في بحبوحة مالية ، وهذا طبعا لن يحدث إلا بتشجيع القطاع الخاص.

3-1-1-4- قدرة السلع المحلية على المنافسة من حيث السعر و الجودة: فبمجرد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف تنهال السلع الأجنبية على الأسواق المحلية نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء القيود الكمية. و المواطن المحلي طبعا عندما تتوفر له عدة خيارات فانه سوف يختار المنتج الأفضل والذي يتواءم مع قدرته الشرائية ، و هو ما لا ينطبق على المنتجات المحلية التي لا تمتلك ميزة تنافسية مع مثيلتها الأجنبية ،و إن وجدت فهي بعيدة عن تطبيق معايير الجودة العالمية ISO . و هو ما سوف يقضي على الصناعات المحلية القليلة و يعرض الاقتصاد الوطني إلى نكسات كبيرة خاصة من جانب ارتفاع معدلات البطالة.

لذلك على الجزائر أن تفكر منذ الآن و قبل الانضمام إلى المنظمة عن سبل و استراتيجيات ناجعة لتجاوز هذا التحدي .

المطلب الثاني: التحديات التي على الجزائر تجاوزها بعد الانضمام إلى OMC

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يعني أنها وصلت إلى بر الأمان ، و لكن هناك مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها ، إذا أرادت تعظيم مكاسبها و تقليل الخسائر إلى أقصى حد.

3-1-2-1-3- الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي: يشكل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و اندماجها في تيار التحرير تحديا كبيرا، و هذا من خلال الآثار المتوقعة . فعلى الرغم الآثار الايجابية و المكاسب التي قد تحققها ، إلا أن المخاوف تزداد من إمكانية تغلب الآثار السلبية نتيجة الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

ففي النهاية فالدول المتقدمة تحاول من خلال هذه المؤسسات التي أوجدتها و منها ال OMC بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية و إجبارها على التكيف طوعا أو كرها.

لذلك فالجزائر يجب أن تكون متفطنة من هذا الجانب ، و تحاول فرض نفسها و الاستفادة إلى أقصى حد، و لا تبقى تتفرج فقط من بعيد. فالهدف ليس في النهاية الانضمام بحد ذاته ، و لكن البحث عن تعظيم مكاسب الانضمام .

لذلك يجب استغلال كفاءة كل الأجهزة الوطنية لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي، كما يجب القيام بدراسات اقتصادية متخصصة، لتوضيح نقاط القوة و نقاط الضعف في الأسواق المحلية المفتوحة للاستثمارات الأجنبية. ومن ثم اقتراح السبل المثلى للتعامل مع مبادئ النظام التجاري العالمي، وكيفية استثمار الميزات النسبية في الأسواق المحلية و العالمية، وكيفية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في الحصول على التقنيات لتطوير القطاعات المحلية المختلفة.

3-2-1-2- انخفاض مداخل الخزينة: الرسوم الجمركية هي مصدر مهم من مصادر تمويل الخزينة، و التي تبلغ حوالي 2 مليار دولار سنويا . و بدخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فسوف تلتزم بتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية ب 24%¹، وهذا التخفيض و إلغاء الحواجز الجمركية سوف يؤدي إلى الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية .

غير أن تخفيض الرسوم الجمركية إذا ترافق بإصلاحات حقيقية تحسن البيئة الاقتصادية الوطنية ، فسوف يكون بالعكس مصدر لزيادة مداخل الخزينة نتيجة لزيادة حركة السلع و الخدمات على مستوى التجارة الخارجية ، كنتيجة لانضمام الجزائر إلى الفضاء التجاري الدولي بدل أن يكون سبب في خسائر معتبرة .

¹ فيصل بهلولي، « التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروجزائرية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية»، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 117.

3-1-2-3- القدرة على المشاركة و التفاوض لحماية المصالح الوطنية¹: وجود الجزائر داخل المنظمة العالمية للتجارة يجب أن ينعكس عليها ايجابيا من الناحية الاقتصادية ، إضافة إلى إعطائها القدرة بالمشاركة مع بعض الدول داخل المنظمة على توجيه مسارات القرارات و تفعيل سبل إطلاق المبادرات، والتفاوض بشأن مصالحها من خلال المشاركة الفعالة في جميع القضايا التي تطرحها المنظمة للنقاش. كما تحاول الاستفادة من الهيئات التابعة للمنظمة كهيئة فض المنازعات للدفاع عن مصالحها الخاصة.

ففي العصر الحالي و الذي تغلب عليه ميزة قيام التكتلات في كل مكان ، فانه حتى في داخل المنظمة نجد تكتل العديد من الأقطاب لأجل مواجهة الدول الكبرى(الو.م.أ ، الاتحاد الأوروبي، اليابان) و الدفاع عن مصالحها الخاصة. و من ابرز هذه التكتلات اتحاد دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) و هي تشكل مجموع الدول الصاعدة ، التي أصبحت تقف كسد منيع في وجه القوى الكبرى و تمكنت في العديد من الجولات فرض قراراتها و الدفاع عن مصالحها الخاصة.

لذلك على الجزائر في حال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تحاول الدخول في تكتل يمكنها من فرض نفسها و خدمة مصالحه الوطنية.

إذن فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض عليها العديد من التحديات ، و على رأسها تعديل منظومتها التشريعية و زيادة الصادرات خارج المحروقات، لذلك فعليها أن تحاول جاهدة و بمختلف السبل أن تتجاوزها وهذا قبل الانضمام إلى المنظمة، لأن ذلك يشكل الضمان الوحيد لإمكانية الاستفادة من فرص الانضمام و تجاوز التداعيات المتوقعة.

¹ مقابلة مع السيد، مدير مديرية الاتفاقات التجارية الجهوية و التعاون، 09 أبريل 2014، الساعة 10:00، بتصرف من الطالبة.

المبحث الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للاستفادة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

فالجزائر منذ تقديمها لطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كانت مدركة لحجم التحديات التي تواجهها . فحاولت من خلال مختلف السبل إلى إجراء إصلاحات و تعديلات حقيقية في البنية الاقتصادية الوطنية من اجل تسريع الانضمام ، إضافة إلى تعظيم المكاسب وتقليل حجم الخسائر المنتظرة.

المطلب الأول: تعديل القوانين و التشريعات

تنص المادة 16 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على « أن يضمن العضو موافقة قوانينه وتنظيماته و إجراءاته الإدارية مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الملحقة باتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة». و هذا يعني أن كل دولة عضو في المنظمة يجب أن تتواءم قوانينها وتشريعاتها مع القانون الداخلي لل OMC . لذلك فالجزائر منذ إيداعها طلب الانضمام إلى الجات قامت بعدة تعديلات في منظومتها القانونية ، و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

3-2-1-1-الإصلاحات الجمركية: قد قامت الجزائر بعدة تعديلات تشريعية مست مصلحة الجمارك أهمها:

✓ تبني أحكام الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع و تقصي و قمع المخالفات الجمركية و ملاحقتها (1، 2، 3 و 9) المبرمة في نيروبي بتاريخ 9 جوان 1977¹.

✓ تبني النظام المنسق لتصنيف وترميز البضائع المبرمة في جوان 1983 ، و دخلت حيز النفاذ في 1 جانفي 1988².

✓ تعديل قانون الجمارك بموجب القانون رقم 98-10 ، المؤرخ في 22 أوت 1998³ .

✓ تبني أحكام اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية، المبرمة في بروكسل بتاريخ 26 جوان 1999⁴.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاتفاقية المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-86 المؤرخ في 19 أفريل 1988، جريدة رسمية، العدد 16، الصادرة في 20 أفريل 1988.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام المصادق عليه بموجب القانون رقم 91-09 المؤرخ في 27 أفريل 1991، جريدة رسمية، العدد 20، الصادرة في 1 ماي 1991.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 98-10 ، المؤرخ في 22 أوت 1998 جريدة رسمية ، عدد 61 ، الصادرة في 23 أوت 1998.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاتفاقية المصادق عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-447، المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، جريدة رسمية، عدد 2، الصادرة في 7 جانفي 2001.

✓ تأسيس التعريفات الجمركية الجديدة، حيث تم تحديد ثلاثة نسب للحقوق الجمركية وهي (5%، 15%، 30%)، وهذا بموجب الأمر رقم 01-02، المؤرخ في 20 أوت 2001¹.

و هذا ما يدل على أن إصلاحات جذرية قد أدخلت على التشريعات و الإجراءات الجمركية المعتمدة، قصد إجراء التصحيحات الضرورية لمواكبة التطورات الحاصلة على الساحة الدولية . غير انه من الضروري تدعيم القطاع بإصلاحات أخرى.

3-1-2-2- الإصلاحات المصرفية: حيث حاولت الجزائر من خلال هذه الإصلاحات تحديث المنظومة المصرفية و ملائمتها مع المتغيرات الدولية و تتمثل هذه الإصلاحات أساسا في:

✓ إصدار القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988²، المعدل و المتمم للقانون 86-12 و الذي جاء فيه إعطاء الاستقلالية للبنوك ، كما نظم العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.

✓ قانون النقد و القرض و هو القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990³، و الذي الاستقلالية للبنك المركزي عن وزارة المالية ، كلف بتسيير السياسة النقدية و سمي ببنك الجزائر ، كما سمح هذا القانون بإنشاء بنوك خاصة .

✓ إصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 ، و الذي جاء لعلاج النقائص المسجلة في قانون النقد و القرض ، حيث قام بتعديل تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية، بهدف تدعيم صلاحيات بنك الجزائر و ضمان حماية أموال المودعين⁴.

✓ التنظيم رقم 01-04 الصادرة في 04 مارس 2004⁵، و الذي جاء لرفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-02، المؤرخ في 20 أوت 2001، جريدة رسمية عدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، جريدة الرسمية، عدد 4، الصادرة في 27 جانفي

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، جريدة الرسمية، عدد 16، الصادرة في 14 أفريل 1990.

⁴ عبد الرزاق حبار، «تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، عدد 9، 2013، ص 60

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التنظيم رقم 01-04، ج ر، عدد 15، الصادرة في 14 مارس 2004.

إلا أنه رغم كل هذه الإصلاحات فإن القطاع المصرفي في الجزائر مازال متأخر بعض الشيء ، و لا نستطيع أن نلمس استقلاليتته كما هو معمول به في كل أنحاء العالم، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية. لذلك فهذا القطاع ما يزال في حاجة إلى كثير من الإصلاحات حتى يستطيع التواء مع التغيرات الدولية المعاصرة.

3-2-1-3- قوانين تشجيع الاستثمار: نظرا لان الاستثمار يعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد سعت

الجزائر إلى ترقية و تشجيعه منذ تحولها إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينيات وهذا من خلال:

✓ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، والذي منح حرية الاستثمار (إنتاج سلع أو خدمات) سواء كان محليا أو أجنبيا. و قد نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات و دعمها¹.

✓ الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي عمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و قد تبنى هذا القانون 4 مبادئ هي: مبدأ حرية الاستثمار، رفع لقيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم ، و حرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه و التحكيم الدولي.

✓ الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، و الذي جاء لتعديل قانون 2001 و أهم ما جاء فيه: معاملة المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين ، في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار ، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية².

إن إصدار هذه التشريعات و القوانين يدل رغبة الجزائر الحقيقية في جلب الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، إلا أن قوانين الاستثمار الأخيرة التي تم إصدارها خاصة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 قد أثارت الكثير من الجدل ، و هذا ما يجعلها في حاجة إلى إعادة دراسة و تقييم من قبل السلطات المعنية.

¹ حمدي فله، حمدي مريم، « الاستثمار الأجنبي المباشر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق»، مجلة المفكر، العدد 10، 2014، ص 337.

² نفس المرجع: ص 338.

3-2-1-4- حقوق الملكية الفكرية: نظرا للأهمية التي توليها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لجانب حقوق الملكية الفكرية، فقد قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات في هذا المجال أهمها:

✓ صادقت الجزائر على اتفاقية بيرن «المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية و الفنية» سنة 1997، و هذا ما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية¹.

✓ الأمر رقم 04-03² المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.

✓ الأمر رقم 05-03³ المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، و المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة.

✓ الأمر 06-03⁴ المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، و المتعلق بالعلامات التجارية.

✓ الأمر 07-03⁵ المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، و المتعلق ببراءات الاختراع.

فمن حيث القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية يتضح عدم وجود قصور فيها كما أنها متوائمة مع القوانين الدولية، إلا انه كما لاحظنا في المبحث السابق فانه يوجد صعوبة في تطبيقها على ارض الواقع. و هو ما يستدعي البحث عن حلول سريعة لتجاوز ذلك.

من خلال تتبع مسار الإصلاحات وحزمة التعديلات التشريعية التي قامت بها الجزائر ، يتضح المسعى الحقيقي للسلطات الجزائرية ونيتها الصادقة في تعديل قوانينها و موائمتها مع القوانين الدولية ، إلا أن هناك بطئ في إصدارها و تنفيذها على ارض الواقع و هذا ما اثر على نجاعتها ، غير أن الاستمرار في وتيرة هذه الإصلاحات سوف يكون له على الأكد نتائج ايجابية في المستقبل.

¹ جميلة الجوزي , « ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة », مجلة الباحث, عدد 11, 2012 , ص228.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 04-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003, جريدة رسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 05-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003, جريدة رسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003, جريدة رسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003, جريدة رسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.

المطلب الثاني: عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تعد منطقة التبادل الحر من التنظيمات الجهوية التي يسمح بها اتفاق الجات في مادته 24 . لذلك لجأت الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية فعالة لإقامة منطقة تبادل حر معه، بغرض تطوير التجارة الخارجية معه خاص خارج المحروقات ، و الاستفادة من التكنولوجيا و الخبرات اللازمة لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية ، و بالتالي تطوير الاقتصاد الوطني ككل. كما تضمن هذا الاتفاق تصريح من الاتحاد الأوروبي حول تدعيمه و أعضائه للانضمام السريع للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3-2-2-1- مضمون اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر: وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري ، مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 5 سنوات ، و كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية و رفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية¹. و قد استفادت الجزائر في هذا الإطار من 4 بروتوكولات (1978-1996) وهي:

- البروتوكول المالي الأول(1978-1981): بمبلغ 114مليون ايكو منها 44 مليون ايكو في شكل إعانات مالية ، و الباقي في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.
- البروتوكول المالي الثاني(1982-1986): بمبلغ 151 مليون ايكو ، منها 44 مليون ايكو في شكل إعانات و الباقي قروض ممنوحة.
- البروتوكول المالي الثالث(1987-1991): بمبلغ 239 مليون ايكو ، منها 56 مليون ايكو في شكل إعانات و الباقي قروض ممنوحة.
- البروتوكول المالي الأول(1992-1996): بمبلغ 350 مليون ايكو ، منها 70 مليون ايكو كإعانات مالية و الباقي في شكل قروض.

إلا أن المحاولات الرسمية لإقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر تجسدت في ما بعد "مؤتمر برشلونة " سنة 1995. حيث بادرت الجزائر إلى بدا مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 ، و قد عرفت هذه المفاوضات مسيرة طويلة (12جولة) للوصول إلى اتفاق نهائي ، بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية.

¹ سميحة عزيزة، «الشراكة الأوروبية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة»، مجلة الباحث، العدد 9،

الفصل الثالث:التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دعائم الاندماج الايجابي فيها

و قد تم التوقيع الفعلي على الشراكة الاوروجزائرية في 2001/12/19 بمقر اللجنة الأوروبية في "بروكسل"، و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. و قد احتوى اتفاق الشراكة على 8 محاور ، يتمثل الشق الاقتصادي فيها ب:

- تعهد الطرفان على دعم التعاون الاقتصادي من اجل ضمان المصالح المشتركة وفق مبدأ الشراكة التي تم الاتفاق عليها.

- إعطاء الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية للجزائريين نفس الامتيازات التي يتمتع بها الممولون الأوروبيون، فيما يخص الخدمات العابرة للحدود و التمثيل التجاري.

- إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري، و هذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاق حيز النفاذ. و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(12): وتيرة التفكيك الجمركي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك	عدد المنتجات
01	المواد الأولية، معدل التعريف لها يتراوح بين 5% و 15%	إلغاء فوري للتعريف بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	2034
02	المنتجات النصف مصنعة، التجهيزات الصناعية	يبدأ التفكيك بسنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و يمتد على مدى 5 سنوات بنسبة تفكيك 20% سنويا أي في 2012	1095
03	المنتجات التامة الصنع (مصنعة)	يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، على مدى 10 سنوات بنسبة تفكيك 10% سنويا أي حتى 2017	1860

المصدر: وزارة التجارة، يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريف الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، 28-2012-08 .

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر قامت بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من المواد الأولية لدول الاتحاد الأوروبي منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 2005 ، و هذا رغبة في إعطاء المنتجات الجزائرية ميزة تنافسية حيث أن هذا يسمح بانخفاض أسعار المنتجات الوطنية نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية المستوردة. أما بالنسبة للمنتجات النصف المصنع و المصنعة فقد مددت فترة التفكيك النهائي للرسوم الجمركية عليها إلى غاية 2012 و 2017 على التوالي ، وهذا من اجل إعطاء فرصة للمنتجين المحليين لتحسين منتجاتهم حتى تستطيع منافسة السلع الأوروبية المستوردة.

3-2-2-2- الأهداف الاقتصادية لإتفاق الشراكة الاوروجزائرية : طبعا لكل طرف من أطراف الشراكة سواء الجزائر أو الاتحاد الأوروبي أهدافه الخاصة التي أدت به إلى إقامة هذا الاتفاق.

✓ الاتحاد الأوروبي: فدل الاتحاد كانت تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها و هو ما رأته في السوق الجزائرية.

✓ الجزائر: الجزائر كانت تهدف من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها ما يلي¹:

1- الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة ، وذلك عن طريق البحث و التطوير في إطار منسق مع الجانب الأوروبي.

2- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على التمويل المحصل من برنامج " ميدا " للتأهيل، و بالتالي الحصول على قروض إضافية و تحسين سياسة الاستثمار.

3- دعم السياسة المتبعة في الجزائر و الرامية إلى تحقيق تطور اقتصادي و اجتماعي.

4- الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، و تطوير الكفاءات اللازمة لتحسين التسيير.

5- تشجيع الاستثمار الخاص و التعاون الصناعي.

6- تطوير الصادرات خارج المحروقات.

¹ بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة أور وجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 10.

3-2-2-3- نتائج اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري: لقد استفادت الجزائر في إطار برنامج " ميدا II " الممتد للفترة ما بين 2000-2004 بمبلغ 74 مليون أورو و هذا من أجل تقوية القطاع الخاص . و الجدول التالي يوضح توزيع هذا المبلغ على طول الفترة.

جدول رقم(13): المساعدات المالية في إطار برنامج " ميد ا II " للجزائر

الوحدة: مليون أورو

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	الدفع	نسبة الدفع
المبالغ المخصصة	30.2	60	50	41.6	51	232.8	74.7	32.1%

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر: تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاوروجزائرية،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 5،جوان 2009،ص 45.

من خلال الجدول نلاحظ إن المبلغ الذي كان مخصص للجزائر كاللتزام هو 232.8 مليون أورو، إلا أن المبالغ المدفوعة قدرت ب 74.7 مليون أورو أي بنسبة 32.1%، وهذا المبلغ طبعاً غير كافٍ لتأهيل الصناعي في الجزائر .

ما يمكن استخلاصه من برنامج الدعم المالي في إطار " ميدا " من قبل الاتحاد الأوروبي ، أن مبالغه تعتبر ضعيفة مقارنة مع الخسائر التي سوف تتكبدها الجزائر من خلال التفكيك الجمركي. حيث وصلت هذه الخسائر إلى ما يقارب 118 مليار دج في 2013 و يتوقع أن تصل إلى 188,8 مليار دج في 2018 وهو التاريخ التفكيك النهائي للرسوم الجمركية على المنتجات المصنعة.

إضافة إلى هذا فقد زادت الواردات من السلع من دول الاتحاد الأوروبي، و التي لم يقابلها زيادة في صادرات الجزائر خاصة خارج المحروقات نحو هذه الدول. والجدول التالي يوضح تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 2001 و 2013

الجدول رقم(14): الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (2001-2013)

الوحدة:مليار دولار

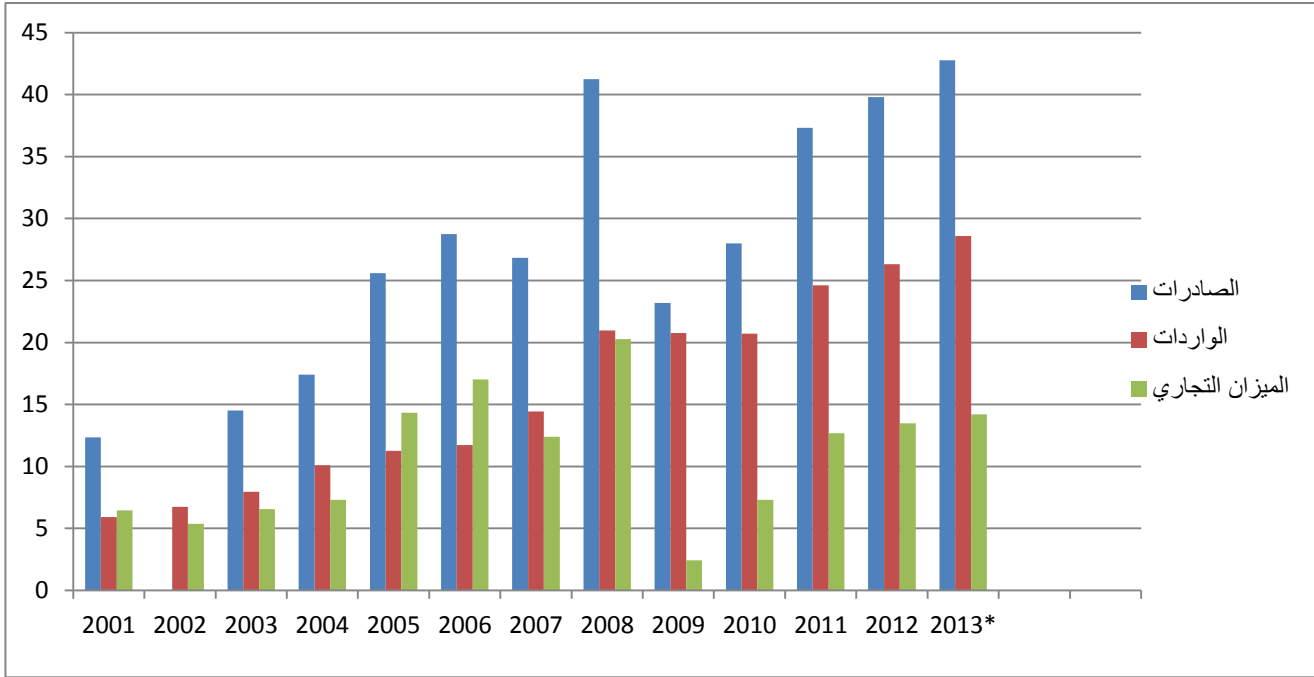
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	12,34	12.1	14,5	17,4	25,59	28,75	26,83	41,25	23,19	28	37,31	39,80	*42,77
الواردات	5,90	6,73	7,95	10,1	11,25	11,73	14,43	20,98	20,77	20,7	24,62	26,33	*28,58
الميزان التجاري	6,44	5,37	6,55	7,3	14,34	17,02	12,4	20,27	2,42	7,3	12,69	13,47	*14,19

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(Algex). www.Algex.dz

* إحصائيات 2013 هي عبارة عن إحصائيات تقديرية

و لتوضيح أكثر لمعطيات الجدول ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم(3): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (2001-2013)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من الملاحظة الأولية للشكل يتضح انه في صالح الجزائر لان الميزان التجاري موجب على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013 ،إلا أننا إذا دققنا فيه نلاحظ تراجع قيمة الميزان التجاري من 20,27 مليار \$ سنة 2008 إلى 14,19 مليار \$ في 2013 و هذا بسبب انعكاسات الأزمة المالية ، التي أدت بدول الاتحاد الأوروبي إلى تقليل وارداتها، كما أن معظم الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي هي محروقات، ومع ذلك لم تشهد تطورا كبيرا منذ دخول اتفاق الشراكة حيز النفاذ حيث زادت من سنة 2005 إلى سنة 2013 بحوالي 60%. أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فهي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى ، كما أن إمضاء اتفاق الشراكة أدى إلى تضاعفها حوالي مرتين و نصف ما بين سنتي 2005 و 2013، إذ انتقلت من 11,25 مليار \$ سنة 2005 إلى 28,58 مليار \$ سنة 2013.

ولكن هذه الزيادة في الواردات من دول الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر التي لم يقابلها زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، هو ما دعى الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي من أجل طلب تمديد التفكيك النهائي للرسوم الجمركية من 2017 إلى 2020¹. على أمل أن تكون هذه الفترة كافية للمنتجين المحليين للرفع من كفاءة و مستوى المنتج المحلي، حتى يتمكن في المستقبل من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة.

و عليه يمكن أن نستنتج أن أهداف هذه الشراكة كانت طموحة و معتبرة ، غير أن النتائج لم تكن في حجم التوقعات . فبعد حوالي 10 سنوات من دخول الشراكة حيز التنفيذ فان الاستثمارات الأوروبية لم تتزايد بالصورة المتوقعة نحو الجزائر . كما أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد من نقل التكنولوجيا من الشركات الأوروبية كما كان متفق عليه ، و المساعدات المالية الموجهة من دول الاتحاد الأوروبي لتأهيل القطاع الصناعي الوطني لم تكن في مستوى التطلعات ، و هو الشيء الذي لم يساهم في تطوير الصادرات خارج المحروقات. بل و الأكثر من هذا فان اتفاق الشراكة الاوروجزائرية أصبح من الأسباب المعرقة لتقدم مسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، لان الأعضاء الآخرين في المنظمة طالبوا الجزائر بمنحهم نفس الامتيازات التي منحت لدول الاتحاد الأوروبي.

لذلك يجب على الطرف الجزائري إجراء مراجعة سريعة لبنود اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، وهذا إذا رغب في تحصيل نتائج ايجابية على المدى المتوسط و الطويل ، كما يجب عليه التفكير في إمكانية الاندماج مع دول المنطقة التي هي طرف في اتفاق الشراكة الاورومتوسطية ، حتى تشكل معا قوة بإمكانها التفاوض مع الطرف الأوروبي من أجل تحصيل اكبر قدر من المكاسب، إضافة إلى تبني استراتيجيات واضحة من أجل رفع كفاءة القطاع الصناعي و هو ما سوف ينعكس على النسيج الاقتصادي ككل.

¹ مقابلة مع السيد: مدير المديرية الفرعية للاتحاد الأوروبي , وزارة التجارة, 22 أفريل 2014, على الساعة 14:30.

المطلب الثالث: الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في العصر الحالي والذي تسيطر عليه فلسفة التكتلات، فان الجزائر وهي على أبواب الانضمام إلى OMC بدأت بالتفكير جديا في إقامة تكتلات إقليمية ، باعتبارها احد العوامل لمواجهة التحديات الناجمة عن الانضمام إلى ال OMC . فبحكم الانتماء الجغرافي و تشابه الأوضاع و الظروف الاقتصادية ، قررت الجزائر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " GAFTA " .

3-2-3-1- نشأة GAFTA:قررت الدول العربية في القمة العربية المنعقدة في القاهرة(جويلية 1996) إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و كلفت المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية بإنشائها و متابعتها¹.وفي فيفري 1997 اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1317 المتعلق بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، على أن تدخل حيز التنفيذ في 1998/01/01 . و قد تم الاتفاق على إقامة المنطقة خلال فترة 10 سنوات، على أن يتم خلال هذه السنوات الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بنسبة متساوية، تقدر ب 10% سنويا لتصل إلى صفر بحلول 2007. و بلغ عدد الدول المنظمة إليها 19 دولة، و قد انضمت الجزائر إلى المنطقة في 2009/01/01 باعتبارها الخيار الثاني بعد الاتحاد الأوروبي. و لكن لان الجزائر التحقت متأخرة بالمنطقة فقد أجبرت على الإلغاء المباشر للرسوم الجمركية المستوردة من دول المنطقة.

3-2-3-2- أهداف إنشاء GAFTA: لقد اتفقت الدول العربية على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحقيق أهداف منها:

- 1- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية من خلال الرسوم و القيود المختلفة.
- 2- الاستفادة من التجارب العربية المختلفة.
- 3- تشجيع الاستثمار و انتقال رؤوس الأموال و إقامة المشاريع المشتركة.
- 4- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية فيما بين الدول العربية الأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- 5- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- 6- وضع أسس لقيام كتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

¹ سليمان ناصر، « التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة الجزائر-» , مجلة الباحث, عدد 1, 2002, ص 91.

3-2-3- نتائج انضمام الجزائر إلى GAFTA: إن الأهداف الطموحة التي سطرته الدول الأعضاء في المنطقة ، إضافة إلى انفتاح الجزائر على العالم الخارجي و رغبتها في فرض نفسها على الساحة الدولية ، و أن تكون لها مكانة في المنطقة العربية، جعلها تفكر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2009. فبالنظر لتشابه الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء مع الجزائر رأت أن بإمكانها تحقيق نتائج ايجابية بالانضمام له على عكس ما حدث معها في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية. إلا أن التحاق الجزائر المتأخر بالمنطقة جعلها لا تستفيد بالدرجة التي كانت متوقعة¹، فمع توقيع الاتفاقية انهالت السلع من الدول العربية الأعضاء على السوق الجزائرية، دون أن يقابلها زيادة في صادرات الجزائر نحو هذه الدول. و الجدول التالي يوضح ذلك.

¹ مقابلة مع السيد: مدير المديرية الفرعية لمنطقة التبادل الحر العربية و الاتحاد الإفريقي, وزارة التجارة, 21 أبريل 2014, الساعة 09:30, بتصرف من الطالبة.

الجدول رقم(15): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر و بلدان GAFTA(2000-2013)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	309	590	498	615	928	1039	1106	1239	2423	1421	1975	2396	3031	3618
الواردات	196	251	493	538	694	604	728	905	1100	1567	1806	2451	2362	3439
الميزان التجاري	113	339	5	77	243	438	378	334	1323	146 -	169	55 -	669	179

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(Algex) www.Algex.dz/

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن الميزان التجاري بين الجزائر و بلدان GAFTA كان موجبا حتى سنة 2008 غير أن معظم الصادرات تمثلت في المحروقات ، فقد بلغ حجم الصادرات خارج المحروقات في 2008 حوالي 135¹ مليون\$ أي فقط 5,5% من حجم الصادرات الكلية للمنطقة (وتتمثل هذه الصادرات أساسا في الزنك، الاسمنت،نفايات حديدية،قطع غيار السيارات،بعض الخضر و العجائن) . كما يمكن أن نلاحظ زيادة في الصادرات من دول المنطقة إلى الجزائر خاص بعد انضمام الجزائر للمنطقة سنة 2009، و هي السنة التي سجل فيها الميزان التجاري خسارة لأول مرة. و أمام هذه الوضعية لجأت الجزائر في 2010/01/01 إلى وضع قائمة سلبية تضم تقريبا معظم السلع المستوردة من دول المنطقة² ، وهو الشيء الذي أدى بالميزان التجاري إلى تسجيل نتيجة ايجابية في 2010.

¹ ألجكس، الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول 2009،- سبتمبر 2009، ص3
² مقابلة مع السيد: مدير المديرية الفرعية لمنطقة التبادل الحر العربية و الاتحاد الإفريقي،وزارة التجارة، 21 أفريل 2014، الساعة 09:30، بتصرف من الطالبة

فرغم محاولة الدول العربية تشكل كتل فيما بينها يضاهي التكتلات الكبرى ، و تتمكن من خلاله في فرض نفسها على الساحة الاقتصادية العالمية ، إلا أنها لم تتمكن لحد اليوم من تحقيق ذلك فحجم التجارة فيما بينها لم يتجاوز 10% من حجم تجارتهم الإجمالية. كما أن الاتحاد الأوروبي يبقى دائما الشريك الأول للجزائر في مجال التجارة(انظر الملحق رقم5).

و الجزائر رغم أن تجربتها مازالت جديدة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تكن على قدر التطلعات ، لذلك فعلى الجزائر أن تعمل جاهدة للاستفادة من هذا التكتل في تحسين منتجاتها المحلية من جهة ، و جذب الاستثمارات العربية من جهة أخرى خاصة الخليجية .لان هذا سوف يؤدي إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية و بالتالي ضمان اندماجها الايجابي في الاقتصاد العالمي.

كما يجب على هذه الدول العربية تعزيز التكامل العميق، وذلك عن طريق تجاوز التكامل السطحي الذي يعتمد على تبادل السلع من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،إلى تنسيق المؤسسات و القوانين و القواعد التنظيمية بغية تسهيل التكامل الاقتصادي الشامل.الذي يمكن أن يحسن من الأداء الاقتصادي للدول العربية على الساحة الدولية من جهة ، و يجعل من اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد اندماجا موفقا يعود عليها بأكبر قدر من الفوائد لا الخسائر .

المبحث الثالث: دعائم الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة

إن التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عديدة و متنوعة، و الجزائر تدرك فعليا حجم التحديات التي تنتظرها، لذلك حاولت حلها أو على الأقل التقليل من أضرارها، و هذا من خلال عدة وسائل. تتمثل أساسا في التغييرات التشريعية التي أجرتها ، إضافة إلى الدخول في تكتلات لحماية مصالحها. إلا أن هناك العديد من الإجراءات التي مازال بإمكان الجزائر اتخاذها لحماية اقتصادها الوطني و تحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تفعيل دور الدولة

إن للدولة دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية، و هذا من خلال مختلف أجهزتها و مؤسساتها، إذن فمسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدولة الجزائرية من اجل تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و تخفيف الأضرار إلى أقصى حد وهذا من خلال عدة إجراءات نوجزها فيما يلي:

3-3-1-1- عدم التسرع في الانضمام إلى المنظمة¹: فعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت من مختلف الخبراء و المختصين ، إلى طول الفترة التي أمضتها الجزائر في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة. والتي تقدر بأكثر من 25 سنة منذ تقديم أول طلب للانضمام إلى الجات سنة 1987. كما أن العديد من الدول التي تملك اقتصاد أهدش من الاقتصاد الوطني ، و قدمت طلب الانضمام إلى المنظمة بعد الجزائر هي اليوم أعضاء فيها. فلا يجب التأثر بكل هذه الانتقادات،أو تقديم المزيد من التنازلات من اجل تسريع الانضمام إلى المنظمة. بل يجب أن نضع دائما صوب أعيننا المصلحة الوطنية ، فرغم أن الانضمام إلى OMC أصبح خيارا لا رجعة فيه و ضرورة فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية ، إلا أن السير بخطى ثابتة للانضمام إلى المنظمة أمر مطلوب، وهذا حتى تتمكن الجزائر من تهيئة مؤسساتها و بيئتها لتتواءم مع المنافسة الخارجية.حيث أن هناك العديد من نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، و التي يجب تجاوزها أولا قبل الانزواء تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة. فالعبرة في النهاية ليست بالانضمام إليها، و إنما بحجم المكاسب و الايجابيات التي يمكن أن تجنيها من خلال هذا الانضمام.

¹ سليم سعداوي، مرجع سابق، ص104.

3-3-1-2- تطوير البيئة التشريعية الحالية: لقد قامت الجزائر منذ تقديمها لطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالعديد من التعديلات في نصوصها القانونية و التنظيمية، كما تبنت العديد من الإصلاحات إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب. ولأن تأهيل التشريعات و القوانين يعد عامل مهم لتحقيق المكاسب المرغوبة من الانضمام إلى OMC ، فهنا يأتي دور الدولة لعمل إصلاحات تشريعية تشمل قوانين تتعلق أساسا بجانب الاستثمار لدوره الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، مع إجراء إصلاحات في الجانبين المالي و المصرفي لان الجزائر تعرف تأخرا كبيرا فيهما، إضافة إلى تأهيل المنظومة المؤسسية للاقتصاد الجزائري تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة و الشفافية و العدالة، بما يساعد على رفع كفاءة أداء المؤسسات و فعالية السياسات . لكن شريطة أن تتميز هذه القوانين بالوضوح و الشفافية و عدالة التطبيق، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تقليص الآثار السلبية الناتجة عن انتشار آليات الفساد الاقتصادي ، التي ساهمت في إخفاق الكثير من السياسات و المؤسسات¹.

3-3-1-3- تبني استراتيجيات اقتصادية فعالة و إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية:إن عملية الانضمام إلى OMC تتطلب دراسة معمقة للسياسات الوطنية المطبقة، و تحديد المنسجمة منها مع مبادئ النظام التجاري العالمي، مع محاولة تعديل و تكييف السياسات الغير منسجمة و هذا من خلال:

✓ العمل على تطوير و استحداث عدد من الأجهزة التي تعنى بالتجارة الخارجية و ترقيتها، مع تأهيل العاملين فيها . و هذا لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي، و مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة.

✓ تطوير الفروع و الأنشطة الاقتصادية التي يمتلك فيها الاقتصاد الوطني ميزة تنافسية ، خاصة القطاع الزراعي(هناك العديد من الزراعات التي يكتسب فيها الاقتصاد الوطني ميزة تنافسية كالتمور،حمضيات،بعض الحبوب)،مع وضع إستراتيجية قومية شاملة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتعدينية والأنشطة التصديرية لضمان إنتاج قادرٍ على اقتحام الأسواق الخارجية.

¹:نفس المرجع , ص105

✓ تأهيل الإدارة الجزائرية و هذا من خلال تطوير الأساليب التي تتبعها ، لتتحول من إدارة إدارية إلى إدارة اقتصادية قادرة على مواجهة التحديات التي تنتظرها.

✓ إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص، مع فسخ المجال أمام المبادرات الخاصة، عن طريق خلق بيئة استثمارية جيدة من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي، و إيجاد صيغ مناسبة للمشاركة بينهما لأن تأهيل القطاع الخاص يمكن أن يشكل قيمة مضافة للاقتصاد. على أن يحافظ القطاع العام على سيطرته على الفروع الإستراتيجية، مع تطهيره من كافة أشكال الفساد الإداري و المالي¹ و تحريره من الجمود الإداري الذي يعيق حرية المبادرة و التجديد و التطوير.

✓ تطوير النواحي الإجرائية في السوق المالي لدوره في تنشيط الاقتصاد في كل دول العالم، و توفير عنصري الشفافية و الإفصاح في البيانات ، مع ضرورة إتباع القواعد المالية المحلية و الدولية التي تكون أكثر استجابة لمتغيرات السوق.

إلا أن إدراك الجزائر لحجم التحديات التي في انتظارها هو أمر غير كافي ، بل يجب أن تترجم ذلك بأفعال حقيقية، والمتمثلة في مضاعفة وتيرة الإصلاحات و انتهاج سياسات أكثر صرامة.و هذا من اجل الوصول إلى الأهداف و النتائج المرجوة.

¹ نفس المرجع، ص106.

المطلب الثاني: تفعيل أو تشكيل تكتلات اقتصادية

على الرغم من كل الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر، و رغم اعتبار الجزائر واحدة من أهم الاقتصاديات على المستوى الإفريقي و العربي. إلا أن الجزائر منفردة لا يمكنها مواجهة كل التحديات التي في انتظارها في الوقت الحالي الذي تسيطر عليه فلسفة التكتلات، لذلك فعلى الجزائر الآن و أكثر من أي وقت أن تسعى إلى اغتنام فرصة التعاون الاقتصادي في إطار التكتلات الإقليمية لتعزيز اقتصادها ، و تحسين مستوى مؤسساتها بما يتماشى و المتغيرات الدولية . و يعتبر هذا في حد ذاته خطوة مهمة نحو الاستعداد بشكل كامل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3-3-2-1- تفعيل اتحاد المغرب العربي: إن العمل الاقتصادي المشترك لم يعد ضرورة تنموية فحسب، بل أصبح ضرورة مصيرية في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية . لذلك فعلى الدول المغاربية أن تفكر جديا في بناء اتحاد مغاربي فعلي و إنشاء تكتل حقيقي يمكنها من تعزيز قوتها التفاوضية على المستوى الدولي ، إضافة إلى لعب دور فعال ومؤثر في صنع القرارات كما هو الحال بالنسبة للتكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم.

1- نشأة اتحاد المغرب العربي: أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمسة (الجزائر،المغرب، تونس، ليبيا و موريتانيا) في 17/02/1989¹، و هذا في محاولة من جانب هذه الدول الخمسة لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها، على غرار موجة الاتحادات العربية آنذاك . و قد نصت المعاهدة المنشأة للاتحاد على ضرورة إتاحة السبل الملائمة لتوجيه البلدان المغاربية تدريجيا نحو تحقيق اندماج شامل بينها حتى تكسب وزنا نوعيا على المستوى العالمي. كما تضمنت هذه المعاهدة أهداف طموحة يتحتم انجازها خلال أربعة سنوات و تتمثل في²:

- حرية التبادل التجاري.
- إلغاء الحدود الداخلية.
- إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار.
- تحقيق الوحدة الجمركية قبل نهاية1995.

¹ محمد بوبوش، «وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد42، 2008، ص87.

² محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، الدوحة، قطر، 7-8 نوفمبر، 2007، ص4.

مع استكمال إنشاء السوق المغاربية المشتركة عام 2002.

غير أن هذا الاتحاد بقي حبيس الخلافات السياسية أساسا، و عرف توقفه سنة 1995 اثر غلق الحدود البرية بين الجزائر و المغرب.

2- أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي: لقد أصبح تفعيل اتحاد المغرب العربي في الوقت الحالي ضرورة ملحة ، للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية و الاقتصادية الدولية و يظهر هذا من خلال:

- إن قيام اتحاد المغرب العربي سوف يؤدي إلى استخدام أفضل لقدرات التعاون الضخمة من حيث توسع الأسواق ، جذب الاستثمارات.
 - إن تكتل دول المغرب العربي سوف يدعم المركز التفاوضي للاتحاد في تعامله مع المنظمات الدولية و التكتلات الاقتصادية ، كما يمكن دول المغرب العربي من زيادة قدرتها على المساومة في ظل التغيرات العالمية.
 - إن وجود بعض دول الاتحاد داخل المنظمة العالمية للتجارة(تونس، المغرب،موريتانيا) قد يساهم في دفع المفاوضات الجزائرية مع المنظمة إلى الأمام، كما أن تشكل الاتحاد سوف يعطي هذه الدول القدرة على خدمة مصالحها و فرض نفسها داخل المنظمة.
 - بعد إمضاء الدول المغاربية (الجزائر،تونس،المغرب) اتفاق الشراكة الاورومتوسطية مع دول الاتحاد الأوروبي، والنتائج الغير مرضية المحققة لحد الآن من خلال هذا الاتحاد، هذا يفرض عليها إقامة ترتيبات مغاربية مشتركة ، وهذا من اجل ترشيد التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي و تعظيم الاستفادة من هذه الشراكة و التقليل من هدر الإمكانيات و الفرص.
- فعلى الرغم من كل هذه الفوائد التي يمكن أن تجنيها دول اتحاد المغرب العربي من خلال هذا التكتل و الجزائر واحدة منها، و هذا سواء من حيث تطوير هياكلها الداخلية أو من حيث رفع قدرتها التفاوضية. إلا أن هذه الدول المغاربية مازالت تتقاعس و لم تقم بخطى فعلية لدفع هذا الاتحاد إلى الأمام.

3- بؤادر تفعيل اتحاد المغرب العربي: إن كل التغيرات و التحولات على الساحة الدولية ، استطاعت أن توصل دول المغرب العربي إلى قناعة تلزمهم بضرورة التكتل فيما بينها ، و يظهر هذا من خلال بادرة التعاون الاقتصادي بين الجزائر و تونس.

فقد أمضت الجزائر مع تونس اتفاق للتجارة التفضيلية بتونس في 04/12/2008¹، و يهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل و تشجيع تنمية التعاون الاقتصادي و التجاري بين البلدين. و يتضمن الاتفاق إعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري و التونسي الواردة في القائمتين الملحقتين بالاتفاق من كافة الحقوق الجمركية و الرسوم و الضرائب المماثلة، إضافة إلى قائمة ثانية تستفيد من تخفيض في الحقوق الجمركية بنسبة 40%، أما فيما يخص المنتجات الفلاحية و الصناعة الغذائية ، فينص الاتفاق على 25 حصة سنويا و التي تلغى الرسوم الجمركية الخاصة بها نهائيا عند الاستيراد. و قد بدا العمل بهذه الاتفاقية بين الجزائر و تونس في 01/03/2014².

فرما تكون هذه الاتفاقية انطلاقة للتكامل الشامل بين دول الاتحاد ، و قد بدأت من اتفاق تعاون اقتصادي بين دولتين على أن تتضمن لها بقية الدول المغاربية في وقت لاحق ، وهذا يتوقف طبعا على النتائج التي يمكن أن يحققها هذا الاتفاق. فقد حان الوقت للتفكير الجدي و السريع في تنسيق الجهود بين الدول المغاربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المنطقة الحرة المغاربية و تفعيلها على أرض الواقع.

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 10-12 المؤرخ في 11 جانفي 2010، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 17 فيفري 2010، ص3.
² مقابلة مع السيد : نائب مدير مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة، وزارة التجارة، 21 أفريل 2014، الساعة 11:00، بتصرف من الطالبة.

3-2-3-2- التكامل الاقتصادي مع الدول الإسلامية: باعتبار أن العالم الإسلامي هو اشم من العالم العربي ، حيث أن هناك دول إسلامية لكن ليست عربية ، ومع مستويات النمو المتسارعة التي تشهدها الكثير من الدول الإسلامية وعلى رأسها كل من اندونيسيا و ماليزيا التي تعتبر من النمر الأسيوية، و تركيا العائدة من بعيد و التي استطاعت خلال فترة وجيزة أن تجد مكانة لها بين أهم عشر اقتصاديات في العالم. فعلى الجزائر أن تفكر جديا في إقامة تعاون اقتصادي مع هذه الدول، و هذا للاستفادة من تجاربها الرائدة. غير أن إقامة تعاون اقتصادي مع هذه الدول ليس بالأمر السهل ، بل يحتاج الكثير من الوقت و الإرادة . وهذا على أساس أن الدول العربية التي تجمعها العديد من الخصائص كالتقارب الجغرافي و اللغة المشتركة و تشابه الظروف الاقتصادية، لم تستطيع إلى حد الساعة إنشاء كتل اقتصادي حقيقي.

1- الخطوات الأولى للتكامل الإسلامي: لقد بدأت الدول الإسلامية منذ مدة في بعض الخطوات، التي يمكن أن تكون نواة للتكامل الاقتصادي فيما بينها و التي تتمثل في:

✓ **قيام منظمة المؤتمر الإسلامي:** تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط بالمملكة المغربية في 1969/09/25¹، و تضم هذه المنظمة 57 دولة إسلامية و الجزائر طبعا واحدة منها و تهدف هذه المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و العلمية و في المجالات الحيوية الأخرى، و التشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

- إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء و الدول الأخرى.

¹ رفعت السيد العوضي، أثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق، مؤتمر التنمية و التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، مؤتمر التنمية و التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة، مصر، 28-29 افريل 2010، ص20.

و قد أدركت هذه الدول الضرورة إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها, باعتباره إحدى الوسائل الرئيسية التي يمكن من خلالها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية فأقرت عدة اتفاقيات في هذا المجال أهمها:

- قد اقر مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في طرابلس 1977، الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي و التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و دخلت حيز النفاذ في 1981، و الهدف منها تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء حتى يمكن دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية.

- اقر المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية سنة 1981 اتفاقية تشجيع وحماية و ضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، و دخلت حيز التنفيذ في 1988.

و قد أكدت الجزائر في هذا الصدد على ضرورة تشجيع وتسهيل "الاستثمار المنتج" بين دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل مواجهة التحديات المتعددة التي تعترض دولها، ومن ضمن هذه التسهيلات¹: تهيئة أكثر من 40 منطقة صناعية، وتسهيل الحصول على العقار إلى جانب دعم سعر المصادر الطاقوية، وكذا تخفيف الإجراءات الإدارية والأعباء الإجارية. غير أن كل هذا لم يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الواردة من دول المنظمة.

وعليه فبالرغم من الأهداف الطموحة لاتفاقيات المنظمة، و رغم الجهود المبذولة من بعض دولها من وقت لآخر. إلا أن المنظمة لم تستطع ترجمة هذه الأهداف إلى واقع ونتائج ملموسة لتحقيق الفوائد المرجوة لأعضائها، فحتى حجم التجارة البينية بين هذه الدول تبقى دون المستوى المطلوب(انظر الملحق رقم6).

¹ www.al-fadjr.com/ar/national/260251.html, Le 15/05/2014 à 14 :30.

✓ البنك الإسلامي للتنمية(جدة/السعودية): يعتبر البنك الإسلامي للتنمية، من أهم انجازات منظمة المؤتمر الإسلامي في الميدان الاقتصادي. و قد أنشئ هذا البنك في أوت 1974 و بدا عمله في أكتوبر1975.و قد كان إنشائه بمثابة اعتراف و إدراك لحقيقة الدعم المالي ، الذي هو عنصر جوهري للتنمية¹. و يقوم هذا البنك بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات، ومنح قروض للمشروعات الإنتاجية، إلى جانب تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يكمن الهدف الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في:

- تعزيز و دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، سواء بشكل منفرد أو بشكل جماعي.

- كما أسس البنك في 1998 وحدة خاصة لمنظمة التجارة العالمية، و هذا بهدف تحسين القدرات البشرية و المؤسسية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

و ينظم البنك حلقات دراسية و ورش عمل تغطي مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، و هذا بغرض اطلاع الدول الأعضاء على مضمون اتفاقات أ ل OMC و أحكامها، و نشاطات المنظمة، لتتمكن الدول الأعضاء من خدمة مصالحها. مع تقديم البنك لمساعدات فنية للدول الأعضاء متعلقة بـ OMC عند الطلب.

فعلى الرغم من كل برامج و خطط التكامل الإقليمي ، و الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي إلا أنها لم تستطيع تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، و هذا ما يدل على وجود عوائق حدت من فعالية هذه المنظمة و قدتها على تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي و أهمها السوق الإسلامية المشتركة. لذلك على الجزائر و باعتبارها واحدة من أهم الدول على المستوى العربي و الإفريقي أن تساهم في لم شتات هذه الدول الإسلامية ، من اجل دفع النكتل إلى الأمام .وهذا نظرا لكل الفوائد التي يمكن أن تجنيها من خلاله و التي تمكنها من الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

¹ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقرير عن برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، و بناء قدرتها في مجال منظمة التجارة العالمية، الدورة 26 للجنة الكومسيك، إسطنبول، تركيا، 5-8 أكتوبر 2010، ص1

2- سبل تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية: إن الخطوات التي بادرت بها الدول الإسلامية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي تبقى غير كافية للوفاء بمتطلبات التكامل بين هذه الدول لذلك يجب على هذه الدول أن تقوم بخطوات إضافية و التي تتمثل في:

✓ إقامة مشاريع إسلامية مشتركة لتحقيق تنمية اقتصادية مشتركة، من خلال إقامة صناعة تكاملية و إقامة منطقة استثمارية، إضافة إلى السعي للتعاون بين الأسواق المالية لهذه الدول و تطويرها.

✓ تفعيل دور القطاع الخاص من اجل إزالة كل العوائق التي تعترض التكامل على المستوى الإسلامي ، مع تعزيز التبادل التجاري البيني و إقامة بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير.

✓ التنسيق بين النظم المصرفية ، مع انتهاج مبادئ الصيرفة الإسلامية التي أثبتت نجاعتها في كل أنحاء العالم.

✓ توحيد قوانين و تشريعات الاستثمار، وهذا لتشجيع الاستثمارات البينية.

✓ إقامة مركز عربي إسلامي دولي لتوفير المعلومات الاقتصادية و التجارية و المالية حول البلدان العربية و الإسلامية، مع تميزها بالشفافية التامة و ربط هذا المركز بشبكة الانترنت¹، لتسهيل الحصول على المعلومات في إلی مكان و زمان.

✓ إقامة سوق إسلامية مشتركة تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص و البضائع، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي حاليا.

إن القيام بهذه الخطوات على ارض الواقع لن يكون بالأمر السهل، كما انه سوف يأخذ وقت طويل نسبيا، لكن على هذه الدول الإسلامية وان أرادت فرض نفسها على الساحة الدولية، أن تبدأ في الخطوات الأولية لإنشاء تكتل قوي. لأنه السبيل الأمثل إن لم يكن الوحيد لتعزيز قدراتها التنافسية و التفاوضية.

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص92.

و كخلاصة فقد قامت الجزائر ومنذ انتهاجها لنظام اقتصاد السوق في تسعينيات القرن الماضي بالعديد من الإصلاحات في منظومتها الاقتصادية و التشريعية، و هذا من اجل علاج الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، إلا أن بطئ الإصلاحات و سطحيتهأ أدى إلى محدودية نتائجها.

لذلك فعلى الجزائر وهي في هذه المرحلة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، و لمواجهة التحديات التي يفرزها الانضمام إليها ، مواصلة الجهود المبذولة و الاستمرار في سلسلة الإصلاحات. إضافة إلى ضرورة التفكير في إقامة تعاون اقتصادي حقيقي مع كل من الدول العربية و الإسلامية، لان ما تمتلكه هذه الدول من مقومات مادية و بشرية يجعلها تحتل مكانة اقتصادية هامة على المستوى العالمي. لذلك فعليها و قبل أن تطالب بنظام اقتصادي عالمي عادل،أن تشكل اتحادات فيما بينها، و هو ما يكسبها قوة تفاوضية مع أي طرف حتى لو كان اتحاد.

الخاتمة

الخاتمة

لقد كان قيام المنظمة العالمية للتجارة من أهم نتائج جولة الاورجواي، و التي تعد أطول جولات الجات على الإطلاق فقد استمرت سبعة سنوات. و بذلك تولت المنظمة العالمية للتجارة إدارة النظام التجاري الدولي محل الجات، و بصورة اشمل مما كانت عليه، فقد وسعت نطاق نشاطها من مجرد تجارة السلع الزراعية و الصناعية إلى تجارة الخدمات، الملكية الفكرية و الاستثمارات. و قد استطاعت هذه المنظمة منذ إنشائها و من خلال مؤتمراتها الوزارية تحقيق العديد من الانجازات في مختلف المجالات، حيث تسيطر اليوم الدول الأعضاء في المنظمة على 89% من التجارة الدولية للسلع و الخدمات، 90% من التعاملات المالية، 93% من خدمات الاتصال و تقنية المعلومات و 97% من حقوق الملكية الفكرية. غير انه ما يؤخذ على المنظمة العالمية للتجارة هو سيطرة الدول الكبرى عليها، و هدر مصالح الدول النامية في اغلب الأوقات.

ونظرا لسيطرة الأعضاء في المنظمة على معظم التجارة الدولية، فلم يعد بإمكان أي دولة و مهما كان حجم اقتصادها أن تبقى في معزل عن هذه المنظمة، لان ذلك سوف يسبب لها مصاعب في التعامل مع الدول الأعضاء، كما سوف يكلفها خسائر فادحة. و من هذا المنطلق و رغبة من الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي قررت الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أن طلبها هذا جاء متأخرا نسبيا و هذا بسبب كل الظروف السياسية و الاقتصادية التي كانت تعيشها.

لقد بدأت الجزائر مفاوضاتها الفعلية مع المنظمة منذ 1996، ومنذ ذلك الوقت دخلت في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و التشريعية، و التي تهدف إلى تأهيل الاقتصاد الوطني و تحديثه و الرفع من كفاءته الاقتصادية، و هذا طبعا من اجل تعظيم مكاسب الانضمام و تقليل الخسائر المحتملة.

إلا أن ضعف كفاءة الاقتصاد الوطني و سيطرة الصادرات خارج المحروقات عليه، تحول دون تحقيق ذلك بل قد تحد من الايجابيات و تضاعف السلبات.

إن فتحيات كبيرة تواجه الاقتصاد الوطني وهو على طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و على رأسها موائمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية، زيادة الصادرات خارج المحروقات و رفع كفاءة المنتج المحلي. هذه التحديات التي لا يمكن تجاوزها إلا بالاستعداد الجيد لتأهيل الاقتصاد الوطني لمواكبة التغيرات و التطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

و قد حاولت الجزائر تحقيق ذلك عن طريق تبني المزيد من الإصلاحات، إضافة إلى عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و دخول منطقة التجارة الحرة العربية. لكن دون جدوى فالنتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، حيث لم تؤدي كل هذه الإجراءات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية الوطنية سواء في الداخل أو الخارج.

إلا أن الجزائر و باعتبارها واحدة من أهم الدول المغاربية، العربية و الإسلامية فمازال أمامها الفرصة لتعزيز قدراتها الاقتصادية عن طريق إقامة تعاون اقتصادي حقيقي يأخذ بعين الاعتبار كل هذه الانتماءات. لأنه متى ما تضافرت جهود و إمكانيات هذه الدول، فسوف ينتج عنها تكتل يضاهي التكتلات الكبرى على مستوى العالم و ينافسها .

اختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع و تحليلنا له تمكنا من اختبار الفرضيات و الوصول إلى ما يلي:

- لقد استطاعت المنظمة العالمية للتجارة توسيع نطاق عملها من مجرد تجارة السلع كما كان في عهد الجات إلى تجارة الخدمات، الملكية الفكرية و الاستثمارات، إضافة إلى القوة الإلزامية لقوانينها على الدول الأعضاء وهو ما جعلها في منأى عن مخالفتها على عكس الجات. ليبقى الأهم تزويد المنظمة بجهاز أكثر كفاءة لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

- إن مسار المفاوضات بين المنظمة العالمية للتجارة و الجزائر جد بطيء و مازال طويلا، فعلى رغم من تقلص نقاط الخلاف بين الطرفين، إلا أنه مازال هناك العديد من نقاط الخلاف الجوهرية بعد كل هذه المدة من المفاوضات والتي تعيق تقدمها ، و هو ما يدل على عدم الرغبة الحقيقية من الجانب الجزائري للانضمام إلى المنظمة حاليا .

- الاقتصاد الجزائري بوضعه الحالي يعاني من ضعف كفاءته و تنافسيته ، و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يفرض عليها التنافس مع عدد كبير من دول العالم، التي لن تقوى على منافسة صناعاتها لا من حيث الجودة و لا السعر، و هو ما سوف يكون له نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني أكثر منها ايجابية.

الخاتمة

- إن من أهم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة موائمة قوانين و تشريعات الدولة العضو مع قوانين المنظمة ،غير أن القوانين و التشريعات الجزائرية مازالت بعيدة عن تحقيق ذلك و هو ما يمكن اعتباره أهم تحدي يجب على الجزائر تجاوزه إذا أرادت تحقيق نتائج ايجابية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- المشكلة التي تواجه الجزائر و تحد من فوائد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة هي ضعف هيكل الاقتصاد الوطني، و التي يمكن تجاؤها بالإسراع في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية و التعديلات التشريعية، و هذا بانتهاج سياسات أكثر فعالية و صرامة خاصة في ظل البحوث المالية التي تتمتع بها الجزائر حاليا. كما يبقى خيار الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية كوسيلة تمكن الجزائر من تدعيم قدراتها التنافسية، و هذا نظرا لكل المزايا و الفرص التي يمكن أن تتيحها لها هذه التكتلات.

نتائج الدراسة:

من تحليلنا لموضوع الدراسة و إجابتنا على إشكالية الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعمل المنظمة العالمية للتجارة على توسيع الفجوة بين الدول المقدمة و النامية، فهي تهتم بالمجالات التي تمتلك فيها الدول المتقدمة ميزة نسبية كحقوق الملكية الفكرية و تكنولوجيا المعلومات، في حين تهمل المجالات ذات الأهمية للدول النامية كالمحروقات.

- رغم قيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات في منظومتها الاقتصادية، وهذا بدءا من التصحيح الهيكلي سنة 1994، إضافة إلى تبني العديد من برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014). إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من العديد من الاختلالات الكبيرة و الهيكلية.

- ضعف الصادرات خارج المحروقات، وعدم إدراج منتجات البترول و الغاز الطبيعي في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، يجعل فوائد الجزائر ضئيلة من الانضمام.

- عقبات كثيرة مازالت تقف في وجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعلى رأسها تكييف التشريعات الوطنية مع قوانين المنظمة.

الخاتمة

- مسار المفاوضات مازال طويل بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، لان الجزائر لم تتمكن حتى الآن من إنهاء مفاوضاتها الثنائية إلا مع خمسة دول أعضاء في المنظمة من أصل خمسة و عشرون دولة مهتمة بالسوق الجزائرية، كما أن هذه الدول صغيرة نسبيا.

- إن دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوروبي سبب لها خسائر كبيرة نتيجة لتناقص الرسوم الجمركية و غزو المنتجات الأوروبية للسوق المحلي، دون أن يعود عليها بأي فائدة . و هذا ما يدل على محدودية نتائج الاندماج الاقتصادي عندما يكون بين بلدان ذات مستويات تنمية متفاوتة.

- إن عدم الاستعداد الجيد للجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة العربية، تسبب لها في بعض الخسائر، إلا انه إذا أخذت السلطات المزيد من الوقت لإعادة ترتيب أوراقها ، فسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج ايجابية في المستقبل القريب، و هذا راجع لتقارب المستوى بين الدول الأعضاء.

- عجز الدول المغاربية عن تفعيل اتحاد المغرب العربي، يعد من أهم الأسباب التي أدت بها إلى تحقيق خسائر معتبرة من اتفاق الشراكة الاورومتوسطية، لأنها عبارة عن دول منفردة في مواجهة تكتل قوي.

- بإمكان الدول العربية و الإسلامية بما تمتلكه من قدرات مادية و بشرية، أن تشكل تكتل قوي يضاهي التكتلات الكبرى الموجودة حاليا، و يمكنها من احتلال مكانة هامة على الساحة الدولية.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- يجب عدم الانخداع بالوفرة المالية الحالية والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، بل يجب الاستفادة منها في تطوير القطاعات الأخرى الزراعية و الصناعية، و هذا تحسبا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- يجب الإسراع في إجراء إصلاحات على مستوى المنظومة التشريعية الجزائرية، حتى تتواءم مع المتغيرات الحديثة على المستوى الدولي.

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص، مع فسخ المجال أمام المبادرات الخاصة، على أن يحافظ القطاع العام على سيطرته على الفروع الإستراتيجية.

الخاتمة

- رغم أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح خيارا لا رجعة فيه، إلا أن السير بخطى ثابتة للانضمام أمر مطلوب، و هذا حتى تتمكن من تهيئة مؤسساتها و بيئتها لتتواءم مع المنافسة الخارجية، و القدرة على تطوير قطاعاتها و القيام بالإصلاحات اللازمة لسياساتها الاقتصادية الداخلية.
- يجب إعطاء مزيد من هامش الحرية لفريق المفاوضات الجزائرية في مفاوضاته مع المنظمة العالمية للتجارة، حيث لا يجب تغليب النظرة السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.
- يجب على الدول المصدرة للنفط التكتل و لأجل الدفاع على مصالحها و الضغط لإدراج المحروقات ضمن اتفاقيات المنظمة. و هذا ما سوف يعزز من مكاسب هذه الدول.
- ضرورة التفكير في إقامة تعاون اقتصادي حقيقي مع كل من الدول العربية و الإسلامية، لان ما تملكه هذه الدول من مؤهلات يخولها أن تنشأ كتل مهم ، وهو ما يكسبها قوة تفاوضية مع أي طرف حتى لو كان اتحاد.
- ضرورة الاهتمام بالعامل البشري من حيث مستوى التعليم و التكوين، لان الإنسان هو الثروة الوحيدة التي لا تنتضب. كما أن المجتمعات المتقدمة ، قد تقدمت بأفكار و إبداعات أفرادها. لذلك فقد حان الوقت للتفكير في هذا الجانب.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. القوانين و التشريعات:

✓ القوانين:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988, الجريدة الرسمية, عدد 4, الصادرة في 27 جانفي 1988.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990, الجريدة الرسمية, عدد 16, الصادرة في 14 أفريل 1990.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المصادق عليها بموجب القانون رقم 91-09 المؤرخ في 27 أفريل 1991, الجريدة الرسمية, العدد 20, الصادرة في 1 ماي 1991.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 98-10, المؤرخ في 22 أوت 1998, الجريدة الرسمية, عدد 61, الصادرة في 23 أوت 1998.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, التنظيم رقم 01-04 الصادرة في 04 مارس 2004, الجريدة الرسمية, عدد 15, الصادرة في 14 مارس 2004.

✓ الأوامر:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 01-02, المؤرخ في 20 أوت 2001, الجريدة الرسمية, عدد 47, الصادر في 22 أوت 2001.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003, الجريدة الرسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003, الجريدة الرسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جويلية 2003, الجريدة رسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جويلية 2003, الجريدة رسمية, عدد 44, الصادر في 23 جويلية 2003.

قائمة المراجع

✓ المراسيم:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86-88 المؤرخ في 19 أفريل 1988، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 20 أفريل 1988.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-447، المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، الجريدة الرسمية، عدد 2، الصادرة في 7 جانفي 2001.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 10-12 المؤرخ في 11 جانفي 2010، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 17 فيفري 2010.

II. الكتب:

- 1- جمعة سعيد سرير: النظام القانوني في منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، ليبيا، 2002
- 2- زينب حسين عوض الله: إلى الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004
- 3- سامية فلياشي: الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013،
- 4- سعداوي سليم: الجزائر و منظمة التجارة العالمية - معوقات و آفاقه الانضمام - ط1، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008
- 5- سمير اللقمانى: منظمة التجارة العالمية و أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، ط1، دار المطبوعات و النشر، السعودية، 2003
- 6- سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية بين حات 94 ومنظمة التجارة العالمية، ط2، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001
- 7- سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009
- 8- سيد طه بدوي: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثارها على ميزان الخدمات المصري، دار النهضة العربية، مصر، 2004
- 9- صلاح عباس: العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005
- 10- عبد الباسط وفا: دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000

قائمة المراجع

- 11- عبد الرحمن تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- واقع و آفاق - دار الخلدونية للنشر و التوزيع ,الجزائر, 2011
- 12- عبد الفتاح مراد : منظمة التجارة العالمية و العولمة و الألفية ,المكتب الجامعي الحديث,مصر, بدون سنة نشر
- 13- عبد القادر تومي : الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية ,ط1, كنوز الحكمة,الجزائر, 2011
- 14- عبد المطلب عبد الحميد: الحات و آليات منظمة التجارة العالمية من الاورجواي لسبائل و حتى الدوحة , الدار الجامعية, مصر , 2003
- 15- عبد الواحد العفوري: العولمة و الحات -الفرص و التحديات - مكتبة مدبولي, مصر, 2000
- 16- عجلة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية, دار الخلدونية, الجزائر, 2007
- 17- فضل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية ,ط1, مكتبة مدبولي,مصر, 2000
- 18- فليح حسن خلف :العولمة الاقتصادية ,ط1, عالم الكتاب الحديث,لبنان, 2010
- 19- محمد السانوسي محمد شحاته: التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقية الحات دراسة مقارنة ,ط1, دار الفكر الجامعي,مصر, 2007
- 20- محمد سعود الجرف: 101 سؤال حول انضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية ,ط1 ,دار الخزامى للنشر و التوزيع, المملكة العربية السعودية, 2006
- 21- محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية, دار الكتب القانونية, مصر , 2007
- 22- محمد متاوي, ناصر دادي عدون: المنظمة العالمية للتجارة, أسباب الانضمام- النتائج المرتقبة ومعالجتها, دار المحمدية العامة,الجزائر, 2003
- 23- نبيل حشاد: الحات و منظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي, مكتبة الأسرة, مصر, 2001
- 24- نهاد خليل دمشقية, تمام صبيح : الدليل الشامل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية, وزارة الاقتصاد و التجارة ,سورية, 2010
- 25- نوري منير: السياسات الاقتصادية في ظل العولمة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2010

III. الأطروحات و الرسائل الجامعية:

- 1- آيات الله مولحسان: «المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)», (أطروحة دكتورا منشورة, جامعة الحاج لخضر ,باتنة, كلية العلوم الاقتصادية, 2010-2011)
- 2- غردي محمد: «القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة », (أطروحة دكتورا منشورة, جامعة الجزائر 3, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, 2011-2012)
- 3- بوكونة نورة: «تمويل التجارة الخارجية في الجزائر», (رسالة ماجستير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 3, 2011-2012)
- 4- فاروق باحميد: «إشكالية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة», (مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة الجزائر 3, كلية العلوم الاقتصادية و التسيير , 2005-2006)
- 5- محلوس زكية: «اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية», (مذكرة ماجستير منشورة, جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, 2008-2009)
- 6- مصطفى بن ساحة: «اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - », (رسالة ماجستير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, المركز الجامعي بغيراية , 2010-2011)

IV. المجلات و الدوريات:

- 1- احمد بلوافي: نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية: دراسة مسحية تحليلية , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, العدد 11, 2011
- 2- آيات الله مولحسان: «فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق و تحديات» , مجلة الأحياء , جامعة باتنة, العدد 11, 2007
- 3- بن لوصيف زين الدين: تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي, نادي الدراسات الاقتصادية, الجزائر
- 4- جميلة الجوزي: «ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة», مجلة الباحث, عدد 11, 2012

قائمة المراجع

- 5- حاكمي بوحفص: «الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا - دراسة مقارنة بين الجزائر,المغرب,تونس - », مجلة شمال إفريقيا, العدد السابع, السداسي الثاني 2009,
- 6- حمدي فله, حمدي مريم: «الاستثمار الأجنبي المباشر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق», مجلة المفكر, بسكرة, العدد10, جانفي 2014,
- 7- خالدي خديجة: «اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري», مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, عدد2, ماي 2005
- 8- زعباط عبد الحميد:«المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريف والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة», مجلة الباحث , العدد 03, 2004
- 9- زغيب شهرزاد , عيساوي ليلي: «آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة», مجلة العلوم الإنسانية, العدد4, ماي2003
- 10- سليمان ناصر: «التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة الجزائر-», مجلة الباحث, عدد1, 2002
- 11- سميحة عزيزة: «الشراكة الأوروبية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة», مجلة الباحث, العدد 9, 2011
- 12- صالح صالحي:« الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي», مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , عدد1, 2002
- 13- صايب إبراهيم:«الاقتصاد الجزائري من الربيع الزراعي إلى الربيع النفطي», مجلة المعرفة, العدد176, سعودية, 2009
- 14- عبد الرزاق حبار: «تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري», مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية, عدد9, 2013
- 15- عبد الله الخشروم:«اثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في تشريعات الملكية الصناعية و التجارية الأردنية», مجلة الحقوق, جامعة الكويت, العدد2, جويلية 2002
- 16- علي لزعر, بوعزيز ناصر: تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية, مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية, العدد 5, جوان 2009
- 17- عياش قويدر, إبراهيمي عبد الله:« آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم», مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , عدد 2, ماي 2005

قائمة المراجع

- 18- فيصل بهلولي: «التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروجزائرية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية», مجلة الباحث, عدد 11, 2012
- 19- كتوش عاشور بلعزوز بن علي: «الغاز الطبيعي و رهانات السوق الغازية», مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, عدد 2, ماي 2005
- 20- كريالي بغداد : «نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر», مجلة العلوم الإنسانية, العدد الثامن, 2005,
- 21- محمد بويوش: «وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى», مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 42, 2008,
- 22- محمد بويوش: «وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى», مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 42, 2008,
- 23- محمد حابيلي: «الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات», مجلة الإصلاح الاقتصادي, العدد 20, مصر, 2009,
- 24- محمد زرقون : «انعكاسات إستراتيجية الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة بعض مؤسسات الاقتصاد الجزائري -», مجلة الباحث, عدد 07, 2010,
- 25- محمد قويدري: «انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية», مجلة الباحث, عدد 1, 2002,
- 26- ناصر دادي عدون , متناوي محمد: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة: الأهداف و العراقيل, مجلة الباحث, عدد 03, 2004
- 27- نبيل بوفليح: دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010", مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية, العدد 12, ديسمبر 2012
- 28- نور الدين بوكروح: «النظام التجاري متعدد الأطراف و ملف انضمام الجزائر», مجلة الفكر البرلماني, العدد 4, أكتوبر 2003

V. الملتقيات:

- 1- بن يعقوب الطاهر: آثار اتفاق الشراكة أور وجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , ملتقى دولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة فرحات عباس, سطيف, 13-14 نوفمبر 2006
- 2- حاكمي بوحفص: الإصلاحات الاقتصادية نتائج و انعكاسات- دراسة حالة الجزائر- , ورقة مقدمة لملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية , جامعة سطيف, 29-30 أكتوبر 2001
- 3- رفعت السيد العوضي: أثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق, مؤتمر التنمية و التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي, مؤتمر التنمية و التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي, القاهرة, مصر , 28-29 افريل 2010
- 4- عمار طاهرات, بلقاسم امحمد: انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي و قصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد-الجزائر نموذجا-, المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي, الدوحة, قطر, 18-20 ديسمبر 2011
- 5- كورتيل فريد: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة و الخدمات, الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية, مداخلات الجلسة الخامسة, سطيف 29-30 اكتوبر 2001
- 6- محمد الشكري : تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي, المؤتمر المصرفي العربي السنوي, الدوحة, قطر , 7-8 نوفمبر , 2007,
- 7- محمد قويدري: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية , الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة, عناية 29-30 افريل, 2002,
- 8- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة: انضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة, انتقالية و استشفاف, أشغال محاضرات 18 مارس و 25 سبتمبر 2001 , الجزائر, 2004,
- 9- ناصر أزيد : تسوية المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية و دورها في حماية اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي , ملتقى تحت عنوان "دول مجلس التعاون الخليجي و منظمة التجارة العالمية", المملكة العربية السعودية, ديسمبر 2006

.VI. التقارير:

- 1- ألكس: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر - السداسي الأول 2009، سبتمبر 2009
- 2- بنك الجزائر : التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من 2013، الجزائر، ديسمبر، 2013
- 3- تقرير خاص بوزارة التجارة، سنة 2000
- 4- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: تقرير عن برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، و بناء قدرتها في مجال منظمة التجارة العالمية، الدورة 26 للجنة الكومسيك، اسطنبول، تركيا، 5-8 أكتوبر 2010
- 5- المركز الوطني للمعلومات، ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، الجمهورية اليمنية، أغسطس 2004

.VII. المقابلات:

- 1- مقابلة مع السيد : نائب مدير مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة، وزارة التجارة، 21 أبريل 2014
- 2- مقابلة مع السيد: مدير مديرية الاتفاقات التجارية الجهوية و التعاون، وزارة التجارة، 09 أبريل 2014
- 3- مقابلة مع السيد: مدير المديرية الفرعية للاتحاد الأوروبي ، وزارة التجارة، 22 أبريل 2014
- 4- مقابلة مع السيد: مدير المديرية الفرعية لمنطقة التبادل الحر العربية و الاتحاد الإفريقي، وزارة التجارة، 21 أبريل 2014

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Les ouvrages :

- 1- Benyahia Farid : L'economie Algerienne Enjeux et Condition à son Adhésion à L'OMC, Dar el Houda, 2009
- 2- Christain Schnakenbourh & Alfredo Suarez : Commerce Mondial et Développement Durable, Hachette superieur, 2009

- 3- Guide investir en Algerie, Edition 2013
- 4- Institution national d'étude de strategie : **Les défis de l'Algerie face à son accession à L'organization mondial du commerce**, EL Montada, Alger, 2 /2008
- 5- Les conditions juridiques et reglementaires de l'investissement en Algerie, dossier consultatif, Avril 2005
- 6- Mehdi ABBAS : **Le processus d'accession à l'OMC, une analyse d'économie politique appliquée à l'Algerie**, note de travail de LEPII, n° 13/2008
- 7- Michel Rainelli : **L'organisation Mondiale du Commerce**, Casbah Edition, Alger, 2001,
- 8- world trade organization: **understanding the WTO**, fifth edition, July 2011

II. Les revues:

- 1- Magda Shahin : **There is nothing wrong with the WTO**, Essay in The future and the WTO: Confronting the Challenges, ICTSD Programme on Global Economic and Institutions, July 2012
- 2- Mehdi Abbas : **L'ouverture commercial de L'Algerie apport et limites d'une approche en termes D'économie du protectionnisme**, cahier de recherche N°13/2011 ,Septembre 2011
- 3- Rachid Boudjema : **Algerie : chronique d'une ajustement structurel, Revue d'economie et statistique appliquées**, N°6, Mai 2006, Alger.

III. Les séminaires :

- 1- Bouchelaghem Khaled : **Adhésion de l'Algerie à l'OMC :réalités et perspective**, Institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1^{er} cours de politique commercial ,Casablanca, 8 juillet au 27 septembre 2002
- 2- Philippe BARBET, Said SOUAM, Fatiha TALAHITE : **Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algerie à l'OMC**. Document de travail du CEPN ,N°5, Paris, 1-8 Juillet 2011

IV. Les Rapports :

- 1- Rapport sur L'état économique et social de la nation 2011-2012 ; conseil national économique et social ; Mai 2013
- 2- La Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algérie, 2005
- 3- La Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algérie, 2010
- 4- La Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algérie, 2012
- 5- IFM Country Report N°06/102, Algeria :Statistical Appendix ,March 2006
- 6- IFM Country Report N°12/21, Algeria :Statistical Appendix ,January 2012

ثالثا: مواقع الانترنت

- 1- www.wto.org موقع المنظمة العالمية للتجارة
- 2- [www .Transparency .org](http://www.Transparency.org) موقع المنظمة العالمية للشفافية
- 3- www .agriculture.gouv.fr موقع وزارة الزراعة, الزراعة الغذائية و الغابات
- 4- www .ons.dz موقع الديوان الوطني للإحصائيات
- 5- www.mincommerce.gov.dz موقع وزارة التجارة الجزائرية
- 6- www.douane.gov.dz موقع الجمارك الجزائرية
- 7- www.Algex .dz موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(1): مسار مفاوضات جولة الاورجواي من 1986 إلى 1995

التوقيت	المكان	الموضوع
ديسمبر 1986	بونتادليست	بداية جولة المفاوضات متعددة الأطراف
ديسمبر 1988	مونتريال	اللقاء النصف سنوي الوزاري
أفريل 1989	جنيف	استكمال اللقاء النصف سنوي الوزاري
ديسمبر 1990	بريسيليس	إنهاء اللقاء الوزاري و الوصول إلى الصيغة النهائية
ديسمبر 1991	جنيف	النسخة الأولى من الاتفاقية
نوفمبر 1992	واشنطن	مفاوضات حول موضوعات الزراعة
جويلية 1993	طوكيو	مفاوضات حول موضوع الوصول إلى الأسواق
ديسمبر 1993	جنيف	الانتهاء من اغلب المفاوضات
أفريل 1993	مراكش	توقيع اتفاقية إقامة منظمة التجارة العالمية
جانفي 1995	جنيف	بدء تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية

Source: world trade organization: understanding the WTO; fifth edition; July 2011; p18

الملاحق

الملحق رقم(2): الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة بين (2005-2013)

	Valeur Million USD										
	2005	Part (%)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	Part (%)
EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES	907	100	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	1 964	2 062	2 014	100
Solvants_naphta	167	18	82	352	551	300	558	836	909	967	48
Ammoniac	162	18	160	165	287	147	196	369	421	283	14
Sucre	0	0	3	2	0	7	231	215	208	272	14
Phosphates	20	2	38	57	135	76	44	128	153	97	5
Eaux minérales et gazéifiées	2	0	7	17	29	22	27	26	31	34	2
Hélium	34	4	24	30	45	45	43	39	26	31	2
Méthanol (alcool méthylique)	25	3	31	34	23	17	28	42	34	30	2
Dattes	18	2	20	23	20	14	23	24	26	30	1
Engrais	54	6	8	3	4	0	3	10	9	28	1
Verre plat et trempé	-	-	-	-	17	16	20	27	21	23	1
Truffes	0	0	0	3	2	12	2	1	8	18	1
Pâtes alimentaires	1	0	1	6	10	18	0	0	7	14	1
Peaux tannées en croûte d'ovins	6	1	8	9	13	11	11	20	15	12	1
Fontes brutes non alliées	2	0	8	15	28	6	7	14	14	11	1
Zinc sous forme brute et Alliages de zinc	38	4	81	62	53	37	61	36	15	9	0
Produits laminés plats en fer ou en aciers non aliés	11	1	120	155	93	16	34	43	16	9	0,4
Cuirs et peaux tannés ou en croûte de bovins	1	0	5	5	3		3	6	4	8	0
Dérivés sulfonés, nitrés ou nitrosés des hydrocarbures	-	-	0	4	12	13	9	3	6	8	0,4
Pneumatiques neufs en caoutchouc	4	0	19	23	23	12	11	15	10	7	0
Ouvrages en plâtre	-	-	-	0,001	0,0001	1	3	3	4	7	0,3
Déchets et rebuts de papiers	1	0	1	1	2	2	5	15	5	7	0
Couches bébé	-	-	-	-	-	-	-	-	3	6	0,3
Beurre de cacao.	7	1	4	5	7		3	1	3	6	0
Caroubes et graines de Caroubes	-	-	-	6	4	2	4	4	5	5	0,3
Cuirs préparés après tannage ou après dessèchement	-	-	0	0	0	0	0	3	4	5	0
Yoghourt	5	1	3	2	1		1	0,4	2	5	0,2
Articles d'emballage ou de transport, en matière plastiques	2	0	17	5	4		4	2	3	4	0
Outils de forage et de sondage	1	0,1	1	2	6	6	4	2	6	4	0,2
Mélasses	2	0	2	1	2	3	2	3	4	3	0
Scories cendres et résidus contenant des métaux non ferreux	-	-	-	-	1	4	6	14	7	3	0,2

La source : www.algex.dz

الملاحق

الملحق رقم(3): التطور التاريخي لمفاوضات دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

Application Received	3 June 1987
Working Party Established	17 June 1987
Memorandum	11 July 1996 17 October 2002
Questions and Replies	14 July 1997
Meetings of the Working Party	22-23 April 1998 7-8 February 2002 6 May 2002 15 November 2002 20 May 2003 28 November 2003 25 June 2004 25 February 2005 21 October 2005 17 January 2008 5 April 2013 31 March 2014
Market Access Negotiations	
Goods Offer	8 February 2002
(a) initial (b) latest	1 February 2013
Services Offer	8 March 2002
(a) initial (b) latest	14 January 2013
Factual Summary	14 May 2003
Draft Working Party Report	1 February 2013
latest revision	

La source : www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm

الملاحق

الملحق رقم (4): مجموعة عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلفة بملف انضمام الجزائر

الدول	
الأرجنتين	ماليزيا
استراليا	المغرب
البرازيل	موريتانيا
بلغاريا	المكسيك
الكاميرون	نيوزيلندا
كندا	عمان
الصين	بنما
الاتحاد الأوروبي	باراغواي
كوريا	قطر
كرواتيا	جمهورية الدومينيكا
كوبا	السنغال
مصر	سويسرا
السلفادور	تايبية الصينية
الولايات المتحدة الأمريكية	تايلاند
الهندوراس	تونس
الهند	تركيا
اندونيسيا	الاورجواي
إسرائيل	فنزويلا
اليابان	الفيتنام
الأردن	قرغيزستان
رئيس فريق العمل	
السنة	
سينشي أرنو (الأرجنتين)	فيفري 1994 - جويلية 1998
بريز ديل كاستيلو (الاورجواي)	جويلية 1998 - ماي 2004
جليرمو فالس قارميز (الاورجواي)	ماي 2004 - جويلية 2010
فرنسوا روكس (بلجيكا)	نوفمبر 2011 - جوان 2012
ألبيرتو ديالوتو (الأرجنتين)	جويلية 2012 - إلى يومنا هذا

La source : www.wto.org

الملاحق

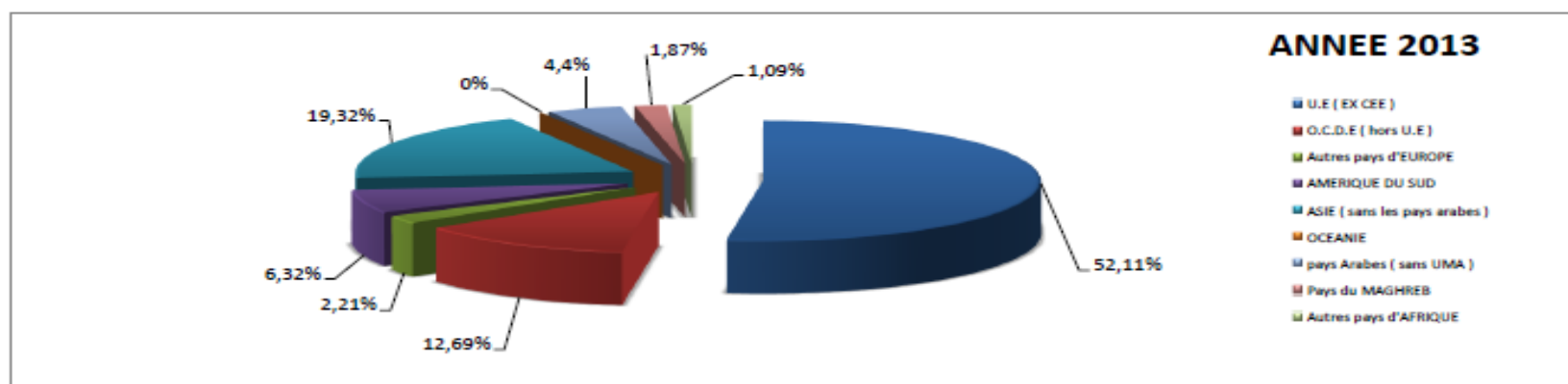
الملحق رقم (5): تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة بين (2000-2013)

IMPORTATIONS

Unite: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
U.E (EX CEE)	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704	24 616	26 333	28 582
O.C.D.E (hors U.E)	2 194	2 125	2 485	2 242	3 071	3 506	3 738	5 363	7 245	6 435	6 519	6 219	6 160	6 958
Autres pays d'EUROPE	603	636	757	855	1 097	1 058	777	715	659	728	388	579	1 652	1 213
AMERIQUE DU SUD	142	269	385	567	1 166	1 249	1 281	1 672	2 179	1 866	2 380	3 931	3 590	3 468
ASIE (sans les pays arabes)	599	579	943	1 206	1 952	2 506	3 055	4 318	6 916	7 574	8 280	8 873	9 538	10 596
OCEANIE	64	92	127	47	56	31	-	-	-	2	-	-	-	-
pays Arabes (sans UMA)	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1 089	1 262	1 760	1 555	2 416
Pays du MAGHREB	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1 023
Autres pays d'AFRIQUE	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596
TOTAL	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852

(*) RESULTATS PROVISOIRES



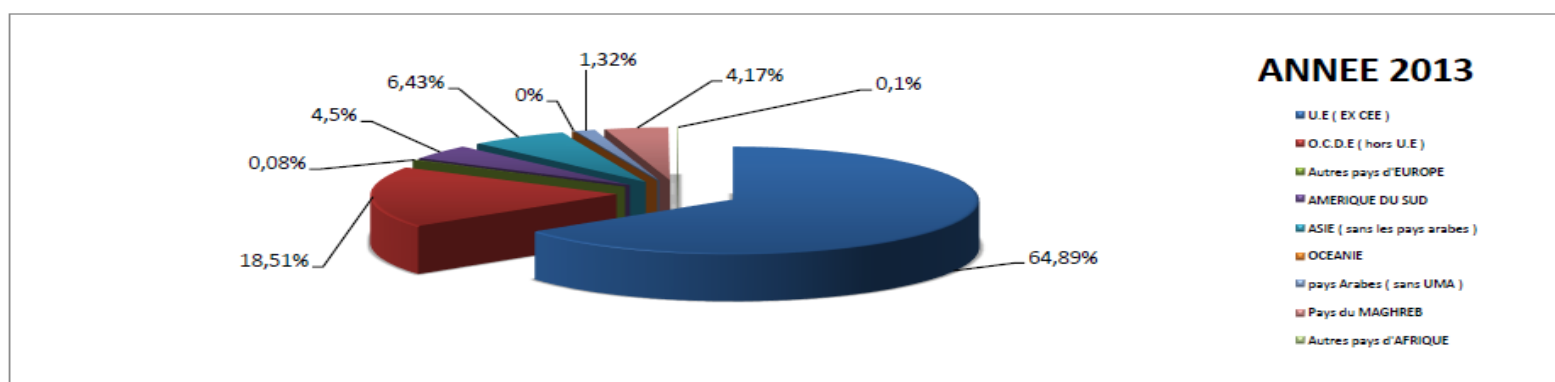
الملاحق

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
U.E (EX CEE)	13 792	12 344	12 100	14 503	17 396	25 593	28 750	26 833	41 246	23 186	28 009	37 307	39 797	42 773
O.C.D.E (hors U.E)	5 825	4 549	4 602	7 631	11 054	14 963	20 546	25 387	28 614	15 326	20 278	24 059	20 029	12 202
Autres pays d'EUROPE	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51
AMERIQUE DU SUD	1 672	1 037	951	1 220	1 902	3 124	2 398	2 596	2 875	1 841	2 620	4 270	4 228	2 965
ASIE (sans les pays arabes)	210	476	456	507	686	1 218	1 792	4 004	3 765	3 320	4 082	5 168	4 683	4 241
OCEANIE	0	23	38	0	-	-	-	55	-	-	-	41	-	-
pays Arabes (sans UMA)	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694	810	958	869
Pays du MAGHREB	254	275	250	260	407	418	515	760	1 626	857	1 281	1 586	2 073	2 749
Autres pays d'AFRIQUE	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67
TOTAL	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917

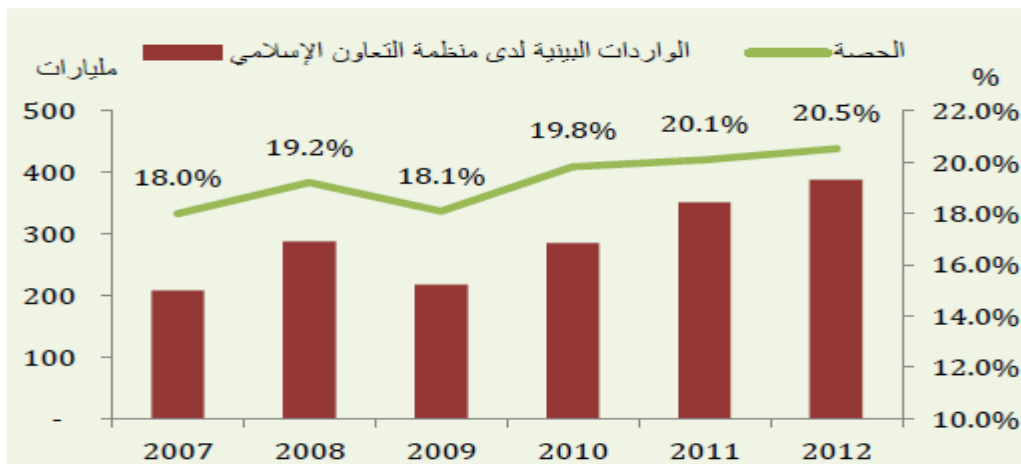
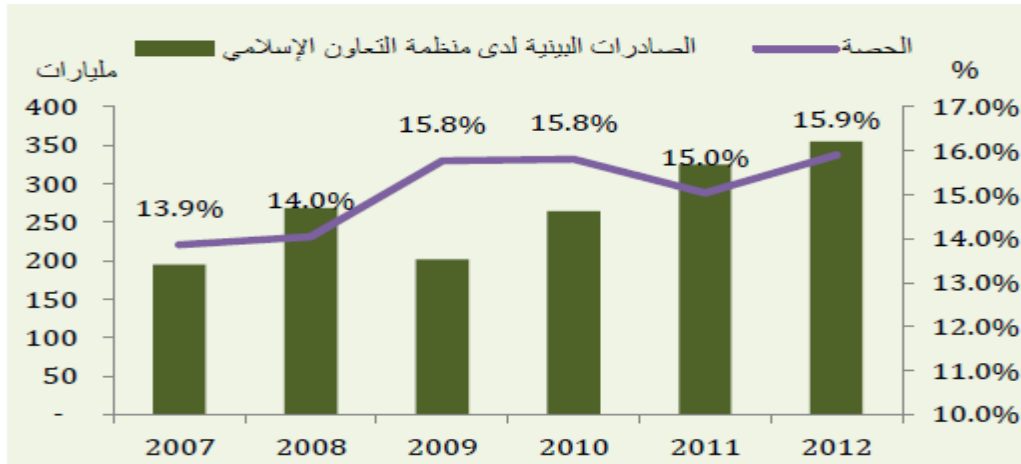
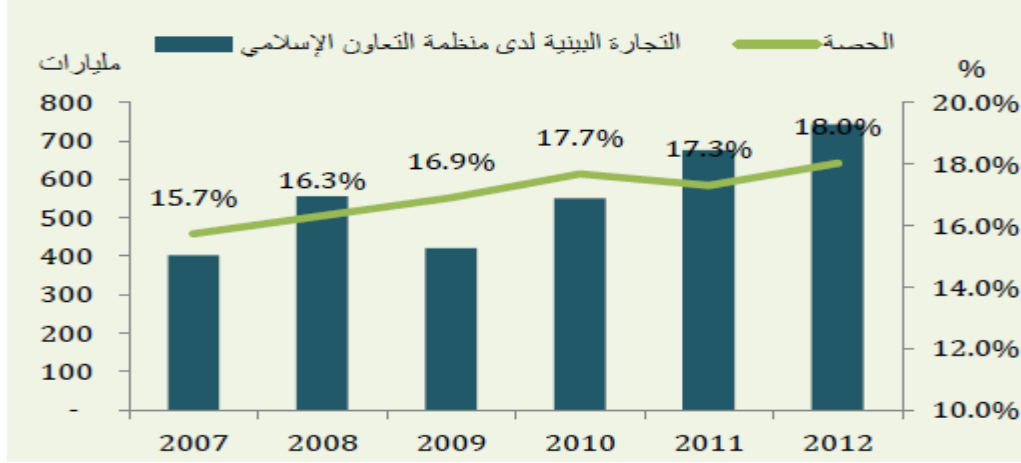
(*) RESULTATS PROVISOIRES



La source : www.douane.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم (6): حجم التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي للفترة بين (2007-2012)



المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي 2013، ص 70

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مسار مفاوضات جولة الاورجواي من 1986 إلى 1995	أ
02	الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة بين (2005- (2013	ب
03	التطور التاريخي لمفاوضات دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	ج
04	مجموعة عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلفة بملف انضمام الجزائر	د
05	تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة بين(2000-2013)	هـ - و
06	حجم التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي للفترة بين(2007-2012)	ز

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء
II	الشكر
III	خطة الدراسة.....
IV	الملخص باللغة العربية
V	الملخص باللغة الفرنسية
VI	الملخص باللغة الانجليزية
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة المختصرات
أ- ز	المقدمة
36-1	الفصل الأول: الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة
1	تمهيد
10-2	المبحث الأول: ماهية الجات و تطورها
3-2	المطلب الأول: نشأة و تعريف الجات
2	1-1-1-1- ظروف انعقاد اتفاقية الجات
3	1-1-1-2- تعريف اتفاقية الجات
5-4	المطلب الثاني : مبادئ و أهداف الجات
4	1-2-1-1- أهداف الجات
4	1-2-2-1- مبادئ الجات
10-6	المطلب الثالث: التطورات و المراحل التي لحقت بالجات
6	1-3-1-1- جولات الجات قبل جولة الاورجواي
8	1-3-2-1- جولات الاورجواي

23-11	المبحث الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة و تطورها
15-11	المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة
11	1-1-2-1- دواعي إنشاء أ ل OMC
12	1-2-2-1- تعريف أ ل OMC
13	1-3-2-1- أهداف و مبادئ أ ل OMC
14	1-4-2-1- العلاقة و الاختلاف بين GATT و OMC
19-16	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لل OMC
16	1-2-2-2-1- مهام و وظائف أ ل OMC
16	1-2-2-2-2- الهيكل التنظيمي لل OMC
23-19	المطلب الثالث: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة
20	1-3-2-1- شروط الانضمام إلى أ ل OMC
21	1-2-3-2-1- مراحل الانضمام إلى أ ل OMC
23	1-3-3-2-1- تطور العضوية في المنظمة العالمية للتجارة
35-24	المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة و تقييم أدائها
30-24	المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية للمنظمة
24	1-1-3-1- المؤتمرات الوزارية خلال الألفية الثانية
26	1-2-1-3-1- المؤتمرات الوزارية للألفية الثالثة
33-31	المطلب الثاني: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة
31	1-2-3-1- اتفاقيات تكنولوجيا المعلومات
31	1-2-2-3-1- الخدمات المالية
32	1-3-2-3-1- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية
33	1-4-2-3-1- تسوية النزاعات
35-34	المطلب الثالث: إخفاقات المنظمة العالمية للتجارة
34	1-3-3-1- إلغاء الدعم عن الصادرات الزراعية
34	1-2-3-3-1- فشل المنظمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي

34	1-3-3-3- سيطرة القوى الكبرى على المنظمة
34	1-3-3-4- التجارة و البيئة
35	1-3-3-5- عدم التطبيق الفعلي لمبدأ المعاملة الخاصة و التفضيلية
36	الخلاصة
79-38	الفصل الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثاره على الاقتصاد الجزائري
38	تمهيد.....
53-39	المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري
45-39	المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري
39	2-1-1-1 - مميزات الاقتصاد الجزائري
42	2-1-1-2 - القطاعات الأساسية
50-46	المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري
46	2-1-2-1- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر قبل تقديم طلب الانضمام إلى أ ل OMC....
48	2-2-1-2- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بعد تقديم طلب الانضمام إلى أ ل OMC....
54-52	المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري الحالية
52	2-1-3-1- القدرات الاقتصادية للجزائر
54	2-3-1-2- وضعية السوق الجزائرية الحالية
54	2-3-3-1- الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري
65-55	المبحث الثاني:مسار المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ...
57-55	المطلب الأول: دوافع و شروط انضمام الجزائر إلى أ ل OMC
55	2-1-1-2- دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة
56	2-1-2-2- شروط الانضمام إلى أ ل OMC
64-58	المطلب الثاني:مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة....
58	2-2-2-1- الجزائر و الجات
59	2-2-2-2- تطور مسار انضمام الجزائر إلى أ ل OMC

66-65	المطلب الثالث:العراقيل التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة..
64	2-2-3-1- عوامل تتعلق بالمفاوضات
65	2-2-3-2- عوامل تنظيمية
97-67	المبحث الثالث:الآثار المترتبة على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..
71-67	المطلب الأول: أهم اتفاقيات الجات
67	2-1-3-1- الاتفاق بشأن الزراعة
69	2-1-3-2- الاتفاق بشأن الصحة و الصحة النباتية
69	2-1-3-3- الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
70	2-1-3-4- الاتفاق بشأن تجارة الخدمات (GATS)
71	2-1-3-5- الاتفاق بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية(TRIPS)....
75-72	المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية لانضمام الجزائر إلى OMC
72	2-3-1- القطاع الزراعي
73	2-3-2- القطاع الصناعي
73	2-3-3- قطاع الخدمات
74	2-3-4- الاستثمارات
74	2-3-5- حقوق الملكية الفكرية
75	2-3-6- ايجابيات أخرى
78-76	المطلب الثالث:الانعكاسات السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ...
76	2-3-1- القطاع الزراعي
77	2-3-2- القطاع الصناعي
77	2-3-3- قطاع الخدمات
78	2-3-4- القطاع الجمركي
78	2-3-5- الاستثمارات
78	2-3-6- حقوق الملكية الفكرية
79	خلاصة

113-81	الفصل الثالث:التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دعائم الاندماج الايجابي فيها
81	تمهيد
86-82	المبحث الأول: أهم التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى OMC
86-82	المطلب الأول:التحديات التي على الجزائر تجاوزها قبل الانضمام إلى OMC ...
82	3-1-1-1- تكيف التشريعات الجزائرية مع التشريعات الدولية
84	3-1-1-2- إثبات صفة الدولة النامية
85	3-1-1-3- تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات
86	3-1-1-4- قدرة السلع المحلية على المنافسة من حيث السعر و الجودة.....
88-87	المطلب الثاني:التحديات التي على الجزائر تجاوزها بعد الانضمام إلى OMC ..
87	3-2-1-1- الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي
87	3-2-1-2- انخفاض مداخل الخزينة
88	3-2-1-3- القدرة على المشاركة و التفاوض لحماية المصالح الوطنية
102-89	المبحث الثاني:الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للاستفادة من الانضمام إلى OMC...
92-89	المطلب الأول: تعديل القوانين و التشريعات
89	3-1-1-2- الإصلاحات الجمركية
90	3-2-1-2- الإصلاحات المصرفية
91	3-2-1-3- قوانين تشجيع الاستثمار
92	3-2-1-4- حقوق الملكية الفكرية
98-93	المطلب الثاني: عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
93	3-2-2-1- مضمون اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر
95	3-2-2-2- الأهداف الاقتصادية لإتفاق الشراكة الاوروجزائرية
96	3-2-2-3- نتائج اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري
102-99	المطلب الثالث: الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

فهرس المحتويات

99	 نشأة GAFTA 1-3-2-3
99	 أهداف إنشاء GAFTA 2-3-2-3
100	 نتائج انضمام الجزائر إلى GAFTA 3-3-2-3
112-103	المبحث الثالث: دعائم الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة...
105-103	المطلب الأول: تفعيل دور الدولة
103	 1-1-3-3 عدم التسرع في الانضمام إلى المنظمة
104	 2-1-3-3 تطوير البيئة التشريعية الحالية
104	 3-1-3-3 تبني استراتيجيات اقتصادية فعالة و إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية....
112-106	المطلب الثاني: تفعيل أو تشكيل تكتلات اقتصادية
106	 1-2-3-3 تفعيل اتحاد المغرب العربي
109	 2-2-3-3 التكامل الاقتصادي مع الدول الإسلامية
113	الخلاصة
118-114	الخاتمة
130-120	قائمة المراجع
أ- ز	الملاحق
I	فهرس الملاحق
II- VII	فهرس المحتويات